الأربعاء 1 أيلول 2021
العدد 4426 السنة السادسة عشرة
Mercredi 1 septembre 2021 nº 4426 16ème année

20 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

مقابلة

غسان سلامة:
نشهد أفولاً لمركزية حضارة الرجل الأبيض

12

وقائع من جريمة حرمان «كهرباء لبنان» من الأموال
قتل السكان وتدمير الاقتصاد واستنزاف الاحتياطي [2]

لماذا لا يُستخرج البنزين من «بلوك الصقر»؟ [3]

أسرى فلسطين في اليوم أكبُر عاماً

[14 ـ 17]

بحارٌ قرابة 5000 أسير فلسطيني، اليوم، وحقنا عازما على الهبوط بهم إلى ما دون الحيوانية»، فيما هم محزونون على العودة إلى حياة تنتظرهم خارج القضبان (أ ف ب)

قضية

سوق العمل اللبناني
«تسكيج» مرحلي... ولا أعمال في الأفق

6

قضية

منح المتفوقين
قل لي أين تسكن أقل لك أين تتعلّم

7

ميديا

«العربية» تشدّ الرحال إلى الرياض

19

قضية اليوم

وقائع من جريمة حرمان «كهرباء لبنان» من الأموال:

قتل السكان وتدمير الاقتصاد واستنزاف الاحتياطي

الطاقة هي عصب كل القطاعات الاقتصادية. ولذلك، فإن من حرم كهرباء لبنان من الأموال إنما أسهم تلقائياً في ضرب هذه القطاعات. نواب «القوات» و«الاشتراكي» تحديداً ادعوا البطولات عندما تمكنوا من تخفيض قيمة سلفة الخزينة المخصصة للمؤسسة من مليار دولار إلى 200 مليون، فكانت النتيجة المزيد من العتمة. تزامن ذلك من بداية الصيف، ما ادى إلى ضرب موسم سياحي كان واعداً. لكن الضرر طال ايضاً المستشفيات والمصانع والزراعة... كانت الكلفة على الاقتصاد باهظة، إذ يعتبر البنك الدولي ان كل الف ميغاواط ساعة غير منتجة من مؤسسة كهرباء لبنان تكلف الاقتصاد خسائر تُقدّر بـ4 مليارات دولار سنوياً. وإذا كان كل ذلك حصل بدافع حماية احتياطات مصرف لبنان، فإن النتيجة كانت استنزاف هذه الاحتياطات على دعم غير مجد اقتصادياً واجتماعياً. أولاً كلفة إنتاج الطاقة من المولدات أكثر بمرتين من كلفة إنتاجها من معامل الدولة. وثانياً دفع الناس 15 ضعفاً فارقاً في ثمن الكيلو واط المنتج من المولدات بالمقارنة مع ما يدفعه للمؤسسة

كل دولار يحرمه مصرف لبنان لكهرباء لبنان يدفعه دولاريو المولدات (أرشيف ـ مروان طحطح)

إيلي الفرزلي

عندما كانت المزايدات تتصدر المشهد في اجتماعات اللجان النيابية في آذار الماضي بشأن سلفة الكهرباء، لم يكن أحد يهتم لما يمكن أن تُسبّبه هذه المزايدات. الصراع السياسي كان أولى من إيصال الكهرباء للناس. «القوات» و«الاشتراكي» بشكل خاص، ومن خلفهما «حركة أمل» و«المستقبل»، وقفوا سداً منيعاً في وجه اقتراح القانون الذي تقدّم به نواب من تكتّل لبنان القوي لإعطاء سلفة خزينة لكهرباء لبنان بقيمة 1500 مليار ليرة. لكن تحت ضغط الخوف من العتمة، بعدما توقف حينها معمل الزهراني عن الإنتاج لعدم توافر المحروقات، وبعدما حذّر وزير الطاقة حينها من إطفاء كل المعامل في نهاية آذار إذا لم يؤمن الفيول، أقر المجلس النيابي، على مضض، سلفة لا تزيد على 300 مليار ليرة. كان التهديد صريحاً بأن المجلس لن يوافق على إقرار سلفة أخرى، بحجة رفض المس بأموال المودعين.

بالنتيجة، كان مبلغ الـ200 مليون دولار النفس الأخير الذي يفترض بكهرباء لبنان أن تستعمله لإنقاذ التغذية، علماً أنها خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة تمكّنت المؤسسة من استعمال ما تبقى لها من سلفة العام 2020 (بسبب الانخفاض الشديد الذي طرأ على أسعار النفط). وقد عمدت المؤسسة إلى تقنين الإنتاج لتتمكن من الاستفادة من السلفة لأطول وقت ممكن. كما تكفلت بدفع ثمن إحدى الشحنات من أموالها، بعدما جمد المجلس الدستوري قانون السلفة للبت بطعن قدمه نواب «القوات». فالقوات ظلت تلاحق السلفة بحجة حماية أموال المودعين من دون أن تقدم أي اقتراح لكيفية تأمين الكهرباء للناس وكيفية تحقيق الإصلاح الذي تنادي به. لكن بالنتيجة، خُرت السلفة في نهاية أيار وأعيد العمل بالقانون، فجل أن تأتي العرقلة هذه المرة من مصرف لبنان، الذي رفض صرفها من دون الحصول على موافقة استثنائية من رئيسي الجمهورية ومجلس الوزراء، لتغطية سلفة الكهرباء عبر الاقتراض من المصرف بالعملات الأجنبية. كان ذلك في السابع من حزيران، وكانت حينها وصلت التغذية إلى الحضيض. وبدلاً من تأمين الدولارات لكهرباء لبنان، وهي لا يمكنها أن تحصل على حاجتها من العملة الأجنبية إلا من مصرف الدولة، فقد ذهب المصرف إلى دعم مافيا المحروقات، التي كانت تمتهن التخزين وتحرم الناس حتى من كهرباء المولدات، والتي كان أحد أبرز أعضائها إبراهيم الصقر، الذي ضبط لديه مخزّن استراتيجي عجزت القوات أن تجد له تبريراً، سوى السعي إلى اللعب على الوتر الطائفي، لتبرير فعلة أحد أبرز مموليها.

وحتى عندما صار الدعم على سعر 3900 ليرة، ومؤخراً على سعر 8000 ليرة، لم يتغير شيء. ظلت «الكهرباء» محرومة من الفيول، مع بارقة أمل وحيدة تتمثّل بوصول الفيول العراقي. لكن ذلك لا يكفي حتى لثلث حاجة المعامل، ما يعني أن التقنين الشديد مستمر، بسبرة رافضي دعم المؤسسة. لكن مشكلة هؤلاء أنهم لم يفهموا أن تأثير حجم كهرباء الدولة كان كارثياً على كل الصعد، ومنها:

- لم يُخفّف حرمان كهرباء لبنان من هدر احتياطات مصرف لبنان، طالما أنه استمر بدعم مازوت المولدات الخاصة، بالرغم من أن كلفة الإنتاج في هذه المولدات يزيد على كلفته في المعامل. فبالحد الأدنى يحتاج إنتاج كل كيلو واط من المولدات إلى محروقات أكثر بـ30 في المئة من معدل حاجة المعامل مجتمعة للفيول. لكن هذا الفارق قد يزيد على 100 في المئة، إذا ما قورن بالمعامل الأكثر فاعلية. فمن المعروف أن معملي صور وبعلبك هما الأكثر استهلاكاً للمحروقات (300 غرام من المازوت لإنتاج كل كيلوواط ساعة) ولذلك لا يتم تشغيلهما إلا عند الضرورة القصوى، في حين أن معملي الزوق والجية الجديدين، إضافةً إلى الباخرتين التركيتين هما الأكثر فعالية في استهلاك الوقود (نحو 200 غرام من الفيول لإنتاج كل كيلوواط ساعة). ومع احتساب الفارق بين سعر طن المازوت (نحو 750 دولاراً) وسعر طن الفيول (نحو 450 دولاراً)، ومع الأخذ في الاعتبار أن إنتاج الكلوواط من المولدات يحتاج إلى نحو 320 غراماً من المازوت، تكون النتيجة أن سعر الكيلو واط في المعامل الجديدة وفي البواخر تصل إلى 9 سنتات، مقابل 24 سنتاً للمولدات. أي أن كل دولار يحرمه مصرف لبنان والكتل التي تدعمه لكهرباء لبنان، يمكن أن يدفعه 2,4 دولار للمولدات، أي أن من حرم الناس من كهرباء الدولة بحجة توفير 800 مليون دولار من الاحتياطي إنما أسهم باستهلاك ما معدّله مليار دولار من الاحتياطي نفسه سنوياً!

وحتى مع اعتماد المصرف التقنين في فتح اعتمادات المازوت، بالتالي انعكاس ذلك تقنيناً قاسياً من قبل المولدات، فقد كان بالإمكان مضاعفة معدل التغذية لو أعطى المبالغ نفسها لكهرباء لبنان.

- تأثير حرمان الكهرباء من الأموال، لم يقتصر على استهلاك أموال مصرف لبنان على المازوت، بل طال بشكل أساسي الناس والمشتركين في المولدات. هؤلاء تضاعفت فاتورة المولد لديهم عشرة اضعاف ومرشحة لتصل إلى عشرين ضعفاً. فقد وصل سعر الكيلو واط سابقاً إلى 213 ليرة، وقبل تخفيض الدعم كان معدل السعر ألف ليرة، ثم ارتفع إلى 2000 ليرة على سعر 3900 ليرة للدولار، ويتوقع أن يتضاعف هذا الشهر بعدما صار الدعم على 8000 ليرة، ويمكن أن يصل إلى عشرة آلاف ليرة ربما في حال رفع الدعم بالكامل.

وبحسب ما ورد في خطة الكهرباء ربطاً بدراسات أعدّها البنك الدولي، فإن اللبنانيين يتكلفون حوالي مليار دولار أميركي سنوياً على المولدات الخاصة لكل ألف ميغاواط ساعة غير منتجة من مؤسسة كهرباء لبنان. ومع افتراض أن الحاجة تُقارب 3000 ميغاواط، كانت المولدات الخاصة تؤمّن بالحد الأدنى ألفي ميغاواط منها، فإن الخسارة تقارب مليار دولار سنوياً. وحتى مع افتراض أن التقنين الذي لجأت إليه المولدات، أدى إلى انخفاض إنتاجها إلى 1000 ميغاواط، فإن الخسارة السنوية تبقى مليار دولار، يسهم مصرف لبنان في جزء كبير منها (سعر المازوت).

- حرمان كهرباء لبنان من الأموال، لم يسهم فقط في تكليف المشتركين في المولّدات أموالاً باهظة، فالأثر الأكبر كان على الاقتصاد. كل القطاعات أصابها الشلل من جراء انقطاع الكهرباء. الاستشفاء والزراعة والصناعة والخدمات... وغيرها الكثير. اللافت أن الحريص على الاحتياطات، هو الذي حرم البلد من العملات الأجنبية التي كان يمكن أن يؤمّنها القطاع السياحي. فكل المؤشرات تؤكد أنه سيكون واعداً (ارتفاع كبير في حجوزات الطيران والفنادق). ففي بداية الموسم، وتحديداً في حزيران، تفاقمت أزمة الكهرباء والمحروقات، فانهار قطاع النقل، وأقفلت الكثير من الفنادق والمطاعم أبوابها، فيما تراكمت سيارات الإيجار التي الغيت حجوزاتها لعدم توافر البنزين. كل ذلك يبدو متعمداً. فهل فعلاً ثمة من سعى إلى إيصال البلد إلى هذا الدرك؟ بالعودة إلى ورقة سياسة قطاع الكهرباء التي أقرت في العام 2010، فهي تشير، نقلاً عن تقديرات للبنك الدولي إلى أن «الخسارة غير المباشرة التي تكبدها الاقتصاد اللبناني جرّاء عدم تأمين الكهرباء من قبل الدولة واضطرار المؤسسات إلى اللجوء إلى المولدات الخاصة تصل إلى حوالي 4 مليارات دولار أميركي سنوياً لكل ألف ميغاواط ساعة غير منتجة من مؤسسة كهرباء لبنان». وإذا كانت المولدات تؤمن في ذلك الحين نحو 1000 ميغاواط، فقد وصلت بعد حرمانها كهرباء لبنان من الأموال، إلى ألفي ميغاواط، قبل أن تنخفض من جرّاء التقنين إلى ألف ميغاواط مجدداً، بما يعني أن الحرص على 800 مليون دولار من الاحتياطات، كلّف بالحد الأدنى 4 مليارات دولار سنوياً، من دون احتساب الخسائر المباشرة المتعلّقة بكلفة دعم مازوت المولّدات، ومن دون احتساب التكاليف الهائلة على المشتركين، والتي ستصبح خارج السيطرة بعد رفع الدعم تماماً.

اللافت أنه أمام النتائج الكارثية التي نتجت من عدم تأمين الفيول لكهرباء لبنان، لا يزال ثمة من يحاضر في صوابية قراره حرمان المؤسسة من الأموال. وهو مستعد أن يكرره، إذا قُدّم أي اقتراح جديد. ولذلك، لا تزال وزارة الطاقة مترددة في طلب أي سلفة جديدة، علماً أن أياً من النواب لم يتجرأ على تقديم أي اقتراح بهذا الصدد. وعلى ما تؤكد مصادر مطلعة، فإن وزير الطاقة لن يقدم على أي خطوة قبل أن يعرض الواقع على رئيسي الجمهورية والحكومة. أما اعتبار أن أي سلفة ستكون باباً للهدر، فليس صعباً مواجهته بإجراءات تضمن أعلى درجات الشفافية، كأن تقوم الدولة بعقد اتفاقات من دولة لدولة، كما

> **البنك الدولي: كل الف ميغاواط غير منتجة من كهرباء لبنان تكلف الاقتصاد خسائر بـ4 مليارات دولار**

فعلت مع العراق، أو حتى أن تكلف جهات دولية مراقبة تنفيذ العقود، أو اللجوء إلى إدارة المناقصات لشراء الفيول، أو فرض إجراء إصلاحات لقاء تأمين الأموال، لكن أن يكون البديل هو حرمان البلد فقط لمجرد اعتبار أن الكهرباء هو حصة التيار الوطني الحر، بالتالي فإن تدميرها يقع في خانة تدمير التيار الوطني الحر، فلن تكون تداعياته سوى المزيد من الانهيار الذي يطال كل اللبنانيين والمقيمين، إضافة إلى الاقتصاد، من دون أن يحمي احتياطات مصرف لبنان.

ابنة الصقر قادت تحركاً احتجاجياً على محاولة نقل البنزين المضبوط (مروان بو حيدر)

تقرير

لماذا لا يُستخرج البنزين من «بلوك الصقر»؟

رغم مضيّ أسبوع كامل على عثور فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي على كمية كبيرة من البنزين في عقار تابع للقيادي القواتي إبراهيم الصقر في زحلة، ورغم الحاجة الماسة إلى البنزين في السوق، فإنّ منشآت النفط التابعة لوزارة الطاقة لم تستخرج بعد ولو «غالون» واحداً من «بلوك الصقر». عندما ضُبطت المحروقات يوم 24 آب الفائت، قال إحد مالكيها، وهو شقيق إبراهيم الصقر، إن العقار يحوي على 38 خزاناً تحت التراب، يحوي كل منها على 50 ألف ليتر من البنزين (ما يعني أن المجموع يصل إلى مليون و900 ألف ليتر). فرع المعلومات فحص أحد الخزانات، فوجد فيه الكمية المشار إليها. وبناءً على إشارة النيابة العامة التمييزية، سُلّمت المضبوطات إلى منشآت النفط، فيما أبقيت تحت حراسة «القوة الضاربة» في الفرع. بعد أيام، أجرت المنشآت فحوصاً مخبرية لعيّنة من البنزين المضبوط، فتبيّن أنه صالح للاستخدام. وتقررت الاستعانة بشركة خاصة لاستخراج البنزين، ونقله من المكان. وظهر يوم أمس، حضر موظفون في منشآت النفط وعاملون في شركة خاصة لاستخراج المحروقات، لكنهم غادروا من دون المباشرة بعملهم.

«المنشآت» قالت إن أسباباً تقنية حالت دون المباشرة بالعمل. فيما قالت مصادرها إن السبب يعود إلى تجمهر عدد من الأشخاص الذين رفعوا شعارات تطالب بإبقاء البنزين المضبوط «في مكانه «لأنه مُلك لزحلة». وقالت مصادر أمنية إن من قاد هذه «الجمهرة» هي ابنة إبراهيم الصقر، لافتة في الوقت عينه إلى أن التجمع ليس هو ما حال دون البدء بعملية سحب البنزين. فبحسب المصادر الأمنية، خاف المتعهّد الذي طُلب منه الحفر لكشف الخزانات، من حدوث أي خطأ أثناء حفره بواسطة جرافة صغيرة، وهو ما يمكن أن يتسبب بكارثة لعموم مدينة زحلة. وبحسب أمنيين، اشتعال هذه الكمية من البنزين يمكن أن يسبب انفجاراً هائلاً، لن تقتصر أضراره على العاملين في الموقع نفسه. وقالت المصادر إن المشكلة هي في أن كل الخزانات مطمورة بالتراب، وينبغي الحفر للوصول إليها، «والمتعهّد يخشى تحميله مسؤولية أي حادث يقع أثناء الحفر».

تجدر الإشارة إلى أن نائب القوات في زحلة، جورج عقيص، كان قد عقد مؤتمراً صحافياً هاجم فيه قرار مصادرة البنزين المضبوط. وبناءً على ذلك، ربط معنيون بالقضية بين تحرّك ابنة الصقر أمس وبين موقف النائب القواتي. ولفتت المصادر إلى أن الكمية المضبوطة لا تزال مجهولة، إذ إن تقديرها مبنيّ حصراً على إفادة أحد الموقوفين.

وفيما تحدّثت المصادر عن أن عملية التخزين بدأت قبل نحو 8 أشهر، طرح مسؤولون رسميون أسئلة عن تواطؤ أمني مع الصقر، سمح له بتخزين هذه الكمية. فوضع 38 خزاناً في الموقع يحتاج إلى عملية حفر ضخمة لإزالة أكثر من ألفي متر مكعب من التراب (حمولة 90 شاحنة على الأقل)، قبل نقل الخزانات الضخمة إلى الموقع (سعة كل خزان 50 متراً مكعباً)، ثم تعبئتها بالبنزين، وهو ما يستلزم حمولة عشرات الصهاريج، ثم طمر الخزانات. فهل جرت كل هذه العمليّة من دون علم الأجهزة الأمنيّة، فيما «إقامة خيمة» على سطح أحد المنازل تستنفر المخافر وكل أجهزة الاستعلام؟

وفد أميركي في بيروت

من جهة أخرى، وصل إلى بيروت أمس وفد من لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي برئاسة رئيس اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط السيناتور كريس مورفي وعدد من أعضاء اللجنة ومستشاريهم. وستستمر الزيارة ليومين، يلتقي فيهما الوفد الرؤساء: ميشال عون، نبيه بري وحسان دياب ونجيب ميقاتي، ووزيرة الدفاع وقائد الجيش. وتتركّز مهمة الوفد على «البحث في سبل تعزيز المساعدات إلى الجيش اللبناني».

(الأخبار)

علم وخبر

«أمل» توجّل مؤتمرها؟

من المقرّر عقد اجتماع للمجلس المركزي في حركة أمل اليوم، لبحث مصير المؤتمر العام الخامس عشر للحركة الذي يحين موعده نهاية أيلول الجاري بعد انقضاء ثلاث سنوات عن المؤتمر السابق عملاً بالنظام الداخلي. ويتحدّث قياديون عن احتمال تأجيل المؤتمر، ربطاً «بالأوضاع الاقتصادية الراهنة في البلاد من غلاء المعيشة إلى أزمة المحروقات والكهرباء التي تعيق تنظيم أنشطة مماثلة».

«رشوة» بنزينيّة... للمحامين!

تستمرّ أزمة البنزين بإلقاء ثقلها على سكان لبنان، إذ لا تزال الطوابير الطويلة تنتظر لساعات أمام محطات الوقود من أجل الحصول على المحروقات. في المقلب الآخر، يستغل الكثير من أصحاب المحطات الأزمة لغايات شخصية. فبعد المحسوبيات والاتجار بالوقود في «السوق السوداء»، لجأت إحدى المحطات في منطقة البترون، إلى تخصيص مكان للمحامين لتعبئة البنزين. وتبيّن أن المحطة يملكها زوج محامية مرشحة لانتخابات نقابة المحامين في طرابلس، فقرّر زوجها دعم حملتها الانتخابية بالبنزين! أحد المحامين من منطقة طرابلس والمسجّل على لوائح نقابة المحامين في بيروت، حاول الاستفادة من خدمة الوقود (غير المجاني)، فطلب منه أحد العاملين على المحطة بطاقة النقابة. ولما تبيّن أنه غير مسجّل في نقابة الشمال، اعتذر منه العامل لأنه من «محامي بيروت».

أمنيّون وعسكريّون يهرّبون

كشفت مصادر أمنيّة عن نشاط تجارة تهريب مطلوبين أو سوريين ممّن دخلوا لبنان خلسة، عبر حواجز الجيش والأجهزة الأمنية. وقالت المصادر إن عسكريين وأمنيين يعمدون إلى قيادة فان للركاب، يستعملونه لنقل المطلوبين أو الداخلين من المعابر الحدودية في الشمال والبقاع، إلى عدد من المناطق اللبنانية. وتهدف العملية إلى تأمين عبورهم الحواجز الأمنية لقاء أسعار تتراوح بين 200 ألف ليرة و300 ألف ليرة لكل راكب.

قضية

قانون الانتخابات على طاولة اللجان النيابية: اصطفاف طائفي يتجدد؟

جلسة جديدة تعقدها اللجان النيابية المشتركة اليوم لمناقشة اقتراحات قوانين الانتخابات. الجلسات السابقة شهدت اصطفافاً طائفياً يشي باستحالة الاتفاق حول تعديل عدد من مواد القانون النافذ. بخاصة أن البعض ينظر إلى الاستحقاق المقبل باعتباره مدخلاً لإعادة تكوين السلطة

ميسم رزق

دخلت البلاد مرحلة التحضير للانتخابات النيابية المُقبلة (إجراءً أو تأجيلاً). هذه هي حال لبنان المترنّح هذه الأيام فوق فوهة أزمات باتت القوى السياسية تتناولها من منظار انتخابي. فغالبية المواقف هي صنيعة هذا الاستحقاق الذي يُنذر بتشققات تزيد إلى الصراع السياسي تعقيدات «طائفية»، إذ إن قانون

انتخابات المغتربين أبرز النقاط الخلافية بين الكتل

الانتخاب الحالي، القائم على النسبية التي دعت لها معظم القوى السياسية باتَ محاطاً بمطالبات لتعديل بعض مواده. شكل الانقسام الحالي وعمقه بين هذه القوى، يشي باستحالة التوافق على هذه التعديلات في الفترة القصيرة الفاصلة عن دعوة الهيئات الناخبة، في ظل التسليم بأن هذه الانتخابات ستكون - على عكس سابقاتها - محطةً أساسية في إعادة تكوين السلطة وتحديد التوازنات داخل الحكم، بعيداً عن الأحجام والتحالفات التي أنطوت عليها الانتخابات السابقة. فالأحداث في البلد منذ «انتفاضة تشرين» حتى اليوم، جعلت الانتخابات هذه المرة تكتسب أبعاداً «وجودية» طائفية ومذهبية، بخاصة أن الحقيقة التي لا يُمكن أن يتهرب منها جزء من القوى أن هذه الأحداث فتحت لخصومهم فرصة لتقاسم النفوذ معها، ما سيؤدي إلى «تحجيم» زعامات معينة.

من الكواليس السياسية إلى مجلس النواب، ينتقل النقاش حول تعديل القانون الحالي إلى مرحلة أكثر جدية، حيث سيُطرح اليوم للمرة الرابعة على طاولة اللجان المشتركة، التي تقول مصادر نيابية إنها ستكون «متشنجة» وتعكس الأجواء المحمومة خارج أروقة البرلمان. من المفترض أن تبدأ الجلسة بعرض اقتراحات القوانين المقدمة من كتلة «التنمية والتحرير»، وكتلة «الوسط المستقل»، على أن يطرح نائب رئيس المجلس إيلي الفرزلي النقاط التي عليها خلاف ومنها: إنشاء الـ«ميغا سنتر» (مراكز اقتراع يمكن الناخب أن يقترع فيها لا في مكان سجلّ قيده)، الصوت التفضيلي، وخفض سن الاقتراع وانتخاب 6 نواب يمثلون المغتربين (بنص القانون على تخصيص 6 مقاعد للمغتربين، ليصبح عدد أعضاء المجلس 134 نائباً، لمرة واحدة، على أن يُخصص لهم 6 مقاعد من أصل الـ128 نائباً في الانتخابات اللاحقة).

مصادر نيابية أكدت أن «هذه النقاط ليست هي الوحيدة التي ستكون موضع نقاش، لكنها ستعد بروفا لتبيان حجم الخلافات». حتى الآن، يتبيّن أن كتلة «القوات» التي تطالب بانتخابات نيابية مبكرة لا تزال على موقفها من القانون الحالي، فهي بحسب مصادرها «تتمسّك به كما هو لأنه يؤمن صحة التمثيل». الموقف نفسه يتبناه التيار الوطني الحر الذي يُصر على تقسيم الدوائر كما في القانون الحالي، وتقول مصادره أن «التيار ضد تغيير القانون، ونحن نرفض أي تغيير يتعلق بتقسيم الدوائر والصوت التفضيلي».

وفيما يتمسك حزب الله بمبدأ اعتماد لبنان دائرة واحدة، ويؤكد نواب في كتلته الانفتاح على النقاش في ما يتعلق بالنقاط الأخرى، تقول مصادر كتلة «التنمية والتحرير» أنها ستركز على «الدائرة الكبرى والنسبية»، لكن في حال «جرى التوافق على اعتماد المحافظات الخمس (الشمال، البقاع، جبل لبنان، بيروت، الجنوب) كمرحلة انتقالية، فإن الكتلة لن تعارض ذلك». أما في ما يتعلق بالصوت التفضيلي الذي يقال أن اقتراح «التنمية والتحرير» يهدف في المقام الأول إلى التخلص منه، فتقول المصادر أن «الموقف من الصوت التفضيلي يتحدد وفق الآلية الجديدة التي على أساسها سيتم اختيار الفائزين».

أما في ما يخص تيار «المستقبل» الذي سجّل حضوراً نيابياً هزيلاً في الجلسات السابقة لمناقشة قوانين الانتخابات، فلا يزال يتهرب من الإجابة بالتأكيد على أن «الأولوية هي لتشكيل الحكومة التي ستشرف على الانتخابات». فيما الحزب الاشتراكي الذي يرفض القانون الحالي بالمطلق فيعتبر أن «جلسات مناقشة اقتراحات القوانين هي طبخة بحص»، ويلمح إلى أن «النقاش في تعديلات يهدف البعض منها إلى تطيير الانتخابات»، في وقت يلفت نوابه إلى «خطورة هذه الجلسات التي شهدت اصطفافاً طائفياً»، بدلاً من «القيام بتعديلات تخفف من الترسبات الطائفية للقانون الحالي».

(أرشيف ـ بلال جاويش)

مقالة

برّي والتيار: بعد الحكومة معركة قانون الانتخاب

هيام القصيفي

لا يقتصر التعثّر الحكومي على الطرفَين المعلنَين، أي رئيس الجمهورية ميشال عون والرئيس المكلف نجيب ميقاتي. الخلافات بين عون ومعه رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، الباطن منها والظاهر، مع الرئيس نبيه بري، تشكل بدورها العمود الفقري في عدم صدور مراسيم الحكومة حتى الآن، منذ تكليف الرئيس سعد الحريري واعتذاره وحتى تكليف ميقاتي. والتناحر القديم والجديد مستمر في تذكية التوتر القائم والمرشح لأن يكون قانون الانتخاب ساحته المقبلة.

وقصة بري والتيار مع قانون الانتخاب والانتخابات النيابية قصة طويلة، لم يتّفقا على أي من تفاصيلها وبنودها منذ اليوم الأول لبدء التيار معركة «استعادة المقاعد المسيحية»، وتزامناً مع طرح القانون الأرثوذكسي. صحيح أن الكتل المسيحية اندفعت نحو هذا المشروع، إلا أن موقف التيار التصاعدي في وجه بري، سواء من خلال هذا الاقتراح المذكور وفي أي مشروع آخر طرح على بساط البحث من زاوية تحجيم حصة رئيس المجلس في المقاعد النيابية المسيحية، استمر يتفاعل في قاعدة الطرفين وأوساطهما النيابية والشعبية. لا يوفر الفريقان مناسبة لتوجيه رسائل مباشرة أو مستترة حول استثمار الواقع المسيحي في الحسابات الانتخابية. خصوم التيار اتّهموه باستخدام توتّر مغدوشة لشدّ العصب، وبري لم يفوّت فرصة خطابه في ذكرى تغييب الإمام موسى الصدر ورفيقيه، للكلام عن «مأموري الأحراج»، وعن استقالات من المجلس سبق للتيار أن لمّح إليها في الجلسة النيابية الأخيرة، كما في مرحلة تكليف الحريري للضغط عليه.

في كل مرة تحتدم فيها الخلافات بينهما، يصبح للكلام حول قانون الانتخاب معنى مختلف، وسجالات ومفاوضات شاقة كما حصل قبل إقرار القانون الحالي. فكيف الحال اليوم، واستحقاق الانتخابات يعطي داخلياً وخارجياً الكثير من الاهتمام، فيجري التطلّع إليه، على أنه سيغيّر شكل المجلس وخريطة القوى السياسية فيها وأحجامها. ورغم أن من المبكر الرهان على متغيرات بهذا الحجم الذي يحكى عنه في بعض الأوساط التغييرية، إلا أن الاستحقاق بذاته يشكّل تحدّياً لكل الأطراف، في إجرائه أو إرجائه. فحتى الآن، الموقف الذي عبّر عنه عون رسمياً هو الإصرار على إجراء الانتخابات في موعدها تلبيةً لضغوط المجتمع الدولي. من دون استبعاد خصومه، أنه حين تدقّ الساعة، قد يكون في مصلحة عون والتيار التوافق على إرجاء الانتخابات لقاء أثمان سياسية، تسمح بالتمديد للمجلس أسوة بالمجلس الذي أنتجته انتخابات عام 2009. وكلما مرّ الوقت من دون حكومة وبقاء حكومة تصريف الأعمال، يصبح الشك بإجراء الانتخابات كبيراً، رغم أنه يمكن

> **سيعيد التيار تموضعه الكامل خلف منع التعديلات التي يرى فيها التفافاً على ما حقّقه القانون**

لهذه الحكومة الإشراف على إجرائها. إلا أن العدّ العكسي بدأ فعلياً، وتحديداً في ما يتعلق بالقانون والمواد التي تحتاج الى تعديلات، ولا سيما التقنية منها كالبطاقة المغنطة واقتراع المغتربين وانتخاب نوابهم، إضافة الى الحاجة الى الاستعداد اللوجستي لها.

لكن الانتخابات ليست عملية تقنية، ولو أن التغاضي عنها يمكن أن يكون محل طعن. فهي تحمل أبعاداً سياسية محض، لذا تتحول الأنظار الى الخلاف بين بري والتيار حول الحكومة وغيرها من الملفات العالقة بينهما، وكيف ستترجم المواجهة بينهما في قانون الانتخاب. وقد وضع بري أمس أسساً واضحة بعد كلامه العلني مرات عدة حول ضرورة تعديله. واضح أن التيار لن يسكت عن محاولات التعديل مهما زيّن بري حسناته، وهو في هذا المجال سيعيد ترتيب أوراقه والتقاطعات المبدئية مع الكتل المسيحية من أجل منع إمرار أي تعديلات، ولا سيما إذا تدرّجت الطروحات تصاعدياً نحو احتمال نسف القانون برمّته، علماً بأن كلام المجتمع الدولي، الذي تكرر في لقاءات دبلوماسية في بيروت، أكد ضرورة إجراء الانتخابات بالقانون الحالي، كي لا تتحول مناقشته مجدداً الى حجة لتطيير الانتخابات.

سيعيد التيار تموضعه الكامل خلف منع التعديلات التي يرى فيها التفافاً على ما حققه القانون، الذي كان آخر الموافقين عليه. ومع ذلك سيكون أمام تحدي التمسك به، وسيضع بذلك القوى الأخرى أمام مسؤولياتها: القوى المسيحية وكيف ستعمل على احتواء طرح التعديلات (وهنا الكلام عن التعديلات غير التقنية المتعلقة بالبطاقة المغنطة أو اقتراع المغتربين وانتخاب ممثليهم)، وكذلك الأمر تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي وكلاهما موقفه حتى الآن معروف من الدعوة الى تعديل القانون.

ما هو ثابت أن التيار سيستفيد من هذه الفرصة الى الحد الأقصى، في الاستثمار المسيحي الداخلي وفي استنهاض قاعدته سياسياً، على خلفية تعديل القانون، بعد محطات خسائر متلاحقة. وبدوره سيكون بري مرتاحاً في التصويب على التيار والقانون معاً، علماً بأن قراراً بحجم نسف القانون يعادل بأهميته قرار إجراء الانتخابات أو التمديد للمجلس. وحتى الآن، كل القرارات النهائية مؤجلة لأن الإطار العام لا يزال ضبابياً، في انتظار القرار الأكبر الذي ينتظر مصير البلد ومستقبل نظامه.

ورغم أنه يتوقّع أن تلاقيه القوى المسيحية، ولا سيما القوات، في رفض التعديل على القانون الحالي، سيكون لموقف تيار المستقبل من التعديلات إشارة لافتة تجاه القوى المسيحية بعدما وقف «المستقبل» الى جانب بري في ملف رفع الحصانات، واحتمالات عدم الارتداد عليه في تعديل قانون الانتخاب كبيرة، ولا سيما أن بري لم يتخلّ عن الحريري في معركة تكليفه، ولم يشذّ عن التقاطع مع رؤساء الحكومات السابقين في التصويب على عون وباسيل.

تقرير

بري يشنّ هجوماً على العهد: طلع الباشازلمي!

استغلّ رئيس مجلس النواب نبيه برّي مناسبة ذكرى تغييب الإمام موسى الصدر ورفيقيه لشنّ هجوم حادّ على خصومه في السياسة والقضاء. التزم بري الصمت طوال الفترة السابقة، قبل أن تأتي إطلالته يوم أمس على وقع الخلاف بينه وبين بعبدا في عزّ تعثّر ملف تأليف الحكومة. والتجاذب حول المسار الذي يتبعه المحقق العدلي في قضية انفجار مرفأ بيروت. والأزمات الخانقة التي تحاصر اللبنانيين ومايتوالد عنها من توترات أمنية. تأخذ في بعض الأحيان طابعاً طائفياً ومذهبياً

(هيثم الموسوي)

شنّ رئيس مجلس النواب نبيه برّي هجوماً حاداً على «العهد»، مُتسائلاً إن كان «ربط تشكيل الحكومة بالثلث المعطّل هو سياسة، وإن كانت جهنّم بحاجة إلى مأموري أحراج»، قائلاً «فكرنا الباشا باشا، طلع الباشا زلمي». وفي الذكرى الثالثة والأربعين لتغييب السيد موسى الصدر ورفيقيه، حدّد برّي في كلمة متلفزة من مقر الرئاسة الثانية في عين التينة موقف «حركة أمل» من مختلف العناوين والأوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة، مؤكداً أن «الحركة وعائلة الإمام لن يذعنا للتهويل والضغط الإعلاني والشائعات التي تطلق غب الطلب، وكل ما يريدانه هو تحرير الإمام».

ورأى برّي أن «هناك محاولة موصوفة لاختطاف لبنان وإسقاطه من الداخل، وعشرات المؤشرات والظواهر التي تدفعنا إلى الظنّ حيال هذا المخطط الشيطاني»، متسائلاً «لمصلحة من، يعود البعض الى سيرته الأولى عزفاً على وتر الفدرلة وسواها من طروحات أقلّ ما يقال فيها إنها محاولة لتشظية لبنان على محاور الانقسام الطائفي والمذهبي، ولمصلحة من التهديد والتلويح بين الفيئة والأخرى بالاستقالات من مجلس النواب؟ ولمصلحة من تعطيل آخر مؤسسة منتجة وعاملة في لبنان، ولمصلحة من تسليم أقدار اللبنانيين الى عصابات ومجرمي الأسواق السوداء وكارتيلات الاحتكار في المحروقات والكهرباء والمياه والدواء؟» كما تساءل «أي سياسة هذه التي أنهت نفسها بنفسها وأنهت السلطة التنفيذية والقضائية ولم تجر الانتخابات الفرعية لمجلس النواب، لكنّها الحقّ الحقّ لم تنس إيقاف تعيين مأموري الأحراج »؟ ودعا الى «تنحية كل الخلافات مهما كانت أسبابها والإسراع بتشكيل حكومة هذا الأسبوع، جدول أولوياتها تحرير اللبنانيين من طوابير الذل وأسر المحتكرين أفراداً وكارتيلات وبدون أثلاث معطلة».

وتطرق برّي الى جريمة انفجار مرفأ بيروت والملف القضائي، قائلاً «بالرغم من أن المجلس النيابي كمبنى وموظفين كان واحداً من الضحايا والمتضررين جراء الانفجار، كنا أول من مدّ يد العون إلى لجنة ذوي الشهداء، وشخصياً استقبلت اللجنة ثلاث مرات على الأقل، وهذا أقل الواجب وأصررنا كل التشريعات التي تحفظ للشهداء وذويهم حقوقهم اسوة بشهداء الجيش وغيرها من القوانين المتصلة بإعادة إعمار الأحياء المتضررة». وأكد أن «لا حصانة لأي متورط من رأس الهرم ونزولاً الى أسفله، وأن الحصانة في هذه القضية فقط للقضاء وللشهداء وللعدالة، وأننا قد تعاونّا وسنتعاون كمجلس نيابي مع القضاء الى أقصى الحدود ولم نقل يوماً إننا ضد رفع الحصانات، وجلّ ما طالبنا به فقط تطبيق القانون». وأضاف «للأسف، ثمة من تعوّد في لبنان احتراف فن استطاء الموجات الشعبوية والاستثمار على القضايا النبيلة والمحقة لأهداف انتخابية وسياسية بحتة، وهذا ما يجب أن يتوقف فوراً».

> **بري لبيطار: اسمع صوت العدالة، لا صوت من يهمس لك او يهتف**

رخيصة وربما تنفيذاً لأجندات مشبوهة، محاولاً تضييع بوصلة التحقيق وحرف الحقائق وتجهيل الفاعل. وأكد أن «المسار نحو الحقيقة واضح وهو بالخضوع لقواعد القانون والدستور بعيداً عن الضغط وبعيداً عن الاستفزاز واستباحة كرامات الناس، سواء كانوا نواباً أو وزراء سابقين وحاليين وإداريين أو في أي موقع كانوا»، قائلاً: «مجلس النواب ليس مجلس نيترات ولا بجوز الافتراء والتجنّي في هذه القضية، والمطلوب من المحقّق العدلي تطبيق القوانين بدءاً من الدستور» وتوجّه برّي إلى المحقق العدلي طارق بيطار بالقول «اسمع صوت العدالة، لا صوت من يهمس لك أو يهتف».

وفي كلمته، دعا برّي إلى إنجاز قانون انتخابات نيابية خارج القيد الطائفي يحقق شراكة الجميع في صناعة قيامة لبنان ويؤسس للدخول نحو الدولة المدنية، معتبراً أن «من كان يريد بحق التخلص مما يسمه البعض المنظومة، عليه امتلاك شجاعة القبول بقانون للانتخابات على أساس لبنان دوائر انتخابية كبرى وفقاً للنظام النسبي وإنشاء مجلس للشيوخ تتمثل فيه الطوائف بعدالة، وكل طائفة تنتخب من يمثلها».

وعن سفن المحروقات الإيرانية، قال «لقد أثار البعض، ولأهداف فتنوية، تساؤلات حول موقف حركة أمل من المساعدات التي قدمت إلى اللبنانيين من مشتقات نفطية عن طريق إيران أو غيرها من الدول الشقيقة، ونحن نقول للقاصي والداني، إن حركة أمل التي كانت ولا تزال مبتدأ المقاومة وخبرها، لم تكن يوماً محرجة بأي موقف أو قرار تتخذه، ونحن لم نجد حرجاً بأيّ مساعدة تقدم للشعب من أجل تمكينه من مواجهة الظروف القاسية وخاصة من إيران أو سوريا أو مصر، وكل دعم مرحّب به من قبلنا إلا من العدو الصهيوني فهو مرفوض بالمطلق».

(الأخبار)

التيار: قانون الانتخاب مع دولة مدنيّة ولامركزيّة موسّعة

أثرت مصادر رفيعة في التيار الوطني الحرّ عدم التعليق على ما ورد في خطاب الرئيس نبيه برّي، و«احتراماً لمقام الإمام موسى الصدر، لن نتكلّم في مثل هذه المناسبة عن مأموري الأحراج ولا عن خرافات الأثلاث المعطلة التي هي من نسج الخيال. ونكتفي بالقول: ليت الإمام كان معنا لكان وفّر علينا الكثير».

وحول كلام برّي عن قانون الانتخاب، ذكّرت المصادر بأنّ «طرحنا واضح: دولة مدنية مع لامركزية موسعة، يأتي معهما قانون انتخاب وفق دوائر كبرى». أما في ما يتعلق بالحكومة، فأكدت المصادر «لا شيء يمنع تأليف الحكومة هذا الأسبوع... شرط أن يترك الأفرقاء الآخرون الرئيسيين ينهيان عملهما وألا يختلقوا تعقيدات جديدة أمام الرئيس المكلّف كلما بدا أن الأمور انتهت».

(الأخبار)

قضية

سوق العمل في لبنان
«التسكيج» مرحليّاً... ولا أعمال إلى أجل غير مسمّى!

عام 2019، بلغ معدل البطالة الإجمالي في لبنان 11.4٪ (14٪ للنساء و10٪ للرجال)، وفق مسح شامل للأوضاع المعيشية للقوى العاملة والأسر في لبنان أجرته إدارة الإحصاء المركزي بدعم من منظمة العمل الدولية. كان ذلك قبل الصدمة المزدوجة الناشئة عن الانهيار المالي بدءاً من تشرين الأول 2019 وانتشار وباء «كورونا» مطلع عام 2020

(أ ف ب)

رحيل دندش

المؤكد، اليوم، أن البطالة بلغت معدلات قياسية. بحسب تقديرات وزارة العمل اللبنانية، وصل هذا المعدل عام 2020 الى نحو 36%، ويرجّح أن يبلغ 41,4% نهاية 2021، فضلاً عن «شبه البطالة» التي يعيشها كثيرون ممّن بقوا في وظائفهم مع خفض ساعات عملهم وتقليص رواتبهم. أضف إلى ذلك اللاجئين الفلسطينيين والنازحين السوريين الذين تراجعت الأعمال في القطاعات التي يعملون فيها.

تعدّ البطالة المعبّر الأبرز عن الأزمة البنيوية لنموذج الاقتصاد الريعي القائم، وخصوصاً منذ انتهاء الحرب الأهلية، على ركيزتين أساسيتين: أولاهما إنتاج العمالة محلياً من خلال الاستثمار في التعليم العالي وتصديرها إلى الخارج (بلغ عدد المهاجرين عام 2019 أكثر من 66 ألفاً بحسب «الدولية للمعلومات»)، وثانيتهما الاستفادة من عوائد التدفقات المالية في نشاطات اقتصادية ريعية، كالعقارات والأدوات المالية وتمويل استهلاك السلع والخدمات، من دون إنتاج في الاقتصاد الحقيقي، واعتماد سياسات الاقتصاد الكلي الليبرالية التي تقوم على حضور أقل للدولة مع منسوب عال من الهدر والفساد، ما قضى على ما تبقى من قطاعات إنتاجية وصناعية قليلة كانت موجودة قبل الحرب الأهلية.

هذا النموذج خلق، بحسب مؤلف كتاب «سوق العمل وأزمة التشغيل في لبنان» الاقتصادي نجيب عيسى، وظائف مدنية الإنتاجية تتركز في قطاع الخدمات، لا تتطابق فيها المهارات المتوافرة مع الطلب على أنشطة لا تحتاج إلى عمالة ماهرة (ولا سيّما في تجارة التجزئة والبناء والخدمات والأعمال السياحية والزراعية الموسمية...). بسبب ذلك، لم تتوافر في سوق العمل فرص كافية تتناسب مع مؤهلات أفواج القادمين الجدد إليها. بحسب عيسى، «كان سوق العمل قبل الأزمة يستقبل نحو 40 ألف وافد جديد سنوياً، معظمهم من ذوي الشهادات الجامعية أو المهنية في مقابل 10 آلاف فرصة عمل متدنّية الإنتاجية لا تؤمن مردوداً يتواءم ومؤهلات هؤلاء، ففضّلوا البقاء عاطلين من العمل في انتظار فرصة للهجرة». فيما غطّت العمالة الأجنبية غياب هؤلاء. هكذا شغل السوريون، حتى قبل الحرب السورية، أعمالاً باجور زهيدة في قطاعَي البناء والزراعة. لكن دراسة حديثة لمنظمة العمل الدولية شملت الفئات الثلاث الأكثر حرماناً من اللبنانيين والنازحين السوريين واللاجئين الفلسطينيين المقيمين في 251 منطقة سكنية من الأكثر ضعفاً في البلاد، أظهرت أن الانهيار الاقتصادي لم يوفر هؤلاء. فقد أدى تراجع النشاط الاقتصادي إلى انخفاض الطلب على العمالة في هذه القطاعات، وبلغت معدلات البطالة بين اللاجئين السوريين 40,1%، رغم أن 95% من هؤلاء من العمال غير النظاميين. كما أن عدم دفع رواتب العمال الأجانب بالدولار أدى إلى انخفاض العمالة الأجنبية وهجرتها.

كذلك أدى عدم دفع رواتب العمال الأجانب بالدولار وإغلاق كثير من المؤسسات أبوابها إلى عودة عدد كبير من هؤلاء إلى بلادهم. فهل حلّ لبنانيون في هذه الأعمال بدل العمال الأجانب؟

بلفت عيسى إلى أن «الانزياح في سوق العمل نحو أعمال لا تطلب مهارة كان موجوداً قبل الأزمة. إذ إن 31,5 في المئة من مجمل القوى العاملة كانت تعمل في وظائف ذات متطلبات أقل من مستوى التعليم الذي حصّلته. لكننا من الآن وصاعداً ننشهد ارتفاعاً في هذا الرقم لأن كثيرين سيضطرون إلى مزاولة أعمال كانوا يمتنعون عن مزاولتها سابقاً»، كوظائف الـ«فاليه باركينغ» وتوصيل البضائع (دليفري) وأعمال الصيانة (هواتف، أدوات كهربائية...) والخياطة وسائقي الأجرة وعاملات المنازل وعمال النظافة... لكن هذا تسكيج مرحلي، لأن لا أعمال حقيقية في لبنان اليوم وإلى أجل غير مسمّى».

> وصل هذا المعدل عام 2020 إلى نحو 36٪، ويرجّح أن يبلغ 41,4٪ نهاية 2021

في السياق نفسه، برزت «مشاريع» تصنيعية لتغطية وقف استيراد بعض السلع بعدما أصبحت خارج متناول الفئة الأعظم من اللبنانيين ممن فقدت رواتبهم قيمتها الشرائية. و«ازدهرت»، بعد الأزمة، صناعات غذائية كالألبان والأجبان ومواد التنظيف... لكن هذه الصناعات، بحسب عيسى «حل انتقالي وليست الحل على المدى المتوسط والبعيد لأن كل البنى الاقتصادية الزراعية والصناعية اللبنانية متقادمة وبحاجة إلى تحديث، رغم أهمية طرق كل الأبواب في محاولة للجم التدهور». كما أن من الصعب الحديث عن سوق العمل من دون ربطه بالكيفية التي ستتم فيها عملية الإنقاذ الاقتصادي. «وعندما تكون هناك خطة للنهوض والتعافي، يمكن الحديث عن تقديرات أولية لاتجاهات تطوّر سوق العمل». لذلك «من الضروري ربط التدريب والتعليم المهني مع تطور الاقتصاد وحاجاته. فعندما نخلق حاجات اقتصادية تحتاج إلى تعليم وتدريب مهني، نركز على التعليم المهني وإلا سيكون لدينا عاطلون من العمل رغم أنهم مؤهلون مهنياً»!

المعالجة الناجعة للأزمة، وفق عيسى «غير ممكنة فقط من خلال السياسات ذات المنحى النيوليبرالي التي تسعى إلى ما يسمى تنشيط سوق العمل، حتى ولو واكب هذه السياسات إصلاح لأنظمة التعليم والتدريب وإجراءات لتنظيم الاعتماد على اليد العاملة غير اللبنانية. فهذا كله، على أهميته، لا يمكن أن يساهم في معالجة الأزمة ما لم يوضع في سياق استراتيجية تهدف إلى التحوّل من نمط الاقتصاد السائد إلى نمط آخر يكون قادراً على إطلاق عملية نمو اقتصادي مستدام على قاعدة بنية إنتاجية محلية أكثر صلابة وأقل تعرّضاً للصدمات الخارجية، وتعتمد في شكل رئيسي على الموارد البشرية والمالية والطبيعية المحلية، وتتمتع بقدرة تنافسية عالية». وهذا التحول يكون من خلال «اقتصاد المعرفة» الذي يقوم على إنتاج المعارف العلمية والتكنولوجية المتقدّمة ونشرها واستخدامها، على نحو كثيف في مختلف القطاعات الإنتاجية».

بحسب منظمة العمل الدولية، فإن تحسين نتائج سوق العمل يتطلب الانتقال من اقتصاد يعتمد على الاستيراد إلى اقتصاد موجّه للتصدير، «وهذا ليس سهلاً، ويتطلّب مجموعة من السياسات الضريبية والصناعية والقطاعية والاقتصاد الكلي، من بين أمور أخرى»، وفق منسقة البرامج الوطنية في المكتب الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية آية جعفر. مع ذلك، «من المهم بذل الجهود لتحديد نقاط الدخول إلى انتقال ناجح». وتوصي منظمة العمل الدولية، بحسب جعفر، بوضع سياسة توظيف وطنية شاملة تركّز على خلق فرص عمل لائقة، تأخذ في الاعتبار اتجاهات العمل المستقبلية. وتنمية ومطابقة المهارات، والحماية الكافية للعمال، وسياسات جمركية تمنع استيراد بعض الصناعات التي يمكن إنتاجها محلياً وتشجيع الاستثمارات والبنى التحتية. وتشمل القطاعات التي يمكن أن تخلق فرص عمل في لبنان: البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وصناعة المعرفة والاقتصاد الأخضر والسياحة الريفية والمحلية.

إلى التدريب المهني در

المنسقة الوطنية لبرامج التعليم والتدريب المهني والتقني في مكتب منظمة العمل الدولية في لبنان، رانيا حكيم، تشير الى أنه في ظل الأزمة الحالية «قد لا تتوافر للشباب الوسائل لتغطية تكاليف التعليم الأكاديمي، لأنهم بحاجة إلى عائدات سريعة لإعالة أسرهم». لذلك، «يمكن اعتبار التعليم المهني خياراً محتملاً يوفر اكتساب المهارات اللازمة لدخول سوق العمل وتوليد الدخل وهو الأهم مرحلياً».

وفي هذا السياق، تنظّم منظمة العمل الدولية، من خلال أكاديمية المهارات الخاصة بلبنان، سلسلة دورات تدريبية قصيرة في بعض الأعمال والمهارات التي تتلاءم مع الاحتياجات الناشئة، وتستهدف الفئات الأكثر حرماناً في سوق العمل، كالنساء والشباب وذوي الإعاقة والعمال في المناطق الريفية أو الاقتصاد غير النظامي والمهاجرين واللاجئين.

استندت المنظمة في اختيار المهن إلى تقييم احتياجات المهارات القطاعية للبنية التحتية العامة الذي أجرته منظمة العمل الدولية في 2018 ـ 2019 بالتنسيق مع المكتب الوطني للاستخدام والتشغيل وبناءً على خطة التنمية الحكومية آنذاك. وأجريت تدريبات لمجموعات من الشباب من الجنسين في اللحام والسباكة، أضافت إليها المنظمة دورات متعلقة بالزراعة والأغذية الزراعية والصحة.

قضية

منح المتفوقين في الثانوية العامة
قل لي أين تسكن أقل لك أين تتعلم!

(هيثم الموسوي)

رغم الصعوبات المالية، التزمت الجامعات اللبنانية بتغطية كامل القسط لـ 47 طالباً متفوقاً في الثانوية العامة، في المرحلة الجامعية الأولى، فيما تراجعت عن المنحة الشخصية التي كانت تدفعها للطالب. ورغم الحرية الممنوحة للطلاب في اختيار الجامعات التي يريدونها والاختصاص الذي يرغبون بدراسته، فإن الاختيار اصطدم بكلفة الانتقال والسكن

فاتن الحاج

للمرة الأولى منذ 20 عاماً، يجد المجلس الوطني للبحوث العلمية نفسه معنياً بتغطية تعليم47 طالباً، ضمن برنامج «منح متفوقي الثانوية العامة»، الذي التزم تطبيقه منذ العام الدراسي 2001 - 2002. الرقم بدا مباغتاً للمجلس في ظل غياب الاعتمادات المالية، لا سيما أن مجموع الخمسة الأوائل في كل فرع من فروع الشهادة: العلوم العامة، علوم الحياة، الآداب والإنسانيات والاجتماع والاقتصاد، والذين يغطيهم البرنامج، لم يكن يتجاوز في السابق 30 طالباً، في أقصى حالاته. يومها، كانت الجامعات الـ16 المتعاقدة مع المجلس تتنافس على استقطاب المتفوقين وتوفير الدراسة الجامعية المجانية لهم، مع تقديم بعضها منحة شخصية للطالب تصل إلى 600 دولار شهرياً. بل إن الإدارات الجامعية لم تكن تتردد في ذلك الحين في طلب الدعم من جهات ومؤسسات خارجية خصيصاً لمتابعة تعليم طلاب يضيفون الكثير إلى رصيدها التعليمي.

اليوم، الإمكانات لم تعد هي نفسها لدى مجلس البحوث والجامعات على السواء، بحسب الأمين العام للمجلس معين حمزة، وإن بدا راضياً عن النتيجة، لجهة أن الصعوبات المستجدة لم تفرمل البرنامج، وأن الجهود الاستثنائية مع الإدارات الجامعية، أدت إلى إبداء الأخيرة استعدادها لتغطية كامل القسط في مرحلة الليسانس أو البكالوريوس في كل الاختصاصات، في وقت لم يعد المجلس قادراً، كما في السابق، على المساهمة في هذا القسط بميزانيته التي لا تتجاوز مليار و100 مليون ليرة وفق سعر الصرف الرسمي، أي 1500 ليرة مقابل الدولار». وبينما لم تلتزم الجامعات الاستمرار في إعطاء المنحة الشخصية، فإن التفاوض مع وزارة المال صب في اتجاه دفع مساهمة الوزارة في موازنة المجلس لتغطية كلفة تعليم الطلاب في السنوات السابقة بالدرجة الأولى، إضافة إلى «أننا استطعنا أن نرفع قيمة المبلغ الذي نعطيه للطلاب بعد السنة الثالثة الجامعية من 10 ملايين ليرة (كانت توازي 7 آلاف دولار) إلى 20 مليوناً (5 آلاف دولار وفق سعر 3900 ليرة الذي باتت تعتمده معظم الجامعات)، فيما الفارق يغطيه الطالب من حسابه الشخصي».

> قرر 3 طلاب من أصل 47 التخلي عن المنحة لمتابعة دراستهم في الخارج

حمزة حرص على التأكيد أن «البرنامج يحتضن طلاباً متميزين ويمنحهم فرصة اختيار جامعات لا يحلمون بدخولها، بالنظر إلى أقساطها التي تتجاوز إمكاناتهم المادية، من دون أن يكون هناك أي فيتو على أي جامعة». اختيار الطلاب، كما قال، «لا يكون استنسابياً ولا يراعي أية محسوبيات لدى أية جهة رسمية أو خاصة، بل يأتي ببساطة بناء على ترتيب المتفوقين في لوائح النتائج الرسمية لوزارة التربية».

مع ذلك، بدا أن الحرية الممنوحة للمتفوقين في اختيار الجامعة التي يريدونها والاختصاص الذي يرغبون في دراسته باتت تصطدم بعقبات مستجدة مثل كلفة الانتقال والسكن، كان تفضل، الأولى في فرع الاجتماع والاقتصاد، رفقا إبراهيم، دراسة الصحافة في جامعة البلمند القريبة من منزلها في الكورة، على تحمل أعباء النزول إلى الجامعات في بيروت واضطرارها لاستئجار سكن طلابي. وللأسباب نفسها، اختارت الثانية في الفرع نفسه فاطمة همام دراسة الهندسة المعمارية في جامعة فينيسيا بعدما تلقت عرضاً بتكفل الجامعة بتغطية القسط ومصاريف النقل من منزلها البعيد نسبياً عن الجامعة. في المقابل، اقتنص الأول في علوم الحياة محمد حربي فرصة دراسة الطب في الجامعة الأميركية في بيروت، على خلفية اعتمادها النظام التعليمي الأميركي الذي يسمح له بالسفر إلى الخارج بعد مضي 3 سنوات، فيما لم يضع كلفة السكن والانتقال في حسابات الاختيار، طالما أن الجامعة وفرت عليه دفع القسط. أما الأولى في علوم الحياة، سارة المولى، فاختارت الجامعة اليسوعية التي تغطي كامل القسط حتى نهاية الاختصاص وليس للسنة الثالثة فقط.

اللافت أن 3 طلاب من أصل 47 قرروا استكمال تعليمهم في الخارج، بالتالي عدم تمكنهم من الحصول على منحة المجلس الوطني للبحوث العلمية. نادين الحاج شحادة، الأولى في اختصاص العلوم العامة، بمعدل 19,44 من 20 وجدت ضالتها في إحدى الجامعات الفرنسية المصنفة 13 في العالم، لدراسة دبلوم مزدوج في المعلوماتية والرياضيات، لاعتقادها بأن لبنان لن يوفر لها فرصة الإبداع في هذا المجال. وشكت من «عدم تغطية أي من تكاليف التعليم في الجامعة الفرنسية لمجرد أنني قررت الهجرة ولو بما يعادل المنحة التي تقدمها الجامعة اللبنانية للأوائل، كي أشعر بالقيمة المضافة لتفوقي».

يذكر أن نسبة الطالبات من مجموع الممنوحين لامست هذا العام 85 في المئة مقابل 15 في المئة للطلاب الذكور. بحسب حمزة، «هذه نتيجة غير مفاجئة، إذ مرت سنوات لم يكن من بين الممنوحين فيها طالب ذكر واحد». في المقابل، هي المرة الأولى التي تصل فيها نسبة الممنوحين من طلاب المدرسة الرسمية إلى 34 في المئة، فيما لم تتعد هذه النسبة يوماً الـ15 في المئة.

متفوقون غير ممنوحين

من بين المتفوقين في الثانوية العامة خمسة طلاب يحملون جنسيات غير لبنانية، حرموا من مساهمة المجلس الوطني للبحوث العلمية في برنامج المنح على خلفية أن أموال الخزينة العامة لا تصرف قانوناً لغير اللبنانيين. إلا أن أبواب الجامعات مفتوحة أمام هؤلاء الطلاب، بحسب رئيس المجلس معين حمزة، للتواصل مع إداراتها ومحاولة الاستفادة من تقديماتها. وسبق أن تبنت الجامعات الخاصة، خلال عمر البرنامج، تعليم الكثير من الطلاب غير اللبنانيين الواردة أسماؤهم في لائحة الخمسة الأوائل في شهادة الثانوية العامة في كل لبنان. هذا العام، تفوق ثلاثة طلاب فلسطينيين هم: رنا الأشقر (الثالثة في علوم الحياة)، ونعم السيد (الرابعة في علوم الحياة)، وعبد الرحمن ربيع (الخامس في علوم الحياة)، وطالب سوري هو أكرم زيادة (الرابع في علوم الحياة)، وطالبة تونسية هي مريم البرهومي (الخامسة في العلوم العامة).

ميركاتو

إعداد
حسين فحص

سوق الانتقالات الصيفي... «تاريخي» بكل المقاييس

تفشّى كورونا وتغلغل بين أسوار الأندية. الفيروس الذي أوقف عالم المستديرة للمرة الأولى منذ الحربين العالميتين، أسهم في تغيير الكثير من المعالم في اللعبة الشعبية الأشهر حول العالم. بدأ الأمر بإجراءات الحجر الصحّي التي حالت دون مشاركة كامل اللاعبين في المباريات ثم أدت إلى غياب الجماهير تباعاً. وبعد الإجراءات الوقائية، تغيّرت هيكلية المباريات والمسابقات على درجاتٍ متفاوتة لتشهد البعض منها 5 تغييرات بدل ثلاثة، كما وصل الأمر بتغيير نظام اللعب في دوري أبطال أوروبا... لم تقتصر تباعات الصفعة «المباغتة» التي تلقاها قطاع كرة القدم على التغيرات الشّكلية وحسب، بل امتدت سلبياتها إلى الميزانيات في ظل انخفاض عائدات النقل التلفزيوني بالنسبة للأندية التي عانت أيضاً من انعدام عائدات الحضور الجماهيري من الملاعب (قبل التلقيح وبروتوكولات العودة). كل هذا أدّى إلى تغيّر الأعراف في «الميركاتو»، حيث ظهرت تغيرات كبيرة مقارنةً بالسنوات الماضية. موازين القوة لم تعد كما كانت نظراً لتأثر الأندية الكبرى بتداعيات كورونا أيضاً. دفع الفيروس المستشري بفرق النخبة للتخلي عن نجومها مقابل أسعار أقل من قيمتها الحقيقية وذلك بهدف تدارك العجز وتقليل النفقات، في حين اعتمدت الأندية «المتوسطة» على نظام التبادل والإعارات. وفي ظل نُدرة العائدات، أفلست العديد من أندية «القاع» الأمر الذي عكس حجم الأزمة الحقيقية. ورغم كل هذه الصورة السوداوية، أنقذت الصفقات المجانية سوق الانتقالات، فيما فتحت بعض أندية القمة . التي أحسنت استثمار أموالها . خزائنها وأبرمت صفقات جيدة.

فيما يلي أبرز صفقات الصيف التي أحدثت ضجة في الوسط الرياضي، نظراً لانتقال بعض أساطير الأندية أو بيع مواهب شابّة مقابل مبالغ مذهلة.

حافظ باريس سان جيرمان على كيليان مبابي (أ ف ب)

> عدد كبير من الصفقات هذا الصيف كانت مجانية بخاصة الاسماء الكبيرة

روميلو لوكاكو

دخل تشيلسي سوق الانتقالات الصيفي بهدف واحد: التوقيع مع رأس حربة هداف وحاسم. اقتصرت القائمة على ثلاثة أسماء رئيسية هي إيرلينغ هالاند، روبيرت ليفاندوفسكي وروميلو لوكاكو. وفي ظل تعقيدات استقدام الاسمين الأوّلين، استقر الأمر على التوقيع مع المهاجم البلجيكي الذي أسهم بشكل مباشر في الموسم الماضي بتحقيق لقب الدوري الإيطالي رفقة إنتر ميلانو. من المرجح أن يكون روميلو لوكاكو بمثابة القطعة المفقودة في رقعة المدرب توماس توخيل التكتيكية الذي سيحول تشيلسي إلى مرشح فوق العادة للظفر بلقب الدوري الإنكليزي الممتاز.

كريستيانو رونالدو

في وقت ارتبط اسم اللاعب كريستيانو رونالدو بمانشستر سيتي، خطف مانشستر يونايتد اللاعب البرتغالي بسرعة كبيرة. وبعد أيام من إعلان إدارة الشياطين الحمر توصلها لاتفاق يقضي بعودة رونالدو إلى أسوار الأولد ترافورد، أنجز نادي مانشستر يونايتد الثلاثاء الفائت رسمياً عملية الانتقال في صفقة قد تصل إلى 23 مليون يورو (27 مليون دولار). وصل رونالدو إلى مانشستر يونايتد للمرة الأولى عام 2003 في سن الـ18 قادماً من سبورتينغ لشبونة وأمضى في إنكلترا ستة مواسم، سجل خلالها 118 هدفاً في 292 مباراة محققاً لقب الدوري الممتاز ثلاث مرات وأول لقب له في دوري أبطال أوروبا عام 2008 قبل أن يضيف أربعة مع ريال مدريد. واعتبر مدرب الفريق النروجي أولي غونار سولشاير الذي سبق له وأن لعب إلى جانب البرتغالي حينما كان في إنكلترا أنّ عودة رونالدو «تُظهر أن هذا النادي يتمتع بقوة جذب فريدة، ويسعدني أن أراه يعود إلى حيث بدأ كل شيء».

جايدن سانشو

بعد الكثير من الإشاعات والمفاوضات غير المثمرة في الموسم الماضي، انضمّ جناح بوروسيا دورتموند الشاب جايدون سانشو إلى مانشستر يونايتد الإنكليزي هذا الصيف مقابل 85 مليون يورو. اللاعب الذي لم يقنع المدرب ببب غواردیولا في بداية مسيرته رفقة مانشستر سيتي، برز في ألمانيا كأحد أفضل اللاعبين الشباب ليستقر به الأمر بين أسوار الأولد ترافورد. يعد سانشو أحد أكبر التعاقدات التي قام بها مانشستر يونايتد في العقد الماضي، ومن المرجّح أن يترك اللاعب بصمة في تاريخ النادي نظراً للموهبة الكبيرة التي يتمتّع بها.

ليونيل ميسي

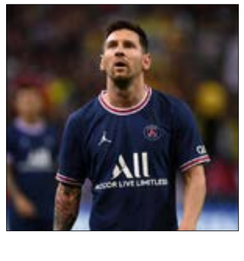

كان انتقال ميسي من برشلونة إلى باريس سان جيرمان بمثابة الخبر الصاعق للجميع حول العالم. اللاعب الذي كان قاب قوسين أو أدنى من تجديد عقده مع «البلاوغرانا»، ترك النادي إثر الوضع المالي السيئ وانتقل إلى باريس سان جيرمان في صفقةٍ مجانية. وصوله يترك المدرب ماوريسيو بوكيتينو أمام خط أمامي «مُخيف» بانتظار مساهمة «البرغوث» الأرجنتيني في تحقيق المجد الأوروبي مع فريقه الجديد.

جيانلويجي دوناروما

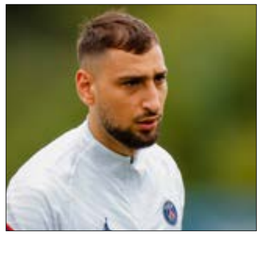

لم تحقق استراتيجية الانتقالات في باريس سان جيرمان النجاح المطلوب في السنوات الماضية، لكنّ الإدارة تفوّقت على نفسها هذا الصيف بعد أن وقّعت مع أفضل حارس مرمى شاب في العالم لمدة خمس سنوات من دون الحاجة إلى دفع أي أموال.

كان أداء كايلور نافاس جيداً مع النادي الباريسي، غير أنّ عمر دوناروما يجعل منه عنصراً أساسياً في التشكيلة المستقبلية. لم يكن دوناروما اللاعب الوحيد الذي وقّعت معه الإدارة الباريسية، حيث أنها استقدمت أيضاً قائد ريال مدريد سيرجيو راموس، متوسط ميدان ليفربول جورجينيو فينالدوم إضافةً لأيقونة برشلونة ليونيل ميسي مجاناً، فيما دفعت 60 مليون يورو للتوقيع مع الظهير المغربي أشرف حكيمي. وفي ظل وفرة الأسماء، من المرجح أن يكون باريس سان جيرمان قوة لا يستهان بها في دوري أبطال أوروبا هذا الموسم. الأمر مرتبط بحسن الإدارة من قبل المدرب ماوريسيو بوكيتينو.

سبوت لايت

«الميركاتو التاريخي» يزيد الهوّة بين الأندية

لم يتوقع أكثر المتفائلين أن تعيش عائلة كرة القدم الكبيرة حول العالم سوق انتقالات بهذه الحماسة، في وقت لم تتم فيه السيطرة بشكل كامل على فيروس كورونا، الذي غيّر الكثير من شكل اللعبة، نتيجة غياب الجماهير وتأجيل فعاليات كبرى وإلغاء بعضها.

أوروبا التي تعدّ السوق الأكبر في كرة القدم، نتيجة الإنفاق الهائل الذي يحصل كل سنة، لم تغيّر عادتها رغم الجائحة، فعادت معظم الأندية لتنشط في سوق الانتقالات وتعمل لإعادة بناء فرقها سعياً وراء الألقاب المحلية والقارية. الأندية الإنكليزية كانت الأكثر إنفاقاً، وخاصة مانشستر يونايتد الذي ضمّ جايدن سانشو وكريستيانو رونالدو، إضافة الى تشيلسي الذي أعاد روميلو لوكاكو الى لندن وأرسنال الذي تعاقد مع عدد من اللاعبين، بينهم روديغار وقبله نيكولاس بيبي دون أن يحصل على النتيجة المرجوة. أما نادي ليفربول فلم يقم بالسوق المطلوب لكي يعود الى منصات التتويج المحلية ومنافسة ناديَي مانشستر سيتي وتشيلسي بالدرجة الأولى، وفضلت الإدارة الاكتفاء بالأسماء الموجودة.

وعلى عكس الإنكليز، كان السوق في إيطاليا وإسبانيا أكثر هدوءاً نتيجة تركيز بعض الأندية الكبيرة على إعادة هيكلة ميزانياتها. برشلونة الإسباني الذي يعيش فترة انتقالية مع تولي الإدارة الجديدة مسؤولياتها بدأت بورشة كبيرة لهيكلة الرواتب والتخلي عن اللاعبين أصحاب الأجور الهائلة، لذلك تخلّى النادي عن نجمه التاريخي ليونيل ميسي مجاناً... أما في إيطاليا، فقد كان ميلان هادئاً جداً في السوق، فيما كانت المفاجأة حال كانت أنديتهم تضمّ لاعبي النخبة في أوروبا والعالم.

ومن الأهداف المهمة للعودة الى السوق بقوة من قبل بعض الأندية، هي العمل الدؤوب الذي تقوم بها خصوصاً الأندية الإنكليزية ـ وأندية النخبة في فرنسا (باريس سان جيرمان ـ مارسيليا ـ موناكو ـ ليل وليون)، إضافةً الى ميلان وانتر ويوفنتوس في إيطاليا والريال وبرشلونة في إسبانيا ـ من أجل توسيع أسواقها الى شرق آسيا، وخاصة الصين، وذلك من أجل تحقيق أرباح هائلة من بيع الملابس وعقود الرعاية وفتح استثمارات وشراكات رياضية هناك.

السوق التاريخي يحمل أبعاداً أكثر من تلك الرياضية، الى محاولة كسب الأموال لتكسير الخسائر التي سجلها البعض خلال فترة الإغلاق، والتي أثّرت سلباً على خزائن معظم الأندية وخاصة مع رفض عدد كبير من اللاعبين المسّ برواتبهم وأرباحهم المالية. السوق «التاريخي» يؤكد أن كرة القدم أصبحت في مكان آخر تماماً، وباتت تزداد «توحشاً» من ناحية سعي الأندية ورجال الأعمال من أجل المال، وبالتالي فإن الفوارق بين الأندية ستزيد، ومن يملك المال لن تؤثر عليه الأزمات العامة، وبات المطلوب من الأندية الأخرى وضع استراتيجيات جديدة لردم الهوّة التي بدأت تتّسع... (الأخبار)

الدوري الإنكليزي هو الأكثر ربحا وإنفاقا (أ ف ب)

> بدأت الأندية تبحث عن عقود رعاية وعائدات النقل التلفزيوني أولاً

في أنتر ميلانو حامل اللقب الذي «فرط» الفريق وباع معظم لاعبيه بسبب عدم رغبة الإدارة بالإنفاق.

وبين هذا وذاك، برز باريس سان جيرمان في الدوري الفرنسي الذي استعمل استراتيجية ذكية جداً، وهي الحصول على معظم اللاعبين مجاناً، وفي مقدمهم ليونيل ميسي والحارس الشاب جيانلويجي دوناروما، وذلك في إطار سعيه للفوز بدوري أبطال أوروبا الموسم المقبل. خطوات النادي الباريسي كانت مدروسة وذكية للغاية، إذ تمكّن من بناء فريق قوي جداً يمكنه الذهاب بعيداً أوروبياً، كما استمرار السيطرة محلياً رغم بعض المضايقات من أندية ليل الشمالي وليون وموناكو.

إذا لم يكن السوق هادئاً كما كان متوقعاً، فالأندية التي اعتادت الإنفاق لن توقف عاداتها بسهولة، ورجال الأعمال الذين يشترون الأندية يريدون الاستثمار بالنجوم، بهدف تحقيق أرباح هائلة من عائدات النقل التلفزيوني، إضافة الى عقود الرعاية التي توقّعها معهم كبرى الشركات التجارية في العالم.

استراحة

كلمات متقاطعة 3823

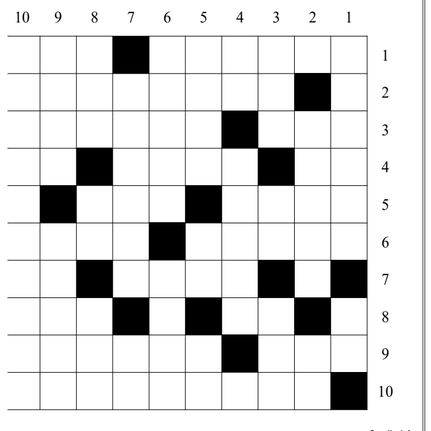

افقيا

1- من أدباء العصر العبّاسي – من الحيوانات – 2- الفقراء – 3- مكان الجنين في أحشاء الأم – نهر لبناني – 4- تهيّأ للحملة في الحرب – حبر – من الحيوانات – 5- عاصمة اوروبية – مدينة فرنسية – 6- عائلة رسّام فرنسي راحل – دولة أفريقية – 7- لقب فخري في الدولة العثمانية – ثوب بالٍ – 8- حرف نصب – إذاعة معروفة يتم تمويلها من الكونغرس الأميركي – 9- رب – مال مستثمر – 10- مستعمرات تؤلف إتحاداً معنوياً برئاسة التاج البريطاني

عمودياً

1- إحدى القارات – جرذ بالأجنبية – 2- الإسم القديم لمدينة الخليل الفلسطينية – للنفي – 3- كاس – أمر فظيع – بين الثلاثين والخمسين من العمر – 4- للتعريف – نسبة الى مواطن من بلد عربي – 5- إحدى المهن – للنداء – خصب – 6- من الحيوانات – بطيخ أصفر – 7- مدينة في أوكرانيا – عمر – 8- منعطف طريق – نوتة موسيقية – لقب الأمير – 9- خلاف نهاره – لباس فضفاض تراثي – 10- أمير لبناني حكم امارة جبل لبنان

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- بيار رونسار – 2- وايت – 3- هرلم – مراس – 4- الجولان – لا – 5- بيلا – جمل – 6- روما – آخ – 7- لنا – جش – ا و ي – 8- باستا – رم – 9- واهٍ – راغدة – 10- نهر العاصي

عمودياً

1- بر – اب – ليون – 2- هليون – أه – 3- الرجل – أبهر – 4- لوار – انا – 5- رومل – وجس – 6- وا – المشترع – 7- نيمن – 111 – 8- ستر – غصّ – 9- الماوردي – 10- رأس الخيمة

sudoku 3823

	7	6	4			8		1
	3		9	7		2		
2	4		3			6		
8				5				4
6								3
3				1				9
		3			4	9	1	
		2		3	8		7	
4		1			2		5	8

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3822

9	5	1	6	4	7	2	8	3
4	3	8	9	5	2	1	6	7
6	2	7	1	3	8	9	4	5
1	6	9	3	7	5	4	2	8
8	7	3	2	6	4	5	1	9
2	4	5	8	1	9	7	3	6
7	8	4	5	2	6	3	9	1
5	1	6	4	9	3	8	7	2
3	9	2	7	8	1	6	5	4

مشاهير 3823

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أديب سويدي (1900-1976) نال جائزة نوبل في الأدب عام 1974. يُعتبر من أدباء طبقة العمّال. من رواياته «مدينة في الظلمات» و «رسالة مضمونة»
1+3+2+5+4 = لقب تركي ■ 6+7+8 = خليج صغير ■ 10+9+11 = غفلة النوم

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: عفار الموصلي

الأخبار
al-akhbar

رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
مدير التحرير: وفيق قانصوه
مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأندري

صادرة عن شركة أخبار بيروت
المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963
الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
التوزيع: شركة الأوائل 01/666314ـ15 ـ 03/828381
الموقع الالكتروني: www.al-akhbar.com
صفحات التواصل:
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

دعوة إلى الالتحاق بجبهة الحقّ واجتناب الحياد

بلال اللقيس *

تتعدّد مقاربات النهضة الحسينيّة، وكذلك عِبرها ودروسها بين السياسي والاستراتيجي والفكري والفلسفي والاجتماعي، فاللافت في هذه النهضة أنها تتّحد فيها كل المقاربات وتتداك كل الأبعاد وتتسابق فيها كل القيم السامية الحقّة.

وإذا كان مِن درس بالغ أسّست له هذه المدرسة الإنسانية التاريخية، فهو استحالة أن تبني الانتماءات التقليدية والموروثة طبيعياً هوية جديدة وانتماء مختلفاً بمعاييره ويتّم التعرف إليه من بوابة «الموقف»، فالهوية ما بعد عاشوراء سِمتها الأولى وركيزتها تنطلق من موقف الجماعة بين الحقّ والباطل والظالم والمظلوم ومدى استعداد الجماعة للانخراط الواعي والرشيد في هذه المعركة التاريخية. وبالتالي هي ليست تقييماً على أساس انتماء تقليديّ أو إطاريّ معيّن ومتمايز، بقدر ما هي انفتاح على تلاقٍ وأرضية جديدة يفترض بالمسار الإنسانيّ بناءها والتلاقي عليها. ومن لا ينصر الحق، يخذله ليس إلّا! وحيث إن الساحة اليوم لا تخلو من أصوات تنادي بين الفينة والأخرى بالحياد ولو بتفاسير مبهمة ومتذبذبة، فكان لا بد من السؤال: على أيّ أساس منطقي وديني أو فلسفي أو فكري أو عملي أو سوسيولوجي أو حتّى مصلحي ينطلق المطالبون بذلك؟ وهل حجّتهم في ذلك قويّة أم يعتريها هاجس الهروب بدل مواجهة الواقع والنهوض به؟ وحيث إنّه يصعب أخذ مختلف المقاربات للمحاججة، خصوصاً تلك المرتبطة بالفلسفة السياسية والتطورات والسيلان الذي يصيب العديد من مفاهيم السياسة والمراجعات العميقة التي تحدث حتّى في الغرب نفسه، فإنّا سنقتصر على بعضها بما تتسّع له هذه الأوراق والمقال.

إذا أخذنا المقاربة الدينية:

1- هل وُجد الإنسان في الدنيا ليكون رمادياً أو حيادياً بين دعوة الله ودعوة الشيطان، بين المستكبر والمستضعف، بين المظلوم والظالم! ثمّ ما هو معنى وفلسفة وجود الإنسان في هذه الدنيا؟ أوليست أن يكون على صورة الله وشاكلته! فإنسانيته وتميّزه عن بقية الكائنات ترتبط بحدود ومقدار ملازمته للحق بتجلياته ومراتبه ومستوياته.

2- هل يمكن أن يعزل المرء نفسه عن قضايا الإنسانية أم أنّ ذلك امتهانٌ له وانتقاص من إنسانيته وشمول شخصيته وعالميتها؟!

3- من المنظور الإنساني – الديني، أيّ قيمة يجب أن تتقدّم، الجغرافيا أم التفاعل الثقافي والنفس الإنسانية المنفتحة على العالم الأرحب؟ هل من احترام الإنسان لإنسانيته أن نحول دون تفاعله مع أي خطاب من جريرة الجغرافيا! لو كان الأمر كذلك لانتهت ديناميكيات الحياة وأُصبنا بالسكون واندثرت الغائية وسر الحياة.

ألا يجب أن يتفاعل الإنسان مع النداءات المحيطة به؟! ألم تكن دعوة الأنبياء والمصلحين عابرة؟! وهل يجب صلب من يقتنع أو يتفاعل مع طرح آتٍ من خارج الجغرافيا التي يقطنها المصلح والنبيّ إذا تعارضت مع الطبقة السياسية والحكم النافذ؟!

وإذا أخذنا خاصيّة الزمان والسياسة:

● هل يمكن عملياً في ظلّ قرية كونية وتداخل غير مسبوق نعيشه اليوم أن يكون المرء حيادياً؟! هل مشكلات العالم وتردّداتها وآثارها يمكن حصرها ببقعة جغرافية أم أنّها تفيض على ما حولها وتصل إلى بقاع الدنيا كلّها؟!

● هل جبهة الظالمين منفصلة أم متّصلة! أليسوا ممن يقتسمون الأهداف والأدوار بوجه خصومهم ولجعل الحق عضيناً.

● هل يقبل أحد من شعوب العالم «الحرّ» ودوله بمفهوم الأمن القومي الثابت أم يتجاوزونه إلى الأمن المرتبط بالمدى الحيوي، فلماذا لا تقصر أميركا أو فرنسا أو بريطانيا أمنها على حدودها! ولماذا تعتبر الولايات المتحدة أنّ الكيان الصهيوني جزء من أمنهم القوميّ؟

● هل «إسرائيل» دولة أم مشروع وتجربة عمليّة أنتجها العقل والسياسة الغربية وتعتمد في عتوها فضلاً عن استمرارها وتوسّعها على الغرب الأميركي والأوروبي على السواء؟!

وإذا أخذنا خاصية لبنان:

● هل لبنان بلد النموذج والرسالة بمعنى التعايش جنباً إلى جنب كشعبين وجسمين من أجسام الميكانيك في بلد واحد، وهل رسالته تكمن في الحياد عن قضايا الحقّ في الإقليم والعالم أم أنّ الرسالة قضية ومعنى ووجهة؟!

● هل سمعتم في العالم عن بلد يُبنى بـ«ما لا يريد، أي بالحياد» أم أنّ الأوطان تُبنى بما تريد أي بالغاية والهدف والفعل الموجب.

● هل يمكن أن يُبنى بلد على الخريطة بنظرية «الضعف» أم أنّ هذا خلاف القاعدة التي تقول إنّ الإنسان والمجتمع ينشد القوّة والدور، وهذا مركز في أعماق البشر عميقاً. ونحن لسنا بدعة كشعب.

● هل يمكن أن يحيد نفسه عن الجغرافيا التي يقطن بها وعن سيطرة أطراف تأتي من بعيد لأخذ ثرواته وفرض إرادتها عليه، فتستذله وتمتهن كرامته الوطنية وتضع له الحدود والقيود وتفرض لنفسها حق تصنيف فئاته وجماعاته. وهل مقتضى التأنسن والأنسنة أن يقبل أو تقبل الجماعة بذلك أو أنّ الإنسان والجماعة تنشد لنفسها الدور وترفض أن يعطى من لا يستأهل أهلية المعايرة؟! فكيف يراد لامرئ أن يحيّد نفسه إزاء من يهدد شعبه ويقتل أمّته؟

● هل إذا ما حيّد مجتمع نفسه (من باب الفرض) من الممكن فعلاً أن يحدث ذلك في مسارات الأمم؟ فأحياناً الحياد يكون في لحظة تصويت سياسي أو حقوقي أو قانوني ـ لن أقول في الحرب ـ قد تكون نتيجته أخطر من موقف عسكري أو أمني. أم أنّه أيضاً سيستقيل من علاقاته وأدواره وانتماءاته، أم أنّ المطلوب هو الخروج من البيئة والتفاعلات الدولية برّمتها وأن نسكن على سطح القمر، خصوصاً أنّ القضايا العالمية باتت تتداخل ويؤثر بعضها ببعض بشكل غير مسبوق.

● هل لبنان المتداخل بعمق بنيوياً مع البيئتين الإقليمية والدولية وذو التركيبة الخاصة فكرياً وسياسياً وطائفياً، يمكنه في لحظة غير مسبوقة ـ من تفاعل أزمة الهويّات ورسم الخرائط الجيواقتصادية والجوسياسية في الإقليم والعالم ـ أن يعزل نفسه عن محيطه وتفاعلاته وارتداداتها المدوّية والهندسات التي تسعى الإدارات الأميركية والأوروبية لفرضها بأشكال مختلفة؟ أم أنّ هذا أمر غير واقعي أصلاً وشبه محال وخلاف التعقّل والمصالح الوطنية العليا!

● وماذا عن من يرى في اللبنانيين الحياة، ويعرفها بطريقة أخرى، وينظر إلى مسؤولياته بشكل مختلف. ماذا عن من يرى أن قوة لبنان في قوته كما تثبت المدرسة الواقعية في السياسة، وأيضاً العديد من التجارب. ماذا عن من يرى أن التجربة كعلم تؤكّد قوة محاججة بناء القوّة وأنّ هذا مدخل تحرر لبنان. ماذا عن من يرى أن لبنان لا يجب أن يشبه إلّا نفسه، ويحتاج هو لأن يعرف نفسه، فهو ليس سويسرا الشرق ولا تايوان الشرق الأوسط، وهو الذي يجب أن يعرف العروبة الحضارية بعد عقود من العروبة الضائعة والمصطنعة.

● ماذا عن من يرى أن العيش الواحد هو المطلوب وليس التعايش، ويعني ذلك أنه مع حفظ الخصوصية التي هي غنى لبنان. لا بأس أن نبثّ في هذا البلد روح الإيمان والتحرر ونصرة الحق كقضية منسجمة مع نداء السماء. ماذا عن من يرى في لبنان أنّ الدين ليس العيش فحسب بل الحياة، فهو يسعى لبناء الإنسان وتكامله بمقدار ما يقرن ذلك بأهمية استقرار المجتمع ووحدته وتقدّمه. ماذا عن من يرى أنّ الإنسان وترقّيه هو الأصل، وأنّ الحكومات والدول هي لمساعدة هذا الفرد على ترقّيه وبلوغه إنسانيته وليس لتطويقه، والحدّ من حريته. هناك من يعايش بالتجربة والمحسوس أنّ بالإمكان بناء لبنان بفلسفة ومقاربة أخرى، أي بالإمكان الخروج من نظرية الضعف إلى القوّة، والتأثر إلى التأثير، والتشرذم والاقتتال الداخلي الذي عانى منه لبنان منذ تأسيسه إلى نسج علاقات عابرة بين المسلمين والمسيحيين على قواعد متينة تمكّن لبنان من أن يكون صاحب حضور، وتحمي وحدته ويمكن التعويل عليها لتمكين لبنان وتثبيت سيادته.

ثمّ إنّ إنساننا المسيحي والمسلم في هذا الشرق وبالذات في هذا الـ«لبنان» لا يشبه ذاك الذي في الغرب، لا في اهتماماته ولا في عيشه الإيماني ولا في طريقة عيشه العامة، فلبناننا الذي نأمله هو لبناننا ولا يشبه أحداً آخر، قريباً أو بعيداً، وهويته الإيمانية والاجتماعية والثقافية خاصّة.

واللافت والغريب والذي يسترعي التوّقف هو لكل منصف: كيف تمكّن لبناننا الصغير هذا من تحقيق أكبر إنجاز في تاريخ العرب بمواجهة عدو لبنان الثقافي والدستوري «الكيان الصهيوني» بعد عجزهم لستة عقود! ألا يدعونا ذلك إلى التفكّر بنقاط قوّتنا الهائلة وإمكانية أن نقدّم نموذجاً شرقيّاً في فضاء الإقليم.

● ماذا لو عرفنا أنّ عالم اليوم يحتاج لمن يبادر ويحضر ويلهم ولا يحتاج إلى مجاميع محايدة، وكذلك إقليمنا على وجه الخصوص، يحتاج لمن يقدم حماية للفقراء والمستضعفين والمعوزين والمهمشين الذين حرص الأنبياء عليهم والصلحاء أيّما حرص ودافعوا عنهم وتحدوا لأجلهم، وأتوا لتخليصهم من براثن الجهل والهيمنة الفكرية والسياسة والاقتصادية، فهم عليهم السلام كانوا منحازين لفقراء ومضطهدي العالم.

> هل سمعتم في العالم عن بلد يُبنى بـ«ما لا يريد أي بالحياد»، أم أنّ الأوطان تبنى بما تريد أي بالغاية والهدف والفعل الموجب؟

كل هذه الأسئلة وغيرها الكثير يضعنا في مغبّة البحث عن مقاربات فلسفية ودينية وفكرية وسياسية واستراتيجية وتاريخية عن أصل منطق الحياد والتشكيك في واقعيته فضلاً عن منطقيته ونجاعته في عالمنا الجديد وفي إقليم كـ«الشرق الأوسط». وأنه على ضوء العلم والتجربة لا يبدو أنّ فكرة الحياد ذات معنى إلّا عند الخائفين أو الضعفاء أو الذين يفضّلون العيش على صاحب الحياة. لكن ما تقدّم بكلّه لا ينفي بل يفرض سؤالاً جوهرياً يحتاج إلى إجابة دقيقة ومسؤولة وراشدة، وهو الذي يجب أن يكون محل البحث عند أهل السياسة وهو: ما هي حدود «الانخراط» تماشياً مع الظروف والخصوصيات للأوطان والجماعات والمجتمعات التي تشكّل وحدتها وانسجامها أصل أطروحة الإنسانية والسماء! هكذا يمكن أن يُبحث في الإشكالية فيصبح الموضوع ذا معنى، ودون ذلك انتقاص من آدمية الإنسان والجماعة وانتمائها للمدرسة التي تؤمن بنداء السماء، أو حتّى لمدرسة الفطرة والروح العامة للإنسانية والمشترك المغروز والعميق فيها.

وهنا مجدداً نعود إلى النهضة الحسينية ونداءاتها، كامتداد لثورة إنسانية تاريخية. فحديث عاشوراء هو حديث المسؤولية الإنسانية والقيام لأجل المستضعفين والمضطهدين في كل زمان ومكان. وهذا هو أصل بلوغ الإنسان كماله وتصوّره بصورة ربّه، لكن لا يعني ذلك البتة أن نسير نحو الإطلاق بالممارسة والفعل، بل إنّ الأنبياء والحسين (ع) أكّدوا أهمية أمر آخر ألا وهو: وحدة المجتمع وتماسكه وأمنه وسلمه كمبدأ ومرتكز أيضاً في سياق حمل هموم المستضعفين ونهضتهم والنهوض بها. على عكس مدرسة الولايات المتحدة والمستكبرين طوال التاريخ في ممارستهم وتمزيقهم للمجتمعات.

بناء عليه، وإذا ما ربطنا المبدأين أو المبدأ الأوّلي بالقيد الثاني نصبح لبنانياً أمام السؤال الفعلي والواقعي والمنطقي التالي:

● أولاً: البحث في كيفية حماية بلدنا وأمنه من عدوّنا «إسرائيل» الذي لا يحتاج إلى إذن أو موافقة أصلاً، بل هو واجب أخلاقي ديني ووطني مقدّس على الجميع، والسعي لكل ما يقوّي هذه الوجهة وحثّ كل أطياف المجتمع وقواه والدولة ومؤسساتها لتحمّل مسؤولياتهم في التصدي للعدوان الصهيوني القائم بأشكال لا تنتهي على هوية لبنان ودوره وإنسانه.

● ثانياً: تحديد دور لبنان ومكانته في هذا الإقليم بالارتكاز إلى عناصر قوّته وتميّزه، وبالتالي مدى حدود الانخراط الممكن في قضايا الإقليم والعالم ومع إعادة المصلحة اللبنانية إلى جانب المستضعفين والمظلومين ونصرتهم – أهل بالكلمة والموقف الإعلامي فحسب، أم بالمساندة السياسية، أم بالموقف الرسمي النظامي، أم بالدعم والمساندة المالية حيث تتوافر، أم بالمساندة الفكرية والثقافية، أم بنقل التجربة في مواجهة العدوّ، أم بإقرار قوانين في لبنان تسمح بالاعتماد على الحرية كقيمة سامية للبنان، تسمح لمن يرغب من اللبنانيين بمشاركة الفلسطينيين والمستضعفين مواجهتهم ضد الكيان الصهيوني أو مواجهة الأميركيين واحتلالهم، أم بالمساهمة في خلق يقظة ووعي في مواجهة أميركا والصهيونية بالإفادة من نموذج المقاومة اللبنانية النموذجية المؤثرة وثقافتها وقيمها التحرريّة، أم... والكلام يطول والأفكار لا تنتهي.

هذا هو مكان البحث - وأي كلام آخر هو خارج الزمان والمكان وفيه امتهان لكرامة الإنسان وإنسانيته ولبنان وما يتطلع الكثير من اللبنانيين لرؤيته عليه.

* باحث لبناني

المنطقة على صفيح ساخن

كاظم الموسوي *

كلّ فترة زمنية تمر في المنطقة العربية حالة من التوتر، يمكن التعبير عنها بما اصطلح بالصفيح الساخن. وهو ما يعنيه من أخطار شديدة، تدل عليها أشباح تتقافز في المنطقة العربية وما يحيط بها في الجغرافية السياسية. وقد تتحول إلى حروب طاحنة، لا يعلم كيف تتطور ومتى تنتهي، ومن يكون وقودها؟!. وهي في كل الأحوال تظل في حالة حافة الهاوية، وما يرعب فيها أنواع الأسلحة التي يمكن أن تُستخدم فيها.

وككل حالة تبدأ في مقدمات تجهز مسرح المنطقة، وقد يصحبها قرع طبول وتصريحات نارية، كما تطلق عليها في وسائل الإعلام. ومن بينها نقل معدّات وأعداد من قواعد أميركية عسكرية، كاملة أو جزئية، من قواعدها المنتشرة في دول الخليج العربي، ولا سيما التي كانت تحتل نصف مساحة قطر جغرافياً، إلى الأردن، وكذلك من أفغانستان، وتوقيع اتفاقيات عسكرية أميركية مع الأردن بشروط الاحتلال الأميركي أو أشد منه في التعامل الدولي، حيث لم يسمح للأردن في مجرد الاطّلاع على التحركات والخطط العسكرية الأميركية. كما حصل مع تأسيس السفارة الأميركية في العراق، وهذه الانتقالة العسكرية تتواصل مع إعادة انتشار أميركية عسكرية في المنطقة، من الخليج حتى البحر المتوسط، بالعكس من الحديث عن عملية انسحاب من المنطقة كاملاً. حيث تتحول القوات والقواعد العسكرية في الأردن إلى خط دفاع أول عن الكيان الإسرائيلي، من جهة، وخط هجوم أو تهديد للبلدان الأخرى في المنطقة، من جهة أخرى. وما يثير ذلك توسّع الوجود الأميركي في شمال شرقي سوريا، وتطوير القواعد العسكرية وتسمينها في العراق وسوريا، وعلى حدودهما الجغرافية، الشرقية والغربية، رغم ما جرى الادّعاء به في التوقيع على اتفاقية انسحاب من العراق، وتغيير عنوان الوجود العسكري فيه من قوات قتالية إلى تدريبية واستشارية. وهو أمر يسخر منه الواقع والأرقام التي لم تُعلن رسمياً، أو توزيع القوى بأشكالها المختلفة، ولا سيما المتطورة عسكرياً وقتالياً، والصواريخ المتطورة والطائرات وشبكات التجسس والاستطلاع على المنطقة العربية بالكامل، براً وجواً ومن البحار المحيطة بالمنطقة.

وفي فترات متفرقة حذّرت جهات روسية رسمية، عسكرية أو مدنية، من أخطار ما تقوم به الإدارة الأميركية من نشاطات وتهديدات في المنطقة، ولا سيما ما يحيط بالأوضاع الداخلية في سوريا. ولم تكن هذه التنبيهات الرسمية للإعلام والإخبار فقط، فهي بالتأكيد مؤشرات إلى ما يحصل أو يُخطط عملياً، ويضع المنطقة في دائرة خطر ، خارجي أو داخلي. ولعل ما حصل في أفغانستان من انسحاب القوات العسكرية الأميركية بهذه السرعة وتحوّلها إلى المنطقة احتياطاً، يشكل هو الآخر صورة عن المخططات الأميركية ومخاطرها المخططة على المنطقة. ليست مفاجئة قرارات «البنتاغون» وإدارته عسكرياً، ومثلها تصريحات المسؤولين الأميركيين، وازدواجية المعايير والكذب والخداع في كل ممارساتهم وعلى مختلف الصعد والمجالات. والأوضح في ذلك تقرير وزارة الخارجية السنوي عن حقوق الإنسان وتناقضاته في الاتهام والتوجيه دون أي رقيب من عدالة أو قانون دولي. وكذلك مواقف الوزارة والوزير، من كل ما يحدث في المنطقة خصوصاً، دون نسيان أو إغفال والتذكير الدائم، بتصريح وزير الخارجية الأميركي في جولته الأولى في المنطقة: «بأن الولايات المتحدة تدعم بالكامل حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد إطلاق الصواريخ العشوائي. بالنسبة إلى بايدن، يُعتبر هذا الالتزام شخصياً وكان أحد أقوى مؤيدي إسرائيل منذ 50 عاماً». وهذه هي الوقائع اليومية للسياسة الأميركية وأهدافها، التي تستند إليها في الهيمنة والتدمير لبلدان المنطقة وتمزيق كياناتها المجزّأة منذ عقود لهذه الأهداف وما يستجد منها كل فترة.

تايلر سبانغلر (الولايات المتحدة)

ما يثبت ذلك ما تقوم به الإدارة الأميركية وحلفاؤها الدوليون والمحليون على الحدود العربية، والداخل منها، والذي يزيد في التقسيم والتهديدات الخطيرة لوحدة الشعوب والبلدان العربية أساساً، وزراعة قواعد عسكرية ونقاط حدود زيادة عما هو متراكم عددياً ومنتشر جغرافياً. مثلما يجري على الحدود اللبنانية السورية من تحركات أخرى، لبناء مهابط طائرات ونقاط حراسة ورصد ومواقع عسكرية، وتشرف عليها السفيرة الأميركية في لبنان بنفسها، بعد أن وفّر لها متخادموها المحليون كل المستلزمات الضرورية من معلومات إلى خرائط المنطقة، بعضهم استغلّ الامتيازات التي حصل عليها بغفلة من زمن عربي رديء. إضافة إلى إمكانات التقنية الحديثة ووسائل الرصد والتصوير الإلكترونية والفضائية. وجرى التصريح بالاتفاق مع قوات غير لبنانية، للمشاركة في المخطط. ومثله على الحدود الأردنية العراقية والسورية. وكذلك إرسال قوات بريطانية خاصة إلى وسط اليمن المحاصر، مثلما تتوزع على الحدود العراقية السورية والمناطق القريبة من الحدود الإيرانية من شمال العراق. وفي العراق إضافة إلى القواعد العسكرية المنتشرة والسفارة الأميركية الأكبر، في العالم، بناية وإعداد العاملين فيها، زاد حلف شمال الأطلسي، الناتو، عديد قواته في العراق إلى أضعاف مضاعفة، بقرار إرسال 4000 عسكري مسلح إلى 500 عسكري الموجودين سابقاً، وباسم التدريب والتعاون ضد الإرهاب!.

إضافة إلى القوات الأميركية والبريطانية المعلنة تتحرك قوات عسكرية تركية مصحوبة بطيران وتصريحات رسمية وخطط عنصرية ومشاريع استيطان، في الشمال السوري والعراقي. ويتم قصف وبناء قواعد ونقاط سيطرة دون اتفاق أو تفاهم، مستغلة عضويتها بالناتو والتنسيق معه ومع المخططات الصهيو أميركية في المنطقة كلها... مع الحديث عن وجود قوات أطلسية بإدارة أميركية علناً.

وأصبحت الإدارة الأميركية، وبعض حلفائها، يبحثون عن ذرائع لهجمات إعلامية وتحشيد رأي عام لاتهام حكومات عربية وإسلامية بقيامها باعتداءات أو مساع لحرب ضد الكيان الإسرائيلي أو القوات الأميركية أو حلفائها في المنطقة، كما حصل في ضرب سفينة تجارية يمتلكها إسرائيلي في بحر عمان، وتركيز الضغوط على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومحاولات الانتقام منها في مواقع أخرى، منها لبنان وسوريا، وكذلك اليمن، وهو ما فعلته القوات الخاصة البريطانية التي احتلت مواقع لها على الأرض اليمنية. هذه الأعمال والنشاطات العملية في المنطقة لا تحتاج كثيراً إلى تفكير لمعرفة النوايا العدوانية وخطط الحرب فيها مع تهديدات يومية من العدو الإسرائيلي بشن الحروب وتوقيع المعاهدات والأحلاف التطبيعية مع المتخادمين الأذلاء...

في الصورة الأوسع نرى أن دولاً تحاصر الوطن العربي وتتحالف عليه وتعمل لزعزعة استقراره وأمنه القومي والاقتصادي، كما تفعل إثيوبيا في تفرّدها في بناء السدود، وهناك من يساعد في هذا الشأن من عرب الجنسية أو حكام باعوا أسماءهم لأعدائهم.

على العموم... إن المنطقة على صفيح ساخن، وإن السياسات الأميركية فيها تعمل على كل الصعد لأهدافها، من التهديد بالحرب والعدوان، وصولاً إلى الاحتلال المباشر أو الضمني كما فعلت وتفعل بنشر القواعد العسكرية أو بالحصار الاقتصادي وتجويع الشعوب والضغوط المتصاعدة لخنق الدول وتمزيقها. ولكن بالتأكيد ليس كل ما تعمل عليه الإدارة الأميركية تنجح فيه أو تنتصر به على الإرادات الوطنية والشعبية ومقاومتها الصابرة بقوة التصدّي والتحدّي والصمود.

* كاتب عراقي

عن حصر الدائرة الانتخابيّة بالقضاء

أحمد بعلبكي *

شهدت بلدان المشرق العربي مع نهاية الحرب العالمية الثانية، انشغال القيادتين الإنكليزية والفرنسية بتنفيذ مخططات استقلال المستعمرات المنتدبتين عليها استقلال يوجّه من البلد المستعمر مبدئياً ليستثمر لاحقاً بما يتناسب وأهمية موقعه وثرواته الدفينة ولا سيّما أنها باتت قادرة على استتباع كبار سياسييه وتجاره وعلى استبعاد المحرّضين من دُعاة تحرره. وهذا ما لوحظ في تقبل استقلال تونس والمغرب، ومعهما بلدان أفريقية، مع استثناء قبول تحرّر الجزائر.

وقد حقّقت الكثير من البلدان المُستعمرة استقلالاتها بين منتصفَي الأربعينيات والخمسينيات، ومنها لبنان الذي تقبّل زعماء طوائفه من ذوي الميول العروبية ممن كانوا تابعين للولاية العثمانية المحيطة بلبنان الصغير، الانضمام إلى كيان لبنان الكبير في ظل الفرنسيين الذين وافقوا على استقلال لبنان لاحقاً (1943). وهذا ما ارتضى به أولياء الطوائف على امتداد قرن من الاستقلال ولم يقترن بتحقيق أمنيات العوام بينهم من فرص نمو مواردهم وهم يتطلعون إلى أمرائهم يتكيّفون مع توجيهات «الصداقة» الفرنسية حول ضرورات بناء الدولة «المستقلّة».

واستمر الحكم اللبناني على امتداد قرن من الاستقلال «التوافقي» في التشريع وبناء السلطات وأداءاتها السياسية المتوافقة مع موازين القوى بين التكتلات الطائفية. ولا يقتصر توافق هذه التكتلات على حدود ما تمثله داخل طوائفها اللبنانية وحسب بل تتعداها إلى تحالفات مع سلطة الانتداب تضمن لها الحضور والتأثير في البرلمان والوزارة. حضور يتطلبه ضمان «التوافق السياسي» بين التكتلات من جهة وبينها وبين الرعاية الفرنسية من جهة أخرى. هذا التوافق الذي تكرّس لاحقاً بحرص زعماء الاستقلال لحماية تحاصصهم بفعل الاستناد إلى القوانين المُعتمدة في ظل الانتداب خلال عقدين تراكمت خلالهما الرساميل السياسية والاقتصادية. وتجدّدت في ظلهما الشروط الاجتماعية – السياسية الضامنة لقبول انضمام المُرشحين لكتلة زعيم الطائفة.

وقد سبق وعرّف عنها أرسطو بالقول: «إن الفضيلة تتطلب بعض اليُسر» وإن اليُسر غالباً ما يتوفر في نظر زعيم الكتلة من مرشحي طائفته من كبار التجار أو من بين المُباهين بكبر وعراقة عائلاتهم أو ما يجب أن يتوفر في نظر زعيم اللائحة من غير طائفته مما يتوفر لديه من المال والدعم ومن فرص الظهور الإعلامي باسم اللائحة التي انضم إليها. كما ويمكن أن يتأتّى عن هذا النوع من التشارك السياسي ما يقلل من ظهور أعضاء اللائحة المضموني الولاء. ففي مثل هذا التشارك الطائفي بين المرشحين المنضمين إلى لائحة رئيسها، تُلاحظ جهوده أحياناً لضمان نجاح المرشحين من غير المقربين كما ويستفيد زعيم اللائحة إعلامياً من كسب أصوات أبناء الطوائف الأخرى في دائرته ليباهي بالقول بأن لا فرق عنده بين أبناء طائفته والآخرين من الطوائف داخل الدائرة الواحدة وأن نجاح لائحته المتعددة الطوائف هو إنجاح للتعددية في لبنان.

وهذا ما فرضه قانون انتخابات 2009 حيث تمّ تقسيم المناطق السكنية إلى دوائر وحصرها في حدود القضاء وحال دون اعتماد نطاق المحافظة الأكثر شمولية وتمكيناً من تجاوز مشكلة استتباع الأقليات في دوائر القضاء وتجاوز التشارك الانتخابي الشكلي التظاهري الذي كثيراً ما يصعب على الأقليات في قرى القضاء خاصة، حيث التصويت غالباً ما يهدف إلى بعث رسائل تحدّ إلى الأخصام المحليين أو إلى بعث رسائل وفاء أو تقرُّب من المرشح عبر أزلامه.

وهذا ما ظهر على سبيل المثال في مظهر التشارك الطائفي في اللوائح المُعلنة في انتخابات عام 2009 التي تقضي بترشيح 26 نائباً مسيحياً (40,6 في المئة من أصل 65 نائباً) يتوزع ترشيحهم على الشكل التالي: 4 منهم برئاسات سنية، و3 منهم برئاسات شيعية، وواحد منهم برئاسة درزية وثلاثة منهم بالتشارك في لوائح يغلب فيها شيعة أو دروز. ويلاحظ أن مشاركة القسم الباقي من المسيحيين (24 نائباً) كانت أكثر انتشاراً وتكيّفاً في 11 قضاء على صعيد لبنان وأكثر تجمّعاً وتباعداً في جبل لبنان.

وتجدر الإشارة إلى أن التشارك المحلي الضيق عددياً والمتفاوت طائفياً في دائرة القضاء يعطي رئاسة اللائحة غالباً القرار في التفرد بالتعامل السياسي والانحياز إلى حيث يريد، كما يمكن أن يعطل أي تعاون محلي لمراجعة الدوائر الحكومية وغير الحكومية في خدمة القرى في الدائرة، وأن محدودية عدد اللائحة غالباً ما يتُيح لرئاستها تجاوز وحدتها صبيحة يوم فرز النتائج، ويُنهي بذلك علاقة أعضاء الكتلة بعضهم ببعض، والتشارك في خدمة ناخبيها وأحياناً بذريعة أنهم تكلّفوا ما فُرض عليهم من أكلاف ضمّهم إلى اللائحة. وقد ينتهي الأمر أحياناً بخلافات مع رئيسها بسبب إساءة تعهدات أقرّ القبول بها حتى صبيحة التصويت.

* باحث في علم الاجتماع

مقابلة | أجراها **وليد شرارة، ونادين شلف**

الحديث عن دخول العالم في حقبة «ما بعد الغرب» لم يبدأ مع الهزيمة الأميركية في أفغانستان. أوّل مسؤول رسمي بشّر بهذا الزمن الجديد، كان وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، في «مؤتمر الأمن والتعاون في ميونيخ»، في منتصف شباط 2018. سلسلة متتالية من التطوّرات الدولية المهمّة، العسكرية والسياسية والاقتصادية، كانت قد أكدت تراجعاً تدريجياً ولكن مستمراً للهيمنة الأميركية والغربية، وصعوداً لدور لاعبين جُدد، دولتيين وغير دولتيين، وتزايداً في قدرتهم على التأثير في مسار الصراعات الجارية وفي حالاتها. غسان سلامة، المفكر والأستاذ الجامعي ووزير الثقافة اللبناني الأسبق، والذي رأس بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا بين عامَي 2017 و2020، كان من بين أبرز الخبراء في العلاقات الدولية الذين توقّعوا، منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، في أوجّ النشوة الإمبراطورية الأميركية، فشلَ هذه الأخيرة بفرض سيطرة أحادية على العالم. وهو اعتبر، في مقابلة مع «الأخبار»، أن مسار توزّع القوّة والنفوذ على الصعيد الدولي، سيتعزّز في السنوات المقبلة، وفي سياقات أكثر تعقيداً من سابقاتها، نتيجةً للتشابك الكبير في المصالح الاقتصادية بين القوى المتنافسة استراتيجياً.

غسان سلامة

نشهد أفولاً لمركزية حضارة الرجل الأبيض

لا أرى انسحاباً أميركياً من الشرق الأوسط في عهد بايدن

■ أدى الانسحاب الأميركي من أفغانستان إلى نقاش واسع ولافت حول تراجع هيمنة واشنطن، إلى درجة أن فرانسيس فوكوياما، ونيلز فيرغسون، وآخرين من المنظّرين المبشّرين بأبدية النموذج الأميركي، بدأوا يتحدّثون عن نهاية الإمبراطورية. السؤال الأول هو حول قراءتكم لذلك الاتّجاه، أيّ تراجع للقوّة الأميركية، والذي تُمثّل قضية أفغانستان مؤشراً إليه. برأيكم، متى بدأ هذا الانحدار؟ وما هي أسبابه الرئيسة؟ وأين نحن اليوم؟

- لن تكون للانسحاب من أفغانستان تداعيات على الولايات المتحدة شبيهة بتلك التي عانى منها الاتحاد السوفياتي بعد انسحابه من هذا البلد في عام 1989 والتي أسهمت في تسريع انهياره. أولاً، الولايات المتحدة ليست دولة محاذية وليست لها مصالح جيوستراتيجية مباشرة في أفغانستان. ثانياً، القرار بالانسحاب كان عليه شبه إجماع داخل النخبة الأميركية، دونالد ترامب كان يؤيّده، وجو بايدن أيضاً كان يؤيّده. ثالثاً، الولايات المتحدة ستحتفظ بالقدرة على القصف من بعيد لأهدافٍ في أفغانستان، كما فعلت قبل أيام. ولكن من دون أي شك، فإن طريقة الانسحاب تشير إلى أمرين خطيرين: الأوّل هو أن المفاوضات التي كانت جارية في الدوحة، لفترة عام، والتي كان يقودها زلماي خليل زاد، كانت مفاوضات راهن عليها وعلى ما تمّ الاتفاق فيها الأميركيون أكثر من اللازم، ممّا يعطي صورة عن عدم معرفتهم بنوايا وبقدرات خصمهم؛ والثاني، أن اعتمادهم على حكومة أشرف غني، وأيضاً على الجيش الذي كانوا قد حاولوا بناءه كان اعتماداً مفرطاً إلى حدّ كبير، بالتالي، تصوّرهم بأنه بالإمكان أن يحصل اتفاق لتقاسم السلطة بين الحكومة و«طالبان»، كان خاطئاً عن حساب خاطئ. ما أشير إليه هنا هو أن الدول الكبرى أيضاً تقوم بحسابات خاطئة في مواجهة العديد من الأزمات.

هل هذا يعني أن الولايات المتحدة لم تعد تملك القدرة على التدخّل وعلى السيطرة، وفي ذلك في الساحل الأفريقي، وفي عدد من الأماكن الأخرى. وما ينطبق على القوى غير الدولتية المحلية، ينطبق أيضاً على دول مثل إيران وتركيا في علاقاتها مع القوى الدولية.

الأمر الثاني، هو توزيع النفوذ بين القوى الكبرى، ومن دون أي شك، فإن ما حصل في أفغانستان يعزّز وضع الصين في النظام العالمي. ربّما يضع الهند في موقع دفاعي، يخفّف نفوذ الغرب في آسيا، ويسرّع عملية انفصال آسيا عن النظام العالمي الذي بدأت تصدر أصوات في الكونغرس للقول إن «علينا أن نعالج الانحسار في الهيبة الأميركية، من خلال القيام بعمل ما». وهذا لا يجب أن نضعه جانباً، لأنه لولا أحداث أيلول، ربّما لم يكن ليحصل غزو العراق. أحداث أيلول هي التي أعطت الحجّة لمَن كان يطالب قبلها بغزو العراق. هناك الآن من يتساءل عن مدى صدقية الدعم الأميركي له، وهذا ينسحب على عدد كبير من البلدان، لا سيما في آسيا، في الهند، وفيتنام، والفيليبين، وهي دول في حالة مواجهة مع الصين، وتنظر إلى ما حصل في أفغانستان بشيء من الريبة والخوف والتساؤل على الأقل. أمّا إلى الغرب، في منطقتنا العربية، هناك أيضاً عدد من الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة، التي تخشى مفاعيل ما حصل في أفغانستان. ماذا ستفعل إدارة بايدن لاستعادة الهيبة؟ هذا سؤال مهم للأسابيع والأشهر المقبلة. بالتأكيد أنها ستحاول، ولكن كيف؟ بوسائل دبلوماسية؟ بوسائل عسكرية؟ بتعزيز قواعدها الموجودة في أكثر من منطقة؟ بعمليات ضدّ «داعش» أو ضدّ أهداف أخرى داخل أفغانستان؟ برفض الاعتراف بحكومة «طالبان» إلّا بعد فرض شروط عليها؟ ستتّضح الصورة في المرحلة المقبلة.

ولكن على مستوى المشهد الأوسع، هناك تطوّران ينبغي لحظهما: الأمر الأول، هو أن العلاقة الجدلية بين القوى المحلية - أكانت «طالبان» أو غيرها، أكانت دينية أو قومية، أكانت يسارية أو يمينية - في علاقتها مع الإمبراطوريات أو مع القوى الكبرى، شهدت تعديلاً في التوازن، منذ عدّة سنوات، لمصلحة الأولى، لأن الإمبراطوريات لم تعد لديها القدرة نفسها على التدخّل وعلى السيطرة، وترى ذلك في الساحل الأفريقي، وفي عدد من الأماكن الأخرى. وما ينطبق على القوى غير الدولتية المحلية، ينطبق أيضاً على دول مثل إيران وتركيا في علاقاتها مع القوى الدولية.

الأمر الثاني، هو توزيع النفوذ بين القوى الكبرى، ومن دون أي شك، فإن ما حصل في أفغانستان يعزّز وضع الصين في النظام العالمي. ربّما يضع الهند في موقع دفاعي، يخفّف نفوذ الغرب في آسيا، ويسرّع عملية انفصال آسيا عن النظام العالمي الذي كان يسيطر عليه الغرب. وهذا أمر لم يبدأ في أفغانستان ولن ينتهي فيها، إنه مسار تاريخي. الصينيون يبدو أنهم اتّفقوا مع «طالبان» على عدد من الأمور، وقد يقومون بتنفيذ مشاريع كان الأميركيون قد فكّروا فيها، مثل إنشاء خط أنابيب من تركمانستان إلى المحيط الهندي. من جهة أخرى، هناك تغيّر حضاري أساسي، الحُمى في جملتين: من كلّ الحضارات العالمية، هناك حضارة واحدة، وهي ليست الحضارة الإسلامية، أو الصينية، أو البوذية، كانت تعتبر نفسها الحضارة العالمية، وهي الحضارة الغربية. كان هناك نوع من قبول ضمني بفكرة أن الغرب يحمل حضارة عالمية، يحمل قيَماً قابلة للتصدير إلى مختلف أصقاع العالم. هذه الفكرة بدأت بالانحسار منذ نحو عشرين عاماً. كانت صفارة الإنذار لها هي مقال هانتنغتون الشهير في مجلّة «فورين أفيرز»، في خريف عام 1993، عندما قال إن نخب العالم الثالث قد قبلت الحداثة، ولكنها رفضت التغريب.

> **المشكلة الكبرى التي لدينا في ليبيا، هي أنها لم تشهد انتخابات رئاسية سابقاً**

■ ولكن قدرة الغرب على تصدير قيَمه ونمط حياته ونموذجه للحكم ارتبطت أولاً وأساساً بقدرته على التوسّع، والاحتلال والسيطرة. يعني الهيمنة الاستراتيجية كانت الأساس لطرح مثل هذه الرؤى. ما رأيناه، في العقود الماضية، هو تراجع هذه الهيمنة، والبعض يربط هذا الأمر بسياسات الحروب المستمرّة التي اعتمدتها قيادة الغرب، أي الولايات المتحدة التي شنّت الحرب على ما سمّته الإرهاب، ونسيّت الصين وروسيا، المنافسين الاستراتيجيين الحقيقيين. ويضيف البعض بعداً آخر، وهو مرتبط بتحوّلات النظام الرأسمالي العالمي، في حقبته النيوليبرالية المتأزّمة وصعود شرائح جديدة داخل الطبقات المسيطرة في الرأسمالية العالمية. كيف تزون انعكاسات التحوّلات في الرأسمالية العالمية على سياسات الغرب وعلى الرؤى الاستراتيجية؟

- في الحقيقة، هناك أمران يجب التوقّف عندهما. أنا لست مقتنعاً بالعلاقة الميكانيكية بين مصلحة اقتصادية معيّنة، وبين عملية عسكرية واسعة لدولة كبرى. يعني اختزال الوجود الفرنسي في الساحل الأفريقي بحاجة فرنسا للبورانيوم من هذه الدولة أو تلك، هو اختزال مبتسط وسخيف. في أفغانستان، ليس هناك من أهداف اقتصادية عظيمة. هذا العنصر الثقافي في الاعتبار، لأن ما سنراه في السنوات المقبلة هناك هو مزيد من الرأي الطاغي لمختلف الأقليات غير البيضاء، أو غير الذكورية، في القرار الأميركي، وهذا أمر سيؤثّر كثيراً في سياسة واشنطن في الخارج. ولكن هناك أيضاً جانباً آخر، وهو الجانب الاقتصادي والمالي. الرأسمالية بعد الحرب الباردة مختلفة جوهرياً عمّا كانت عليه قبلها. مثلاً، خلال الحرب الباردة، كان الاقتصاد الأميركي والاقتصاد السوفياتي يديران ظهرهما لبعض، وكان التبادل أقلّ من 100 مليون دولار في السنة. اليوم التشابك بين الاقتصادين الصيني والأميركي حيوي بالنسبة إلى الصين كما هو بالنسبة إلى الأميركي المتحدة، لذلك فإن الرأسمالية أصبحت رأسمالية معولمة، وهذا بالمناسبة ما كان لينين قد توقّعه. ولكن هذه الرأسمالية المعولمة تفرض نفسها على الجيوبوليتيك، على الحسابات العسكرية والسياسية. بمعنى أن الحرب الباردة كانت ممكنة أيضاً لأن الاتحاد السوفياتي لم يكن بأي شكل من الأشكال بحاجة إلى الأميركي، والاقتصاد الأميركي لم يكن بأي شكل من الأشكال بحاجة إلى الاقتصاد الروسي. اليوم، الاقتصاد الأميركي سيضعف كثيراً من دون الصين كمصدر للتصنيع وكسوق، والصين ستضعف كثيراً في حال أقفلت السوق الأميركية في وجهها. لذلك، القول الميكانيكي بأننا أنهينا الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والغرب، بانتصار الغرب، مررنا بفترة 30 أو 40 سنة من الضياع، والآن دخلنا في حرب باردة جديدة بين الولايات المتحدة والصين، هو قول ساذج برأيي. لن تحصل بين الصين والولايات المتحدة حرب باردة بالمعنى الذي كان قائماً مع الاتحاد السوفياتي، ستكون هناك صيغة جديدة للتعامل بين جبّارين هما في الآن معاً متنافسان استراتيجياً ومتشابكان اقتصادياً ومالياً. لذلك، فإن تراجع النفوذ الغربي في العالم من الناحية الجيوستراتيجية، لا يقابله تراجع في النمط الرأسمالي. النمط الرأسمالي غربي الصين، وفيتنام، وروسيا حتّى، وما زال قائماً فيها. لذلك، نحن أمام تحدّ علمي ومفهومي كبير: كيف نخرج من منطق الحرب الباردة السابقة ونحاول فهم نظام عالمي فيه هذا المستوى من التشابك الاقتصادي وهذا التنافر من الناحية الاستراتيجية؟ الرأسمالية الحالية تحمل أيديولوجية اسمها «النيوليبرالية». هذه الأخيرة لم تصب بالصدمة التي أصيبت بها الحالة الاستراتيجية الغربية، ولكن أصيبت بشيء آخر، وهو أنّ انتقالها إلى مختلف دول العالم، جعلها تتنوّع في طريقة تنفيذها. «النيوليبرالية» ليست مثل «النيوليبرالية» في الولايات المتحدة، و«النيوليبرالية» التي حملها الأميركيون إلى العراق أدّت إلى النظام الاقتصادي الفاسد الذي يتحكّم بشؤون العراق اليوم.

الحروب لا تُشنّ فقط لأن هناك مصالح معيّنة تسعى إليها دولة ما. هذه كانت حال الإمبراطوريات إلى حدّ ما في القرن الـ19، لكن إمبراطوريات القرن العشرين معقّدة أكثر من ذلك. هناك جانب ثقافي في الأساس. الرجل الأبيض كان في مطلع القرن العشرين يمثّل 28% من البشرية، وحوالى 80% من السيطرة على أراضي العالم، من أستراليا إلى كندا، مروراً بكلّ المستعمرات. انتهى القرن العشرين، وانحدر الرجل الأبيض من 28% إلى 17% اليوم، وانحدرت سيطرته على مختلف أصقاع العالم من 80% إلى 30%. إذاً، هناك منحى تاريخي واضح. أعتقد أن هذا الأمر يجب أن نأخذه في الاعتبار، لأن الجيوش الأوروبي والأميركي، قدرة أوروبا على إرسال عسكر إلى الخارج، ضُعفت إلى حدّ كبير. الولايات المتحدة أصبحت شديدة التأثّر أيضاً بالرأي العام الداخلي لديها. لذلك، يجب أن ناخذ هذا العنصر الثقافي في الاعتبار، لأن ما سنراه في السنوات المقبلة هناك هو مزيد من الرأي الطاغي لمختلف الأقليات غير البيضاء، أو غير الذكورية، في القرار الأميركي، وهذا أمر سيؤثّر كثيراً في سياسة واشنطن في الخارج. ولكن هناك أيضاً جانباً آخر، وهو الجانب الاقتصادي والمالي. الرأسمالية بعد الحرب الباردة مختلفة جوهرياً عمّا كانت عليه قبلها. مثلاً، خلال الحرب الباردة، كان الاقتصاد الأميركي والاقتصاد السوفياتي يديران ظهرهما لبعض، وكان التبادل أقلّ من 100 مليون دولار في السنة. اليوم التشابك بين الاقتصادين الصيني والأميركي حيوي بالنسبة إلى الصين كما هو بالنسبة إلى الأميركي المتحدة، لذلك فإن الرأسمالية أصبحت رأسمالية معولمة، وهذا بالمناسبة ما كان لينين قد توقّعه. ولكن هذه الرأسمالية المعولمة تفرض نفسها على الجيوبوليتيك، على الحسابات العسكرية والسياسية. بمعنى أن الحرب الباردة كانت ممكنة أيضاً لأن الاتحاد السوفياتي لم يكن بأي شكل من الأشكال بحاجة إلى الأميركي، والاقتصاد الأميركي لم يكن بأي شكل من الأشكال بحاجة إلى الاقتصاد الروسي. اليوم، الاقتصاد الأميركي سيضعف كثيراً من دون الصين كمصدر للتصنيع وكسوق، والصين ستضعف كثيراً في حال أقفلت السوق الأميركية في وجهها. لذلك، القول الميكانيكي بأننا أنهينا الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والغرب، بانتصار الغرب، مررنا بفترة 30 أو 40 سنة من الضياع، والآن دخلنا في حرب باردة جديدة بين الولايات المتحدة والصين، هو قول ساذج برأيي. لن تحصل بين الصين والولايات المتحدة حرب باردة بالمعنى الذي كان قائماً مع الاتحاد السوفياتي، ستكون هناك صيغة جديدة للتعامل بين جبّارين هما في الآن معاً متنافسان استراتيجياً ومتشابكان اقتصادياً ومالياً. لذلك، فإن تراجع النفوذ الغربي في العالم من الناحية الجيوستراتيجية، لا يقابله تراجع في النمط الرأسمالي. النمط الرأسمالي غربي الصين، وفيتنام، وروسيا حتّى، وما زال قائماً فيها. لذلك، نحن أمام تحدّ علمي ومفهومي كبير: كيف نخرج من منطق الحرب الباردة السابقة ونحاول فهم نظام عالمي فيه هذا المستوى من التشابك الاقتصادي وهذا التنافر من الناحية الاستراتيجية؟ الرأسمالية الحالية تحمل أيديولوجية اسمها «النيوليبرالية». هذه الأخيرة لم تصب بالصدمة التي أصيبت بها الحالة الاستراتيجية الغربية، ولكن أصيبت بشيء آخر، وهو أنّ انتقالها إلى مختلف دول العالم، جعلها تتنوّع في طريقة تنفيذها. «النيوليبرالية» ليست مثل «النيوليبرالية» في الولايات المتحدة، و«النيوليبرالية» التي حملها الأميركيون إلى العراق أدّت إلى النظام الاقتصادي الفاسد الذي يتحكّم بشؤون العراق اليوم.

والنيوليبرالية التي شاهدتُها في ليبيا، هي عملية نهب منظّم للدولة ولثروة الدولة الليبية. إذاً، نحن نرى أن «النيوليبرالية» تدافع عن نفسها وما زالت تتمدّد في أنحاء العالم. ولكن في المقابل، نرى أن الصور المتجدّدة عنها في دول الأطراف هي كاريكاتورية، بمعنى أنها أخذت من السوق نظام السوق، ولكن لم تأخذ شيئاً ممّا هو في الغرب من عملية تنظيم السوق. بالتالي، أدّت إلى نهب ممنهج، كما حصل في روسيا أيام يلتسن وحاول بوتين أن يوقفه، كما حصل أيضاً في عدد كبير من الدول التي انتقلت بشكل مفاجئ من اقتصاد الموجّه إلى اقتصاد السوق. بالتالي، نحن كعرب أمام مسألة حقيقية، وهي ما هو نوع النيوليبرالية التي ننفّذها؟ نحن ننفّذ في سياساتنا كاريكاتوراً للنيوليبرالية الغربية، والغرب ليس مستأنساً من ذلك. بالتالي، علينا أن نسأل أنفسنا: هل التحدّي الحقيقي الذي يواجه النيوليبرالية هو في الأزمات الدورية التي تعجز الدول عن مواجهتها؟ وهنا أودّ أن أعطي مثلين عن ذلك، حيث رأينا عجز النيوليبرالية عن مواجهة التحدّيات الكبرى: النموذج الأول، أو الحالة الأولى، هي الأزمة المالية الكبرى منذ عشر سنوات، يعني سنة 2008 – 2009، وجدنا أن نظام السوق في نظام عالمي فيه هذا المستوى من التشابك الاقتصادي وهذا التنافر من الناحية الاستراتيجية؟ الرأسمالية الحالية تحمل أيديولوجية اسمها «النيوليبرالية». هذه الأخيرة لم تصب بالصدمة التي أصيبت بها الحالة الاستراتيجية الغربية، ولكن أصيبت بشيء آخر، وهو أنّ انتقالها إلى مختلف دول العالم، جعلها تتنوّع في طريقة تنفيذها. «النيوليبرالية» ليست مثل «النيوليبرالية» في الولايات المتحدة، و«النيوليبرالية» التي حملها الأميركيون إلى العراق أدّت إلى النظام الاقتصادي الفاسد الذي يتحكّم بشؤون العراق اليوم.

■ تحدّثتم عن أنّنا، بسبب طبيعة الرأسمالية المعولمة، وتداخل المصالح بين الولايات المتحدة والصين، لن نشهد صراعاً على غرار الصراع الذي شهدناه في الحرب الباردة. ولكن نشهد اليوم توتراً استراتيجياً بين البلدين، وتموضعاً عسكرياً أميركياً، بدأ في الحقيقة منذ فترة طويلة ولكن تعاظم في الفترة الأخيرة، منذ خطاب باراك أوباما، عام 2012، حيث بدا أن هناك اتّجاهاً أميركياً لمحاولة احتواء الصين، من خلال الانتشار العسكري، وبناء التحالفات. وفي هذا السياق، هناك تساؤلات كبرى في المنطقة، خصوصاً بعد الانسحاب من أفغانستان. أحد المبرّرات التي قُدّمت لتسويغ هذا الانسحاب، أننا نخرج من أفغانستان ليس لأننا مهزومون، ولكن لنركّز على مواجهتنا الرئيسة المقبلة مع الصين. هناك خشية كبرى لدى حلفاء الولايات المتحدة من ما سيرتّبه التركيز الأميركي على أولوية المواجهة الاستراتيجية مع الصين، بالنسبة لهم. هل سنشهد، بالفعل، في المرحلة المقبلة، انسحاباً أميركياً من المنطقة؟ وماذا عن حلفاء الولايات المتحدة؟

- في السنوات الثلاثين الماضية، سمعت مراراً وتكراراً بأن الولايات المتحدة قررت الانسحاب من الشرق الأوسط. سمعت ذلك على لسان بيل كلينتون، وسمعته على لسان جورج بوش الابن، قبل أحداث أيلول، حيث كتب مقالاً في مجلّة «فورين أفيرز»، قبل انتخابه بأشهر، قال فيه إن سياسته واقعية، ستسعى إلى تجنّب الحروب «غير الضرورية». وسمعته طبعاً ممّن جاء بعده، من باراك أوباما، وأيضاً من دونالد ترامب الذي قرّر الانسحاب من أفغانستان، وأيضاً طبعاً من جو بايدن. ولكن يأتي، دائماً، عنصر جديد يجعل تنفيذ هذا الأمل بالخروج من منطقة الشرق الأوسط، متعسّراً. حصلت عملية إرهابية كبيرة في نيويورك، وفي واشنطن، فذهب بوش على إثرها إلى حروب كثيرة في أفغانستان، وفي غيرها من الدول. هل سيحصل الشيء نفسه مع بايدن؟ أنا أرجّح ذلك، لماذا؟ لقد تمّت إعادة بناء جزء كبير من القوة الروسية، وتدخّلت روسيا بقدر ملموس من الفعالية في مناطق وفي أماكن مثل سوريا، أو ليبيا، أو أفريقيا الوسطى... ممّا يجعل منها دولة لا يمكن تجاهلها، خصوصاً أنّها تعتبر نفسها محاذية للشرق الأوسط، على

> **هناك الآن بين الدول المجاورة لأفغانستان من يتساءل عن مدى صدقية الدعم الأميركي له**

عكس الصين والولايات المتحدة. وهذا واقع يأخذه الأميركيون في الاعتبار. من جهة أخرى، نشهد تزايداً للتمدّد الصيني الاقتصادي والمالي في العالم وصولاً إلى الشرق الأوسط، ونحن نعلم أن جزءاً كبيراً من النفط والغاز الخليجيين يذهبان الآن شرقاً وليس غرباً. أما بالنسبة إلى أوروبا، فهناك العلاقة التاريخية، والمحاذاة الجغرافية، والمصالح الاقتصادية. لذلك، حتّى لو قرّر الأميركيون الانسحاب، فهذا لا يعني أن الدول الكبرى الأخرى ستحذو حذوَهم، بالتالي سينظرون إلى المنطقة وقد جاء مَن احتلّ مكانهم، وهذا تماماً ما فعلوه هم، في ما بعدَ أحد أهمّ أحداث المنطقة، أي حرب السويس. حينها، ما حصل هو أن نفوذاً فرنسياً بريطانياً طاغياً في منطقة الشرق الأوسط انتهى في لمح البصر، وجاء النفوذ الأميركي والروسي وحلّ مكانه، في العام ذاته الذي شهد الحرب، أي في عام 1956، بينما تمّ التعبير عن «مبدأ أيزنهاور»، في عام 1957، بعد أشهر على حرب السويس، التي أعتبرها منعطفاً أساسياً في تاريخ المنطقة المعاصر. بالتالي، هناك شيء يضمره الأميركيون ولكن لا يقولونه، وهو أنه ربّما لديهم رغبة في التملّص من وجع الرأس الذي يحدثه الشرق الأوسط في أذهانهم، ولكن هناك قانون في اللعبة الدولية هو أن أيّ فراغ يتم ملؤه، فإن أنت أفرغتَ مكاناً هذا لا يعني أنّه سيبقى فارغاً، يعني أن هناك قوى وطنية ستقوم بملئه، وإن لم تتمكّن بمفردها من القيام بذلك، ستعتمد على قوى كبرى أخرى مستعدّة لأن تساعدها لكي تملأ هذا الفراغ. لذلك، لم أرَ انسحاباً أميركياً من المنطقة رغم كلّ التصريحات التي سمعناها في السنوات الثلاثين الماضية، ولا أتوقّع انسحاباً في عهد بايدن.

■ هل من الممكن أن تسعى الولايات المتحدة إلى استعادة هيبتها في إطار المفاوضات على الاتفاق النووي مع إيران، مع ما شهدناه أخيراً من تشدّد أميركي في هذا المجال؟

التعثّر في مفاوضات فيينا بدأ قبل الانسحاب من أفغانستان، ولا أعتقد أن الاتجاه الأميركي «الصقوري» نشأ مع الانسحاب من أفغانستان. ولكن من دون أي شكّ، فقد أصبحت هناك عدوانية أكبر من قِبَل الجمهوريين تجاه إدارة بايدن، بعد هذا الانسحاب، ممّا سيجعل هامش إدارته في التفاوض مع الإيرانيين أضيق. أنا أعتقد أن بايدن شخصياً كان يسعى للتوصل إلى اتفاق مع طهران، وأعرف عدداً من الأشخاص الذين كلّفهم بهذه المهمّة.

■ الأزمة العائقة لـ«النظام الليبرالي الدولي» هي أيضاً أزمة مؤسساتها، كالأمم المتحدة، التي أصبح دورها تدريجياً صورياً في أكثر من ساحة. لقد لعبتم دوراً مهماً في إنضاج المسار السياسي في ليبيا، الذي أفضى إلى اتفاق في برلين، ومن ثمّ نرى اليوم مجدّداً تعثّر هذا المسار. ما هي، برأيكم، الأسباب وراء ذلك؟ وما هو دور الأطراف الخارجية المختلفة والقوى المحلية؟

- في الحقيقة، هناك ثلاثة مبادئ سرتُ عليها في ليبيا: المبدأ الأول، هو ضرورة أن تكون الأمم المتحدة في مقعد القيادة، واعتقد أنني أثبتُ ذلك. لماذا؟ لأنّها الطرف الوحيد الذي ليست لديه مصالح اقتصادية ومالية في ليبيا والذي يمكن له أن يكون على طرف الحياد في النزاعات الداخلية. إذا أخرجتَها من مقعد القيادة في أيّ نزاع، لا سيما في النزاع الليبي، ما ستشهده هو تنافس حاد بين الدول المختلفة على الجلوس في مقعد القيادة، وهذا ما نشهده إلى حدّ ما اليوم في ليبيا. أعتقد أن من الخطر أن يتراجع دور الأمم المتحدة هناك، لأن غيابها سيؤدّي إلى مزيد من التنافس بين أميركا وفرنسا وإيطاليا وتركيا ومصر وغيرها من الدول. الموضوع الثاني المهم، هو أن الأمم المتحدة لا دور لها إلّا إذا تبنّت مصالح الشعب الذي تعمل معه مقابل الدول الأجنبية. بالتالي، أجزم بأنه لم يحضر دبلوماسي أجنبي واحد أي اجتماع ليبي – ليبي دعوتُ إليه. الهدف الثالث، هو أن تكون إلى جانب ضحايا قوى الفساد والنهب في البلد حيث تعمل، لا سيما في الدول الريعية مثل ليبيا والعراق، حيث هناك ثروات حقيقية هي موضع نزاع بين مختلف الأطراف. إن أخذت هذه الأهداف الثلاثة، يمكن لك أن تعمل مع الليبيين ليتفقوا على شيء ثمّ تذهب إلى المجتمع الدولي وتقول لهم «احترموا ما اتفق عليه الليبيون». كان هذا هدفي ولكن في شهر نيسان 2019، قام السيد خليفة حفتر بالهجوم على طرابلس، ومنعني من إنشاء المؤتمر الوطني الليبي، الذي كنت قد دعوت إليه في مدينة غدامس، والذي كان يمثّل مختلف شرائح المجتمع الليبي. غيّرت استراتيجيتي آنذاك، وقلت ذلك لمجلس الأمن، وقلت: «علينا أن أبني أولاً تفاهماً دولياً يكون غطاءً لأي اتفاق يصل إليه الليبيون، لكنّني عاجز عن التوصّل إلى وقف لإطلاق النار». ذهبنا إلى قمة برلين، بعد التفاهم مع السيدة أنجيلا ميركل، في منتصف شهر آب 2019، وانعقدت قمة برلين فعلاً في كانون الثاني 2020، وأنا أعتبرها حتّى الآن هي المرجع الذي سارت عليه المسارات الثلاث المتزامنة، التي هي المسار الاقتصادي الذي أعاد عملياً إنتاج النفط إلى ليبيا، والمسار العسكري 5+5 الذي لولاه لما حصل أي تفاهم سياسي، وأيضاً التفاهم السياسي. الآن، هناك الكثير من الأمور التي يجب القيام بها. ولكن على مَن تقع المسؤولية؟ أعتقد أن المسؤولية ثلاثية: المسؤولية الأولى هي على الأمم المتحدة، التي ربّما عليها أن تفهم أن الليبيين اقتنعوا بصوابية استراتيجيتها. المسؤولية الثانية تقع على الليبيين أنفسهم، فالمسارات الثلاثة المذكورة آنفاً، هي ملكهم وعليهم أن يدافعوا عنها. المسؤولية الثالثة، تقع على الدول الخارجية، التي عندما رأت أن الأمم المتحدة خطت خطوة إلى الوراء، بدأت مجدداً في التنافس على الأرض الليبية.

المشكلة الكبرى التي لدينا في ليبيا، هي أنّها لم تشهد انتخابات رئاسية سابقاً. حلّ نظام «القائد الملهم» في مكان النظام الملكي، وتلته الفوضى لمدّة عشر سنوات. لذلك، لدى كثير من الليبيين خوف من أن تؤدي الانتخابات، ليس إلى مأسسة المشاركة السياسية والحياة الديموقراطية في بلدهم، بل إلى استئثار شخص بعينه بالسلطة من خلال الانتخابات.

للأمم المتحدة دور محوري في السعي إلى إنجاح المسار السياسي في ليبيا (هنّ الوبير)

على الغلاف

أسرى فلسطين: في اليوم أكبر عاماً

هم ليسوا مجرّد ارقام. هم حيوات مكتملة تابى النزول ولو درجة إلى ما يريده السجّان. صحيح ان اسماء هم صعبة الإحصاء لكثرتهم. إلا ان قصصهم لا يمكن إلّا ان تحفر عميقاً في وجدان ناسهم. قد لا يحتاج المرء إلى مناسبة خاصة لتذكّرهم. لكن في كلّ مرّة يتجدّد فيها الحديث عن صفقة تبادل مع الجلّاد، تعود مآسيهم لتقفز إلى الواجهة، باعثةً الامل بتخليصهم من معاناة «خيالية» تاكل اعمارهم وتنهش حزيتهم. الاسرى الفلسطينيون في سجون العدو الإسرائيلي، عنوانٌ صمود وراويةٌ تحدٍّ مطبوعةٌ بمليونَي اسم منذ النكسة. يصارع قرابة 5000 منهم، اليوم، وحشاً عازماً على الهبوط بهم إلى ما «دون الحيوانية»، فيما هم مُحرّرون، بإرادة مثيرة للدهشة، على العودة إلى حياة تنتظرهم خارج القضبان. ولو اشتدّ «الوجع اللي في قلبي»، والذي «لا يُمكن ان يُكتب في سطور»، كما وصّفته الاسيرة الحامل انهار الديك، في صرختها الاخيرة من داخل معتقلها

ليسوا مجرّد أرقام...

رجب المدهون

يقضي 9 أسرى فلسطينيين في سجون العدو الإسرائيلي أحكاماً تاريخية غير معقولة، تفوق أعمارهم بعشرات الأضعاف، وذلك على خلفية مآثر لهم في عمليات المقاومة. وعلى رأس هؤلاء يأتي الأسير القيادي في الجناح العسكري لحركة «حماس»، «كتائب القسام»، المهندس عبد الله غالب البرغوثي، المعتقل منذ آذار 2003، والمحكوم بـ67 مؤبداً، يليه القائد العام لـ«القسام» في الضفة المحتلة، إبراهيم جميل حامد، من قرية سلواد ـ قضاء رام الله، المعتقل بتاريخ 2006/5/23، والمحكوم بـ54 مؤبداً. وفي المرتبة الثالثة، يحلّ الأسير حسن عبد الرحمن سلامة، من مخيم خان يونس في قطاع غزة، والذي اعتقله الاحتلال بعد إصابته بتاريخ 1996/5/17، ليقضي حكماً بـ48 مؤبداً و20 عاماً. ومن بعده، يأتي محمد عطية أبو وردة، من مخيم الفوّار في الخليل، والمعتقل منذ 2002/11/4، حيث حُكم عليه بـ48 مؤبداً. ويتّهم جهاز «الأمن الداخلي الإسرائيلي»، «الشاباك»، كلّاً من سلامة وأبو وردة بالمشاركة في التخطيط لعدد من العمليات الفدائية التي أعقبت اغتيال مهندس «القسام» يحيى عيّاش، عام 1996، في ما أُطلق عليه «الثأر المقدس». وفي المرتبة الخامسة، يحلّ الأسير محمد حسن عرمان، من قرية خربثا بني حارث ـ قضاء القدس، والمعتقل منذ 2002/8/18، حيث حُكم عليه بـ36 مؤبداً. ويتبعه الأسير المهندس عباس السيد، من طولكرم، والمحكوم بـ35 مؤبداً و150 عاماً منذ اعتقاله في 2002/5/8، على خلفيّة اتّهامه بالمسؤولية عن عملية «فندق بارك» التي أوقعت 36 قتيلاً إسرائيلياً. أمّا في المرتبة السابعة، فيقبع الأسير وائل محمود قاسم، من قرية سلوان ـ قضاء القدس، والمعتقل منذ عام 2002 حيث حُكم عليه بـ35 مؤبداً و50 عاماً، ليصبح بذلك صاحب أعلى حكم في تاريخ الأسرى المقدسيين، علماً أنه متزوّج وأبٍ لأربعة أطفال. وفي المرتبة ما قبل الأخيرة، يأتي الأسير أنس غالب جرادات، من بلدة السيلة الحارثية ـ قضاء جنين، والمحكوم عليه بـ35 مؤبداً و35 عاماً بعد اعتقاله في 2003/5/11. ويليه أخيراً، الأسير سعيد الطوباسي، من مخيم جنين، والمعتقل منذ 2002/11/1، ليقضي حُكماً بـ31 مؤبداً و50 عاماً، علماً أن جرادات والطوباسي ينتميان كلاهما إلى حركة «الجهاد الإسلامي».

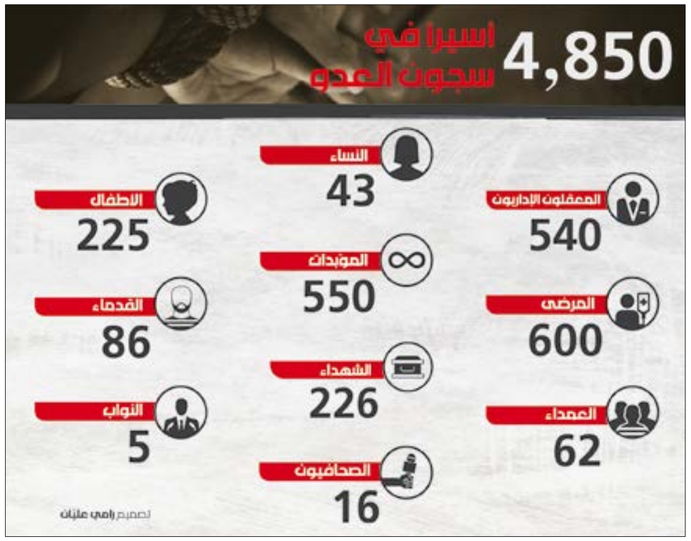

عمرٌ مضروبٌ بعشرات الأضعاف

يعيش الأسرى الفلسطينيون في سجون العدو الإسرائيلي مأساة مركّبة تأكل من أعمار المئات منهم، ما بين أحكام عالية وأحكام اعتقال إداري من دون محاكمات. وعلى مدار السنوات التي تلت عام 1967، اعتقلت إسرائيل أكثر من مليوني فلسطيني، ليبقى منهم اليوم خلف القضبان قرابة 5000 أسير، من بينهم 225 طفلاً في معتقلات عوفر (غربي رام الله) ومجدو والدامون (شمالي فلسطين المحتلة)، و600 مريض (حتى مطلع تموز)، معظمهم حالات مزمنة بحاجة إلى علاج مستمرّ ورعاية صحّية حثيثة، فضلاً عن أحد عشر أسيراً مصاباً بالسرطان، من بينهم فؤاد الشوبكي (82 عاماً)، أكبر المعتقلين سنّاً. وعلى قائمة الأسرى، أيضاً، 43 أسيرة من بينهنّ 15 أمّاً، وسبع جريحات يقبعن في سجن الدامون، علماً أن عدد الأسيرات منذ عام 1967 فاق 16 ألف امرأة. كذلك، ارتفع عدد المعتقلين الإداريين، أخيراً، إلى نحو 540، بفعل الحملة التي شنّها جيش الاحتلال قبل نحو ثلاثة شهور للتأثير في الانتخابات الفلسطينية التي كان مزمعاً إجراؤها آنذاك.

وتعتقل دولة الاحتلال 86 فلسطينياً منذ ما قبل توقيع «اتفاق أوسلو» (عام 1993)، ويطلَق على هؤلاء «قدامى الأسرى»، ومن بين أبرزهم المعتقلان كريم يونس، وماهر يونس، اللذان أمضيا نحو 38 عاماً في السجون الإسرائيلية، بالإضافة إلى نائل البرغوثي، الذي أمضى أطول فترة اعتقال تصل إلى 40 عاماً. أمّا عدد الأسرى الذين تجاوزت فترة اعتقالهم 20 عاماً متواصلة، فقد بلغ 62 أسيراً يُعرفون بـ«عمداء الأسرى»، فيما المحكومون بالسجن المؤبّد لمرّة واحدة أو لعدّة مرات يبلغ عددهم 543، أعلاهم حُكماً عبد الله البرغوثي (67 مؤبّداً). وتشير المعطيات، أيضاً إلى استشهاد 226 فلسطينياً في السجون الإسرائيلية منذ عام 1967، بينهم 73 بسبب التعذيب، و69 جرّاء الإهمال الطبي، و75 بالقتل العمد، و7 بسبب القمع وإطلاق النار المباشر عليهم من حرّاس السجون. وتُواصل سلطات الاحتلال احتجاز جثث 7 من هؤلاء الشهداء، وهم أنيس دولة الذي استشهد في سجن عسقلان عام 1980، وعزيز عويسات منذ عام 2018، وفارس بارود، ونصار طقاطقة، وبسام السايح، الذين استشهدوا في عام 2019، وسعدي الغرابلي، وكمال أبو وعر، في العام المنصرم.

الولادة من خاصرة القبو

يوسف فارس

لم تكن الأسيرة إسراء الجعابيص تعلم أن مشوارها الاعتيادي من مدينة أريحا إلى عملها، سينتهي بها إلى الأسر، وهي مصابة بحروق شديدة أتت على 60% من جسدها، فيما فقدت ثمانيَ من أصابع يديها. الجعابيص، التي كانت تدرس في الكلية الأهلية في بلدة بيت حنينا شمالي القدس، وتعمل في مجال رعاية المسنّين والأطفال وترفيههم، أطلق جنود الاحتلال النار عليها بينما كانت تنقل في سيارتها جزءاً من «عفش» بيتها، بما فيه أنبوبة غاز فارغة، إلى سكنها الجديد. تحفظ الأسيرة المصابة تاريخ 2015/10/11، جيّداً. يومها، ولحظاتها العائر، تعطّلت سيارتها على بعد 1500 متر من مستوطنة «معاليه أدوميم»، قبل أن يتسبّب خلل كهربائي باندلاع النار فيها، ويؤدّي إلى انفجار بالون الهواء المقارب للمقود. ولدى خروجها من السيارة بعدما اندلعت النيران في جسدها، طلبت المساعدة من جنود العدو القريبين منها، فما كان من أحدهم إلّا أن عمد إلى دفعها إلى المركبة وإغلاق الباب عليها. وعلى رغم أن الحدث قُيّم على أنه حادث عرضيٌّ في البداية، إلّا أن المحقّقين الإسرائيليين وجّهوا إليها تهمة اعتزام تنفيذ عملية فدائية. وتقضي الأسيرة حكماً بالسجن 11 عاماً، بعدما عقدت إدارة مصلحة السجون محاكمتها وهي مقيّدة من أطرافها المحترقة في سرير المستشفى، حيث عانت من تشوّهات بالغة في الوجه وأنحاء الجسد كافة. وعلى الرغم من تنافي الدلائل المتوافرة مع التهمة، إلا أن القضاء الإسرائيلي استند إلى منشورات لإسراء على صفحتها في «فيسبوك»، تؤيد فيها المقاومة والجعابيص هي آمّ لطفل واحد، ووالدة من 43 أسيرة من بينهنّ 15 أماً، يعشن أوضاعاً إنسانية قاسية في سجون الاحتلال، وتحديداً في سجن الدامون، حيث يُحرَمْن من زيارة أبنائهن.

أمّا سمر صبيح، وهي أسيرة محرَّرة من قطاع غزة، فقد اعتقلتها قوات الاحتلال أثناء مرورها عبر معبر بيت «حانون - إيرز» وهي في طريقها إلى زيارة أقاربها في مدينة طولكرم، ووُجّهت إليها تهمة الانتماء إلى حركة «حماس». «لم يشفع لي الجنين الذي في رحمي»، تقول صبيح لـ«الأخبار»، مضيفة أنها لاقت تعاملاً وحشياً منذ لحظة اعتقالها الأولى، إذ اقتيدت إلى معسكر للجيش في «هداسا عين كارم»، وبعد فحصها والتثبت من حملها، جرى نقلها إلى مركز تحقيق المسكوبية في القدس، حيث أمضت أشهر التحقيق الثلاثة في زنزانة لا يتجاوز طولها الثلاثة أمتار تحت الأرض، وتسكنها الحشرات المؤذية والقوارض. تتابع صبيح: «أمضيت أشهر حملي بدون أدنى مستويات الرعاية الطبية، حيث الأكل سيّئ كمّاً وكيفاً، وجدران السجن متعفّنة، والرطوبة ورائحة العفن تملآن المكان». غير أن الأقسى في تجربة الأسر، كان ميلادها لطفلها براء: «أخذوني إلى مستشفى السجن في كفار سابا، وقيّدوني من قدمي ويدي على سرير الولادة، وترافقت عملية توليدي مع سيل هائل من الشتائم والألفاظ النابية، ولمّا استفقْت من التخدير، كانوا قد أخذوا وليدي إلى الحضانة، ولم يسمحوا لي برؤيته إلّا في ساعة الرضاعة».

> تتذرّع مصلحة إدارة السجون الإسرائيلية بانتشار وباء «كورونا» في فرض قوانين صارمة

وتتذرّع مصلحة إدارة السجون الإسرائيلية بانتشار وباء «كورونا» في فرض قوانين صارمة، من بينها تقليص الزيارات إلى زيارة واحدة شهرياً، يقوم بها شخص واحد بالغ من العائلة، ما يحرم الأسيرات الأمّهات من رؤية أطفالهن. أمّا ذروة الوحشية فتمثّلت في منْع الأسيرة خالدة جرار من وداع ابنتها سهى، التي قضت بشكل مفاجئ قبل شهرين، وهو ما تراه مسؤولة الإعلام في «نادي الأسير»، أماني سراحنة، «أقسى أنواع القهر والحرمان». وتكتمل فصول الانتهاك الإنساني لحقوق الأسيرات، وفق سراحنة، بقضية الأسيرة الحامل، أنهار الديك، التي اعتقلتها قوات الاحتلال مطلع شهر آذار الماضي، إذ تعاني الديك من اكتئاب حمل «ثنائي القطب»، علماً أنها قاربت على الدخول في شهرها التاسع. وينقل محامي الأسيرة الديك عنها قولها: «إن السجن غير مهيّأ للولادة وتربية الطفل، حيث التفتيش المتكرّر والعدّ ودقّ الشبابيك كل ذلك يتسبّب في حالة نفسية قاسية للكبار، فكيف بالصغار؟». وتكمل الديك أن «البرش الذي تنام عليه مليء بالحشرات المؤذية ويفتقر إلى أدنى شروط السلامة الصحية».

وعن ظروف اعتقال الأسيرات، تقول المحامية المتخصّصة في متابعة أحوال الأسيرات، حنان الخطيب، إن «إدارة السجون تزجّ بالأسيرات في معبر الشارون برفقة الأسيرات الجنائيات الإسرائيليات، حيث المعتقل مليء بالحشرات والبقّ، وجدرانه خشنة سمراء كحيطان القبور». وتضيف الخطيب أنه «ليس من المبالغة القول بأن الحشرات تأكل أجساد الأسيرات وتترك ندباً على أجسادهن». وفي شأن أساليب التحقيق، تؤكد عدّة جهات حقوقية أن الأسيرات يتعرّضن لمختلف أنواع التعذيب النفسي والجسدي، من الشبْح لساعات طويلة بوضعيات مهينة، إلى التفتيش العاري، والحرمان من النوم لفترات طويلة، والضرب المبرح الذي يترافق وإهانات لفظية، ناهيك عن استدعاء عائلاتهن والتنكيل بهن كجزء من العقاب الجماعي». وصعّدت قوات الاحتلال، منذ عام 2015، استهدافها للمرأة الفلسطينية، ليبلغ عدد الأسيرات مذّاك 900 أسيرة، من بينهن أمّهات وفتيات قاصرات.

سكّن ألمك بـ«الأكامول»

يعيش الأسرى في سجون العدو الإسرائيلي ظروف اعتقال قاسية، تتضاعف قسوتها بالنسبة إلى الأسرى المرضى، الذين تتعمّد إدارة السجون حرمانهم من تلقّي الرعاية الصحيّة الأساسية، فضلاً عن الرعاية الصحية الخاصة التي تتناسب وطبيعة أمراضهم. ويعاني 550 أسيراً من أمراض خطيرة ومزمنة، بحسب ما يفيد به مدير «مركز الأسرى للدراسات»، رأفت حمدونة، «الأخبار»، موضحاً أن 11 مريضاً مصابون بالسرطان بأنواعه المختلفة والعدد مرشّح للزيادة، و4 آخرين يعانون من مرض الكلى، فيما العشرات مصابون بمرضَي السكري والضغط، وآخرون يعانون إعاقات حركيّة، وغيرهم جُرحوا أثناء اعتقالهم ولم يتلقّوا أيّ علاج. يضاف إلى ذلك أنّ العديد من الأسرى أصيبوا بأمراض مختلفة خلال قضائهم فترة محكوميّتهم في سجون الاحتلال، ولكنهم لم يعرفوا ما يعانون منه إلّا بعدما أطلق سراحهم وخضعوا لفحوصات طبية، ما أدّى في كثير من الأحيان إلى تفاقم حالتهم الصحية، وفق حمدونة.

الطبيب السجّان

وعدا عن كون الطبيب الذي يقدّم العلاج للأسرى المرضى هو سجّان برتبة عسكرية، فهو أيضاً محقّق لا يتورّع عن استغلال معاناتهم لابتزازهم بالعلاج والضغط عليهم لانتزاع اعترافات منهم، خاصة أولئك الذين يصابون بالرصاص الحيّ أثناء المطاردة والاعتقال. وأدّى الإهمال الطبّي المتعمّد من قِبَل إدارة مصلحة سجون الاحتلال إلى استشهاد العشرات، حيث بلغ إجمالي شهداء الحركة الأسيرة 226 شهيداً منذ عام 1967، 4 منهم استشهدوا في عام 2020 وهم نور الدين البرغوثي، وسعدي الغرابلي، وداود الخطيب، وكمال أبو وعر. ويلفت حمدون إلى أن إدارة السجون «لا تجري فحوصات طبية للأسرى، ولا تسمح بإدخال طواقم طبية من مؤسسات صحية فلسطينية أو دولية، خاصة في الحالات المزمنة والخطيرة». كما أنها لا تقدّم حصصاً غذائية تتناسب مع حالة الأسير المريض، فلا غذاء مخصّصاً لمرضى السكّري والضغط على سبيل المثال. ومع أن الاتفاقيات الدولية تنصّ على حقّ كلّ أسير مريض في معرفة وضعه الصحي والاطّلاع على ملفّه الخاص، فإن سلطات العدو ترفض تسليم الأسرى المرضى ملفّاتهم الصحية عند الإفراج عنهم، كما ترفض إطلاع أيّ مؤسّسة أو جهة عليها.

«الأكامول»... العلاج الوحيد

وإلى جانب افتقار العيادات الطبية في سجون الاحتلال ومعتقلاته إلى الحدّ الأدنى من خدمات الرعاية الصحية، فإن «الأكامول» ينفرد بكونه العلاج الوحيد الذي يتمّ صرفه للمرضى على اختلاف حدّة مرضهم، سواءً أولئك المصابين بالسرطان أو الذين يعانون نزلة برد، مع أن الاتفاقيات والمواثيق الدولية، خاصة اتفاقيّتَي جنيف الثالثة والرابعة، أوجبت حق العلاج والرعاية الطبية، وتوفير الأدوية المناسبة للأسرى المرضى، وإجراء الفحوصات الطبية الدورية لهم. وأحدث هؤلاء الأسرى المرضى كان الأسير ناصر أبو حميد (49 عاماً) من مخيم الأمعري، والمحكوم عليه بـ7 مؤبّدات و50 عاماً منذ اعتقاله عام 2002، حيث تمّ تشخيص إصابته بورم سرطاني في الرئة والكبد، ولكن إدارة مصلحة سجون الاحتلال لم تقدّم له أيّ مساعدة، بل أعادته إلى زنزانته وحيداً في قسم 3 في سجن عسقلان، بعدما أخرجت جميع الأسرى منها.

وفي ظلّ غياب ضغط حقيقي من المؤسسات الدولية، وفي مقدّمتها «اللجنة الدولية للصليب الأحمر»، لحماية حقوق الأسرى والالتزام بالنصوص والاتفاقيات الدولية، يشدّد حمدونة على ضرورة التحرّك على ثلاثة مستويات لإثارة قضية الأسرى، وتحديداً المرضى منهم، وتسليط الضوء على معاناتهم. ويضيف أن السلطة الفلسطينية مطالَبة باستغلال مكانة فلسطين القانونية في تشكيل جبهة ملاحقة قانونية لدولة الاحتلال، علاوةً على حشد الرأي العام من المتضامنين وأحرار العالم، إضافةً إلى النهوض بالخطاب الإعلامي ونشر قصص الأسرى المرضى عبر وسائل الإعلام العالمية، ومواجهة ما يروّجه العدو من أنه «واحة للديمقراطية وحقوق الإنسان» في الشرق الأوسط.

رجب...

على الغلاف

بروتوكول التعذيب لا يعترف بالطفولة

يوسف فارس

في ساعة متأخّرة من الليل، كانت قوّة من جيش الاحتلال يتجاوز تعدادها الـ40 جندياً تطرق باب بيت عائلة فيروي بشكل همجي. تُبادر إلى ذهن ربّ البيت، مقبل، أن القوّة التي اقتحمت منزله وعبثت بمحتوياته كانت قد تلقّت معلومة أمنية بوجود مطلوبين في منزله، قبل أن يصدمه ضابط إسرائيلي بأن المطلوب هو نجله الطفل سند، ذو الـ12 عاماً. يقول الرجل: «عبث الجيش بمحتويات المنزل، وانتهك

> يعاني الأطفال الأسرى من إهمال طبّي متعمّد من قِبَل سلطات الاحتلال

حرمته، وحطّم محتوياته، ثمّ سألنا عن سند». ليلتها، كان طفله يبيت عند أقربائه، فتسلّم هو استدعاءً بضرورة حضور ابنه على الفور إلى إحدى نقاط الجيش القريبة. يروي والد الطفل الذي أضحى أسيراً، أنه وفور تسليم نجله لنفسه، تعرّض الأخير لتعذيب وضرب مبرح أمام عيني أبيه، ما تسبّب بفقدانه للوعي، ناهيك عن أن سند، الذي رصدته كاميرات جيش العدو وهو يلقي عدداً من الحجارة على دورية إسرائيلية أثناء قيامها بجولة في أحد أحياء الضفة الغربية المحتلة، خضع للتحقيق لمدّة 13 يوماً متواصلة، تعرّض فيها وفق ما يروي والده لتعذيب جسدي ترك آثاراً وكسوراً في أطرافه ووجهه. وبعد 17 يوماً من الاعتقال قضاها في غرف العزل الانفرادي، أطلق الاحتلال سراح الطفل، ليخضع بعدها لعدد من العمليات الجراحية في الأنف والوجه.

سند هو واحد من 225 طفلاً يقبعون حتى اليوم في ثلاثة سجون إسرائيلية هي عوفر ومجدو والدامون، ويخضعون لمحاكمات عسكرية، وتُوجَّه إليهم تهم إلقاء الحجارة والمشاركة في التظاهرات الشعبية، علماً أن الأحكام الصادرة بحقّهم غير مقيّدة بقانون، إذ تتراوح ما بين عدّة أيام أو أشهر، وتصل في بعض الأحيان إلى الحكم المؤبّد مدى الحياة. يروي الأسير المحرّر رامي عزّاره الذي اعتقلته قوات الاحتلال في عام 1990 عندما لم يكن يتجاوز عمره الـ15 عاماً ليقضي أكثر من 15 سنة في السجون، أن قوات الاحتلال داهمت بيت ذويه في مخيم المغازي وسط قطاع غزة، وكان هو حينها خارج المنزل، فاعتقل والداه وأخوه إلى أن يسلّم نفسه. يتابع في حديثه مع «الأخبار»: «فور اعتقالي بدأ مسلسل التعذيب الجسدي، ضرب مبرح وشتائم بألفاظ نابية وتهديد بهدم منزل عائلتي الذي هدموه لاحقاً، ثمّ الاعتقال مع المعتقلين الجنائيين». أمّا عن خصوصية كونه طفلاً، فيجيب الرجل الذي قضى فترة شبابه في السجون: «لا توجد أيّ اعتبارات للسنّ، جميع الأسرى في نظرهم مجرمون وإرهابيون، تمارس عليهم مصلحة إدارة السجون كافة فصول التعذيب الجسدي والنفسي، قبل أن تحاول إسقاطهم لاحقاً».

ويواجه الأسرى الأطفال في السجون الإسرائيلية ظروف اعتقال لا تختلف عمّا يتعرّض له أشباههم الشباب وكبار السن، إذ يقبعون في زنازين العزل الانفرادي لمدّة تبدأ من أسبوعين وتمتدّ في بعض الأحيان لأشهر، فضلاً عن أن الاحتلال يعمد إلى تسكينهم في عنابر المعتقلين الجنائيين، بالإضافة إلى إجبارهم على التوقيع على لوائح اتهام مكتوبة باللغة العبرية التي لا يفهمونها، من دون حضور عائلاتهم أو محامي دفاع عنهم. كذلك، أقرّت مصلحة إدارة السجون جملة من القوانين العنصرية منذ عام 2015، من بينها تجريد الأطفال من إشراف كبار الأسرى عليهم، الأمر الذي وضعهم في مواجهة مع الإدارة، لكن تنفيذ الكبار مجموعة من الاحتجاجات الرافضة حال دون تطبيق مشروع القرار المذكور. وتخالف سلطات العدو، القانون الدولي، في اعتبارها أن عمر الأطفال ينتهي عند 16 عاماً، فيما تحدّد القوانين السنّ القانونية للأطفال ما دون 18 عاماً. لكن الأخطر من ممارسات التحقيق والاعتقال، هو أن الاحتلال يستغلّ الأطفال الأسرى في محاولات الإسقاط في وحل التخابر والعمالة، وذلك بعد إنهاكهم نفسياً وتهديدهم بالاعتداء عليهم جنسياً والتعرّض لسلامة عائلاتهم.

فضلاً عمّا سبق، يعاني الأطفال الأسرى من إهمال طبّي متعمّد من قِبَل سلطات الاحتلال، إذ ارتفع عدد المرضى منهم إلى 50 طفلاً، الكثير منهم مصابون بحالات تسمّم نتيجة تناول الأطعمة الفاسدة التي تقدّمها إدارة السجون. وفي العام الماضي، وثّقت مصادر حقوقية إسرائيلية انتشار حالات من هذا النوع في سجن «تلموند» نتيجة تناول الصغار معلّبات منتهية الصلاحية. ووفقاً لـ«وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية» «وفا» فقد فاق عدد الأسرى الأطفال منذ 1967 وحتى نهاية حزيران 2020 50 ألفاً، جميعهم دون سنّ الـ18 عاماً. وتستند إسرائيل، في ممارساتها تلك إلى الأمر العسكري رقم 1500 الذي يعطي الجيش الحق في اعتقال أيّ مواطن فلسطيني، بصرف النظر عن عمره، مدّة 18 يوماً، من دون عرضه على المحاكمة، مع حرمانه من مقابلة محاميه أو واحد من عائلته، علماً أن المدّة المذكورة، وفق الأمر العسكري، قابلة للتجديد والمضاعفة. كذلك، يسمح الأمر رقم 101 بحبس أيّ مواطن لمدّة أقصاها عشر سنوات، إذا ما ثبتت مشاركته في تجمّع يضمّ عشرة أشخاص أو أكثر، تعتبره إسرائيل سياسياً، أو حتى المشاركة في توزيع ونشر مواد إعلامية محرّضة.

يواجه الأسرى الأطفال في السجون الإسرائيلية ظروف اعتقال لا تختلف عمّا يتعرّض له أشباههم الشباب وكبار السن (أ ف ب)

أيام الأَسر الأولى: مذكّرات كأنها الملح

تنهّد الأسير المحرَّر محمد أبو جلالة حين بدأ باستذكار أيّام اعتقاله الأولى، وهو الذي ترك موكب استقباله عام 2011، وتوجّه إلى البحر ليغتسل فيه ويترك مع مياهه المالحة سنوات السجن وذكرياته القاسية. يقول الرجل الذي أطلق سراحه في صفقة «وفاء الأحرار»، إن السلوك الإسرائيلي تجاه الأسرى منذ بداية الاعتقال وحتى نهاية شهور التحقيق، يكون

> يبدأ مسلسل تعذيب الأسرى منذ اللحظة الأولى لاعتقالهم

«دون الحيوانية»، إذ إنه ومنذ لحظة إلقاء القبض عليه، شرع أكثر من 20 جندياً في ضربه بأقدامهم وبأعقاب البنادق، حتى غاب بعد نصف ساعة عن الوعي. عقب ذلك، استيقظ في غرفة التحقيق، وقد تغيّرت ملامح وجهه من شدّة الركلات والكسور التي طالت كلّ أنحاء جسده. يتابع أبو جلالة الذي كان قد اعتُقل عقب تنفيذه عملية فدائية هاجم فيها عدداً من الجنود في مدينة القدس المحتلة عام 1990: «لا أحبّ تذكّر أيام الأسر الأولى، فقد تركت في داخلي ندباً وجروحاً لم يشفِني منها الزمن، إذ إن السلوك الحيواني الذي يمارسه جنود الجيش الإسرائيلي بحق الأسرى لحظة الاعتقال، لا تصفه الكلمات». ويبدأ مسلسل تعذيب الأسرى منذ اللحظة الأولى لاعتقالهم، حيث يعمد جيش الاحتلال غالباً إلى تنفيذ العملية في ساعات الفجر، مع ما يرافقها عادة من ممارسات صادمة، كالسحل والضرب المبرح وركل مناطق الجسم الحسّاسة، تمهيداً لإدخال الأسير في مرحلة التحقيق. إذ ينعقد طموح السجّان الإسرائيلي على أن تسهم صدمة الاعتقال في إرهاب الأسير ودفعه إلى الاعتراف بما ارتكب وبما لم يرتكبه. وإذا ما تجاوز المعتقَل اللحظات الأولى من دون إقراره بلائحة التهم، تبدأ معاناته مع مسلسل التحقيق غير المحدَّد بمدة زمنية والذي تمارَس خلاله مختلف أنواع التعذيب الجسدي والنفسي، ومحاولات الإسقاط. يقول أبو جلالة في حديثه إلى «الأخبار»: «حين اعتقالي كنت قد أصبتُ بعدد كبير من الكسور والطلقات النارية، وكان المحقّق في الأيام الأولى يغرس إصبعه في موضع الإصابة، فأغيب عن الوعي من شدّة الألم، ثمّ أستيقظ من جديد على وقع الماء البارد، وحينما أرفض التجاوب معه، يعيد الكرّة من جديد».

ولا تختلف ظروف التحقيق بين أسير وآخر كثيراً، إذ إن البروتوكول واحد، وهو ينصّ على ضرورة إجبار الأسير على توقيع لائحة الاتهام، والإدلاء بتفاصيل كثيرة عن رفاقه أو معلومات عن أشخاص في محيط سكنه. وفي الأغلب، يتجاوز كثير من الأسرى مرحلة التعذيب الجسدي، وخصوصاً المقاومين منهم، ليبدأ المحقّقون معهم مسلسل الإنهاك، من خلال وسائل تقليدية من مثل الحرمان من النوم والطعام والشراب لأيام متتالية، أو الشبْح وقوفاً أو تعليقاً، أو التقييد بالسلاسل الحديدية على الكرسي لأيّام أو لأسابيع. يقول أبو جلالة الذي ألّف كتاباً وكَتب مسلسلات إذاعية وثّقت تجربة السجن: «في نهاية المطاف، وبعد أسابيع التحقيق الطويلة أو شهوره المتتالية، يلجأ الاحتلال إلى أساليب غير تقليدية لانتزاع الاعترافات، أكثرها ما يكون نفسياً، ومنها محاولات الإسقاط والإغراء بالمال والنساء، أو التهديد بهدم منزل العائلة، أو قتل الوالدين».

بالنسبة إلى صاحب مسلسل «الخال» الذي كان يعمل حكيماً قبل اعتقاله مطلع التسعينيات، وقد شارف على إنهاء دراسته العليا يوم تنفيذه لعمليته الفدائية، فإن ممارسات الاحتلال تجاه الأسرى في السجون، تهدف إلى تدمير إنسانيتهم، وتحطيم روح الرفض لديهم، وهو الأمر الذي يدركه الأسرى جيداً، ما يدفعهم إلى مواجهته، عبر استغلال سنوات الأسر الطويلة في تنمية المعرفة والاطّلاع والثقافة، إلى جانب الاهتمام بالصحة الجسدية والروحية. يشرح الرجل الذي أضحى متخصّصاً في الشأن الإسرائيلي بعد خروجه من الأسر: «كنّا نعبّئ عبوات المياه البلاستيكية بالملح، ونلعب بها كرة القدم في وقت الفورة، يومها رأينا الضابط الإسرائيلي وأمر بسحب العبوات البلاستيكية منّا، ولمّا سألنا عن السبب، قال بلغة مستعلية، نريدكم ضعفاء، وعالة على مجتمعاتكم حين تخرجون، يجب أن ينهك السجن أجسادكم لا أن يبنيها». لكن فشل السياسة الإسرائيلية في تدمير الأسرى عقب خروجهم، يثبته الدور الذي أدّاه محرِّرو صفقة «وفاء الأحرار» الذين أضحوا قادة لأحزابهم، وصانعي قرار في فصائل المقاومة، أو خبراء في الشأن الإسرائيلي ومحاضرين في الجامعات الفلسطينية.

يوسف...

لا تختلف ظروف التحقيق بين أسير وآخر كثيراً، إذ إن البروتوكول واحد (أ ف ب)

وفيات

والدته سنيّة صاغيّة
شقيقه سَني صاغيّة وزوجته ريما الزين وأبناؤهما سامر ولانا ورامي
وعموم أهالي بينو وقبولا - عكّار
وأنسباؤهم في الوطن والمهجر
ينعون إليكم بشديد الحزن فقيدهم الغالي
أكرم عارف صاغية
(المسؤول السابق عن قسم الشرق الأوسط في مجلّة كورييه إنترناسيونال)
الذي وافته المنيّة في باريس حيث أُجريت له مراسم الدفن
سوف يقام قدّاس عن روحه في كنيسة سيّدة النياح، في المكحول، رأس بيروت، وذلك يوم السبت في 4 أيلول المقبل، الساعة الحادية عشرة.
من يتعذّر عليه الحضور بسبب الأوضاع الصحّيّة الراهنة يمكنه مشكوراً المواساة بالصلاة حيث هو/هي، أو الاتّصال على الرقم التالي: 70956200

إعلانات رسمية

إعلان

عن إجراء مناقصة عمومية على أساس الزيادة المئوية أو التنزيل المئوي بشأن إعادة تلزيم طباعة وتوزيع سلاسل الكتاب المدرسي الوطني الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء للمرة الثانية

يعلن المركز التربوي للبحوث والإنماء عن رغبته في إجراء مناقصة عمومية على أساس الزيادة المئوية أو التنزيل المئوي بطريقة الظرف المختوم لإعادة تلزيم طباعة وتوزيع سلاسل الكتاب المدرسي الوطني الصادرة عن المركز.

وذلك في تمام الساعة العاشرة من يوم الخميس في 2021/9/9 في الطابق الأول، قاعة الاجتماعات في المبنى الرئيسي للمركز في المدينة المهنية – الدكوانة.

يمكن للأشخاص المعنويين الراغبين في الاشتراك في المناقصة الذي تتوافر فيهم الشروط المحددة في دفتر الشروط الخاص بالتلزيم، الحصول على دفتر الشروط من قلم المديرية الإدارية في المبنى الرئيسي للمركز (الطابق الثامن) خلال أوقات الدوام الرسمي اعتباراً من يوم الخميس الواقع في 2021/9/2 لقاء دفع مبلغ قدره /2,000,000/ل.ل. مليونا ليرة لبنانية، يُسدد لقاء إيصال يضم إلى المستندات المرفقة بالعرض، هذا وبإمكان الراغبين الاطلاع على شروط التأهيل والمشاركة المنصوص عنها في دفتر الشروط قبل شرائه في مقر القلم المذكور أعلاه.

تقدّم العروض باليد إلى قلم المديرية الإدارية – الطابق الثامن في مبنى المركز التربوي للبحوث والإنماء – الدكوانة أو بواسطة البريد المضمون على العنوان التالي:

(المركز التربوي للبحوث والإنماء – خلف المدينة المهنية – الدكوانة ص.ب. 55264 – سن الفيل – لبنان).

وذلك خلال أوقات الدوام الرسمي، على أن ترد العروض الى المركز خلال مهلة أقصاها الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاربعاء الواقع في 2021/9/8.

31 آب 2021

رئيس المركز التربوي للبحوث والإنماء
بالتكليف
جورج نهرا
التكليف 708

إعـــــلان

تعلن مستشفى تبنين الحكومي عن إجراء مناقصة عمومية ثانية لزوم أعمال التنظيفات في المستشفى آخر مهلة لتقديم العروض الساعة الثانية عشر من تاريخ ٢٠٢١/٠٩/٠٦ على أن تفض العروض بتاريخ ٢٠٢١/٠٩/٠٧ الساعة الثانية عشر في مبنى المستشفى.

رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة
لإدارة مستشفى تبنين الحكومي
د. محمد علي حمادي

Book your
ADVERTISEMENTS
now in
Lebanese & International Press
and Social Media Platforms
لإعلاناتكم
في الصحف
ووسائل التواصل الإجتماعي
01 20 17 40
frayhamedia
info@frayhamedia.com
فريحة
Frayha
MEDIA s.a.l.
Ashrafieh, Mar Mitr, Next to ABC

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
هاتف 01-759500 واتساب 71-513571 فاكس 01-759597

فكر اقتصادي

حسن بوكرين: خطّة لخروج المجتمعات العربية من التبعيّة والتخلّف

عبد الله محي الدين *

يمكن النظر إلى كتاب حسن بوكرين «السُبل والمُنى في صناعة الفقر والغنى» (مركز دراسات الوحدة العربية) كمحاولة جدّية لتقديم مقترحات للخروج من حالة التبعيّة والتخلّف في دول العالم عامّة، وفي دول العالم العربي خاصّة. تكمن أهميّة هذا الكتاب (المستند إلى أكثر من 359 مرجعاً) في كونه:

● يُظهر جوهر النيوليبراليّة من خلال فلسفتها وممارستها في أرض الواقع.

● يتناول في فصوله السبعة الأبعاد الأساسية التي استندت إليها الرأسمالية في صناعة الفقر والغنى على الصعيد العالمي.

● لا يكتفي بمحاجّة النيوليبراليين فحسب، بل أيضاً أولئك الذين كانوا من مناهضيها وارتكبوا في أحضانها تحت مسمّيات وعناوين وذرائع مختلفة.

● لا يكشف عورات الرأسماليّة فقط، إنّما يقترح الحلول للأزمات التي خلقتها.

قدّم للكتاب المفكر والباحث علي القادري؛ الذي يشير إلى أنّ الفكر المهيمن على الدراسات الاقتصادية ينطلق، في العادة، من فلسفة وضعيّة تُضفي على نفسها صفة الحيادية العلميّة والصرامة. ويقول إنّه إذا ما قيّمنا ظروفنا الاقتصادية ومدى تفاعل أزماتنا مع هذا الفكر اللاحيادي واللاصارم، لوجدنا أنّ المأساة الماثلة للعيان ليست إلّا نتاجاً له. فـ«نيوكلاسيكيّة» هذا الفكر (أداته الأيديولوجيّة) شكّلت سلاحاً ضدّ التنمية في وطننا العربي كما في العالم أجمع.

ويعتبر القادري أنّ في هذا الزمن الذي جُوّفت فيه العلوم الاقتصادية، يأتينا الدكتور حسن بوكرين «ببحث مفعم بالدقة العلمية الحقيقية المتكئة على قراءات تاريخية وفلسفية في سبر النظرية التنموية، توّهله ليكون كتاباً تدريسيّاً بديلاً للهراء النيوكلاسيكي الذي يُدرّس في جامعاتنا العربيّة».

يستهلّ بوكرين فصله الأول، بدراسة ظهور مؤسّستين رئيسيّتين وتطوّرهما: الدولة والسوق. يعتبرهما مركز القوة في المجتمعات الحديثة، خلقهما الإنسان لكنّهما لا يمثّلان أكثر من أدوات يمكن استخدامها من جانب صانعيها لتحقيق أهداف وغايات محدّدة. يشرح كيف برزت الطبيعة الطبقيّة لأصل الدولة باعتبارها تعبّر عن دولة الطبقة الأقوى والأكثر هيمنة اقتصادياً، وكيف استولت النيوليبرالية على جهاز الدولة، واستخدمت المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لفرض خياراتها وتحقيق مصالحها.

ويدحض الكتاب الفكرة التي تسعى النيوليبراليّة للترويج لها باعتبار الأسواق حالة مثاليّة للفرديّة، فيبيّن كيف أنّ حصص الدخل لفئتَي الـ 10% و1% من السكان الأكثر ثراءً، قد ازدادت، في جميع دول منظمة التعاون والتنمية، على مدى فترة تطبيق النيوليبراليّة بين 1980 و2012.

الديمقراطية في الحكومة: قوة صنع السياسة

يرى بوكرين أنّ مفهوم السيادة في المجال السياسي ليس سوى وسيلة لتحقيق المساواة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتحسين الرفاهية العامّة لجميع السكان، وأنّ مسؤوليّة الناس هي التأكد من أنّهم يحصلون، بالفعل، على الحكومة التي يستحقّونها.

يؤكّد المؤلّف أنّ السياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة ليست محايدة أيديولوجيّاً، وتمّ تصميمها، في الأصل، للحفاظ على مصالح الطبقة المسيطرة، وأنّ «مجموعة المصالح النيوليبرالية» سيطرت على الحكومة؛ من وول ستريت، ومجمع الأمن العسكري، إلى الأعمال الزراعيّة، والصناعات الاستخراجيّة ومتبرّعي الحملات الانتخابيّة، فهم من ينتخب مجلسَي النواب والشيوخ، ويُعِدّ معظم مشاريع القوانين التي تُعرَض على الكونغرس الأميركي ويوقّعها الرئيس.

ويستشهد بالإجابات التي قدّمها الاقتصادي جوزيف ستيغليتز الحائز جائزة نوبل، إذ يشير إلى أنّ جميع أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي ومعظم أعضاء مجلس النواب هم، فعلياً، من فئة الـ1% الأعلى (لدى وصولهم)، ويتمّ الاحتفاظ بهم في السلطة من خلال المال. هؤلاء يعرفون، أنّهم إذا خدموا جيداً نسبة الـ 1% (التي ينتمون إليها)، فسوف يُكافأون لدى مغادرتهم مناصبهم.

ويخلص إلى أنه لا يمكن الخروج من هذه الدوامة من دون اللجوء إلى الديمقراطية المباشرة من خلال عملية يقوم بها المواطنون باتخاذ القرارات جماعياً في ما يتعلق بجميع الأمور التي تهمّ مجتمعهم سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني.

الثروة الخاصّة والدين العام

يجادل المؤلّف بأنّ السؤال الحقيقي المطروح الآن هو: هل لا نزال نرغب في تجربة اقتصاد السوق والديمقراطيّة البرلمانيّة على مدى قرنين آخرين، أم يجب البحث عن طرائق بديلة لتنظيم نظامنا الاقتصادي؟ للإجابة عن هذا السؤال المركزي، يقدّم بوكرين اقتراحه لتحسين رفاه جميع أفراد المجتمع، المتمثّل ـ علي خلاف الاعتقاد السائد ـ في تدخّل أكبر للحكومة. مصلحة القطاع الخاصّ ـ والمجتمع ككلّ ـ هي في تطوير قطاع عامّ قوي وقادر، ليس على توفير القانون والنظام فحسب، وإنّما على تأمين الخدمات الاجتماعيّة والسلع العامّة الضروريّة للنمو والازدهار والمساواة.

مسألة أخرى بالغة الأهميّة يتطرّق إليها الكتاب، في هذا الصدد، هي العلاقة بين الثروة الماليّة الخاصّة والدين العام، حيث نجد أنّ الزيادة في الدين العامّ تؤدّي منطقيّاً إلى زيادة في الثروة الماليّة الخاصّة. وبالمثل، عندما تقوم الحكومة بجمع الضرائب، يفقد الوكلاء الخاصّون بعضاً من دخلهم، بحيث تسحب، عن طريق الضرائب، جزءاً من النقود من القطاع الخاصّ، ما يؤدّي إلى جعل الحكومة في حالة عجز. من الواضح أنّ القطاع الخاص سيكون أكثر فقراً إذا قررت الحكومة أن لا تكون في حالة عجز عن طريق سحب نقود

> السياسات الاقتصادية والاجتماعية ليست محايدة أيديولوجياً، بل صُمّمت للحفاظ على مصالح الطبقة المسيطرة

أكثر مما كانت تضخه في الاقتصاد خلال فترة معينة.

التوظيف الكامل مقابل الندرة

يناقش بوكرين مفهومَي الندرة والتوظيف الكامل، حيث يُعتبر مفهوم «الندرة» مفتاحاً رئيسيّاً للبيرالية المحافظة، لجهة تبرير وتفسير آليات تحديد الأسعار في أسواق البضائع والخدمات والمستويات العالية في أسعار الفائدة وقيمة النقود وتوزيع جميع الموارد، بما يعفيها من إعطاء شرح لمشكلة اللامساواة في توزيع الثروة والدخل، واستخدامها لتبرير كلّ العلل في المجتمع من جوع وسوء تغذية وتشرّد وأمية وكلّ مظاهر الفقر الأخرى.

ويشير المؤلّف إلى أنّ «مشكلتنا الاقتصاديّة» تكمن في البطالة لا في التضخّم، ويتوجب على الحكومات أن يكون لديها التزام قانوني لحلّها، وليس فقط التزاماً أخلاقياً.

أمّا بالنسبة إلى التوظيف الكامل، فيرى المؤلّف أنّ اعتقاد مارتن فيلدشتاين بأنّ الاقتصاد الأميركي في وضعيّة التشغيل الكامل، استناداً إلى ارتفاع الأجور المتسارع، هو اعتقاد زائف. لأنّ وجود 15 مليون شخص على استعداد للعمل لا يعني أنّهم يستطيعون الحصول على وظيفة، إلى جانب 6 ملايين شخص إضافي يعملون بدوام جزئي، لكنّهم يرغبون في العثور على وظيفة بدوام كامل. ومفهوم التوظيف الكامل لم يتمّ تحقيقه، وكان العمل جارياً على الدوام لخفض نسبة البطالة إلى حدّ ما، من دون القضاء عليها. ومنذ أوائل ثمانينيّات القرن الماضي، صار الاتجاه السائد في أسواق العمل الكنديّة والأميركيّة يتجلى بنموّ أسرع في التوظيف في المهن ذات الأجور العالية، والمنخفضة مقارنة بالمهن ذات الأجور المتوسّطة، ما ضاعف من اللامساواة في توزيع الدخل.

يعتبر بوكرين، أنّ التوظيف الكامل ليس أمراً صعب الإنجاز إذا كان جزءاً من برنامج حكومة تتحالف مع الطبقة العاملة، ويرى أنّ الهدف الشامل لاستراتيجيّة التوظيف الكامل لا يمكن أن يكون من خلال اعتبار الدولة الملاذ الأخير في التوظيف، بل من خلال عمليّة تغيير في توزيع الدخل والثروة لمصلحة الطبقة العاملة. ويقترح أن تلجأ الحكومة إلى هذا الخيار من خلال:

* التشجيع على إنشاء المؤسّسات الإنتاجيّة المملوكة من العمال والمساهمة في إنتاج بضائع مفيدة للاقتصاد والمجتمع.

■ احتفاظ الدولة لنفسها بشبكة واسعة من المؤسسات العامّة التي تُعتبر ركيزة استراتيجيّة التوظيف الكامل، من خلال تركيزها الأساسي على توفير إدارة السلع العامة والخدمات الاجتماعيّة إلى جانب العمل في الصناعات والقطاعات الأخرى.

ويخلص المؤلّف هنا، إلى أنّ الدول الصناعيّة المتقدّمة اختبرت استراتيجيّتَي التدخّل والسوق الحرّة، وتبيّن أنّها أزدهرت في ظلّ تدخّل الدولة وشهدت سنواتها المجيدة، وتراجعت وانتجت البؤس البشري عندما أصبحت قوى السوق غير مقيّدة.

أمّا حول الابتكار، الملكيّة، والتقدّم، فيرى المؤلّف أنّ للابتكار تأثيراً كبيراً على التقدّم الاقتصادي. وإنّه ليس وليد شخص واحد، إنّما هو تراكم في المعرفة والبناء على تجارب من سبقوا، بمعنى أنّ الأفكار تُبنى اجتماعيّاً ويُعاد تعريفها على مدى فترة زمنيّة طويلة. كما أنّ هذه الاختراعات كانت، على الدوام، بتمويل من الحكومات التي قامت، ودام هذا النوع من التدخّل لقرنَين من الزمن، وتكرّر الأمر أخيراً مع عمليات إنتاج اللقاحات خلال جائحة كوفيد-19. أمّا في ما يتّصل بمسألة الحقوق الفكريّة، فلم تكن مطروحة إلّا في أوائل القرن التاسع عشر، أي مع ظهور أيديولوجيّة السوق الحرّة.

وإذا كان الابتكار هو مفتاح التقدم، ولكي يكون هدفه التقدم والحياة الأفضل لجميع أفراد المجتمع، يجب أن لا يترك لأهواء رواد الأعمال الباحثين عن الربح. بل يجب أن يكون الإنتاج وتوزيع المعرفة أو نشرها مسؤوليّة اجتماعيّة ومهمة جماعيّة يجب أن تقوم بها الدولة ذات السيادة.

يناقش المؤلّف في الفصل السادس موضوع التخلّف الصناعي والتجارة الدوليّة والتمويل، فيرى أنّه على الرغم من أهمية الثورة الصناعيّة واعتبارها لحظة حاسمة في تاريخ أوروبا، غير أنّ التطوّر التكنولوجي اللاحق في المجال العسكري هو الذي مكّن الدول الأوروبيّة، وكان حاسماً في التوسّع الإمبريالي.

ومن جهةٍ أخرى، يعزّز المؤلف وجهة نظره بأهميّة دور الدولة من خلال النموذج الكوري الجنوبي حيث لعبت الدولة الدور الحاسم في عمليّة تحديد أهداف التصنيع وإدراج الأدوات التي ستتمّ استخدامها وتحديد الفترة الزمنيّة اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

أمّا بالنسبة إلى قوة التمويل في فرض نظام التجارة الدوليّة، والمعبّر عنه بميزان المدفوعات الذي يشهد دائماً عجزاً في الدول النامية، فشكّلت شروط التجارة الخارجيّة الحجّة المركزيّة لمدرسة التبعيّة، كي تفسّر أسباب إعاقة محاولات التنمية.

وتمّت إعادة تأكيد هذه المسألة، في بداية القرن الحادي والعشرين، من قِبَل دراسة للأمم المتحدة، وهكذا علقت معظم الدول النامية في أزمة الديون السيئة السمعة.

في الفصل الأخير، يتناول المؤلف آثار التصنيع على الأزمة البيئية، فيرى أنه ترتّب على النشاط الصناعي والإنتاج الزراعي واستخراج الموارد من باطن الأرض، اللجوء إلى التكسير الهيدروليكي واستخدام المواد الكيميائيّة، وهذه الآثار يعتبرها رأس المال من الملوّثات الخارجيّة ذات الكلفة على المجتمع، والتي يتوجّب النظر إليها كجزء من الحياة.

كلمة أخيرة. مؤلّف حسن بوكرين هو، بلا ريب، عمل أكاديمي وبحثي في الدرجة الأولى، لكن يمكن اعتباره عملاً مرجعيّاً لكلّ دارسي الاقتصاد السياسي والتنمية، وللمناضلين العاملين من أجل تطوّر مجتمعاتهم ومساعدتها على الخروج من حالة التبعيّة والتخلّف.

* أستاذ مساعد في الجامعة اللبنانية ـ معهد العلوم الاجتماعية

رادار

درّة التاج الإعلامي لوليّ العهد السعودي

«العربية» تشدّ الرحال إلى الرياض

زكية الديراني

«لن نترك أحداً في دبي، وسنأخذ جميع الموظفين إلى الرياض»، بهذه العبارة أعلن المدير العام لقناة «العربية» ممدوح المهيني أوّل من أمس أمام موظفي الشاشة الإماراتية إلى الرياض. بعد قرابة 18 عاماً من تمركز القناة السعودية في الإمارات، قرّر السعوديون نقلها نهائياً إلى الرياض لأسباب سياسية في الدرجة الأولى. رغم أن الموظفين (يصل عددهم إلى المئات)، لم يكونوا بعيدين عن أجواء هذا الانتقال، إلّا أنّ القلق والحيرة سيطرا عليهم خلال اجتماع المهيني، فيما ظلّ السؤال الأبرز: إذا كانت الشبكة قد انطلقت منذ سنوات بعملية «السعودة» في دبي، فكيف سيكون الأمر عليه في الرياض؟

قبل حوالى ثلاثة أشهر، أعلن عبد الرحمن الراشد أحد مؤسّسي القناة ومديرها السابق (بين 2004 و2014 ثم عاد أخيراً إليها)، أنّ «العربية» ستنتقل قريباً إلى الرياض. واوضح الإعلامي السعودي الذي يتحكّم بقرارات الشبكة من بعيد ويدير قناة «الشرق» (بلومبيرغ العربية) أيضاً، أن قرار الانتقال «جاء بعد التطوّر الاجتماعي والثقافي الذي تشهده السعودية، ما سيتيح للعاملين غير السعوديين حرية التنقل والحركة والمعيشة، إضافة إلى إصلاحات السوق وقوانين العمل التي ستسهّل للقناة استقدام الموظفين من الخارج». هكذا، مهّد الراشد، المقرّب من دوائر القرار السعودية، لقرار مغادرة الإمارات نهائياً وجاء بمثابة إبلاغ للإماراتيين به. في هذا السياق، بات معروفاً أن خلافات انتقال «العربية» إلى الرياض متشابكة، تشوبها «خلافات» في وجهات النظر بين السعوديين والإماراتيين تطال الإعلام وبعض الملفات السياسية. فالصراع واضح بين «الأخوين» الخليجيين على استقدام أكبر عدد من المؤسسات الإعلامية لتلميع صورتهما، وتمهيداً لخططاتهما السياسية ضمن بروباغندا توضع وتنفّذ حرفياً. ورغم تراجع أداء «العربية» في السنوات الماضية إثر الحروب في العالم العربي ودعمها بعض الجماعات «الإرهابية»، لكن الصراع الخليجي على الشبكة لم يتراجع، لأنها الأشدّ منافسة لـ «الجزيرة» القطرية. وكانت «العربية» رأس حربة إماراتية سعودية ضد قطر، خلال مرحلة الخلافات.

في هذا السياق، تلفت مصادر لـ «الأخبار» إلى أنّ ممدوح المهيني أعلن أمام الموظفين بدء التحضير للانتقال إلى الرياض على ثلاث مراحل متتالية، على أن ينطلق من استديوات «العربية» في الرياض، تقديم نشرات الأخبار، كخطوة تمهيدية نحو تعزيز ذلك المكتب الذي جُهّز من الناحية التقنية واللوجستية ليخرج على الهواء مباشرة بنشرات أخبار وملاحق إعلامية. وتلفت المصادر إلى أن السعودية التي تملك في الأساس مكتباً في الرياض، تضع نصب عينها استقدام «العربية» إلى وطنها

> التحضير للانتقال سيتمّ على ثلاث مراحل متتالية بدءاً من الشهر المقبل

الأم. واستكمال مرحلة «سعودة» الشبكة بعدما بدأ بها السعوديون قبل سنوات وأدّت إلى الاستغناء عن عدد كبير من الموظفين العرب متعدّدي الجنسيات. من جانبه، يخشى موظفو «العربية» قرار ترك دبي، خاصة أن الحياة المعيشية والاجتماعية في الإمارات تختلف كلّياً عن تلك في الرياض. ويوضح الموظفون أن العاملين (تقنيين وصحافيين)..حصلوا على تطمينات بعدم الاستغناء عنهم عند الانتقال إلى السعودية، لكن هذا الكلام لم يشفِ غليلهم، لا سيما أنّ «العربية» شهدت نفضات عدّة في السابق أدت إلى توظيف سعوديين في مختلف القطاعات. عامل الخوف سيطر على اللبنانيين الذين يعيشون هاجس الخلافات السياسية بين بيروت والرياض، وما نتج منها من تصفية عدد من الموظفين يومها، لحقها إغلاق مكتب «العربية» في بيروت عام 2016 وتسريح جميع الموظفين لأسباب سياسية بحت، قبل أن تعود «العربية» وتتعاون مع فريق عمل متواضع من بيروت لتغطية الأخبار.

في المقابل، توضح المعلومات لـ «الأخبار» أنه رغم الإغراءات والتسهيلات التي قدّمتها الإمارات لإبقاء «العربية» تحت جناحيها، إلا أنّ السعوديّين رفضوا تلك الخطوة. حتى إنّ القائمين على «المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق» (ضمنها «الشرق الأوسط»، mbc، مجلة «سيدتي»، قناة «الشرق للأخبار»، وصحيفة «الشرق الأوسط»...) لم يشعروا بالرضى عن أداء الشبكة، خصوصاً عند مقتل الصحافي جمال خاشقجي (1958 ـ 2018) في تركيا والفشل في تغطيته إعلامياً. هذا الأمر «أغضب» الديوان السعودي الذي اعتبر أن «العربية» مقصّرة تجاه قضية أودت بـ«سمعة» ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، في مقابل نشاط قناة «الجزيرة» لفضح الجريمة. أضف إلى ذلك تمسّك الديوان بقرار «مشروع نيوم» الإعلامي والسياسي الذي يهدف إلى تحويل الرياض إلى مدينة إعلامية أسوة بالإمارات.

على الضفة الأخرى، عند انتشار خبر انتقال «العربية» إلى الرياض، بدأ التساؤل حول مصير شبكة mbc التابعة للقناة. قبل عامين تقريباً، وقّع الأمير بدر بن عبد الله بن فرحان آل سعود رئيس مجلس إدارة مشروع «المدينة الإعلامية» عقداً مع mbc لانتقال القناة إلى الرياض. لم يخرج «الدخان» الأبيض لانتقال الشبكة، لكن التحضيرات بدأت تُطبخ بهدوء بعيداً عن الأضواء. وفي تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، افتتحت mbc استديو جديداً لها في الرياض حيث بدأ البثّ بفقرة من البرنامج الصباحي «صباح الخير يا عرب» (يتولّاه عدد من المقدّمين) الذي انطلق بحلّته الجديدة. لكن لم تتوسّع بعد خطوة انتقال mbc إلا بعد استكمال انتقال قناة «العربية» التي تعتبر أولوية لوليّ العهد على اعتبار أنها تعزّز حضوره السياسي.

تحية

الحضور الأخضر

(إلى ليليان عطاالله)

نجيب نصر الله

صديقتي،

ساكون شفافاً وأقول إنّي تردّدت طويلاً قبل أن أعزم على الكتابة. وحين خُيّل لي، وكان ذلك بعد لأي مضنٍ، أنّي نجحت، في تجاوز تردّدي وعبور شراكه، وقعَ ما فاتني حسبانه، إذ اكتشفت أن فرحي بتجاوز التردّد، أو لأقُل نجاحي في الالتفاف عليه، لم يكن في محلّه أبداً. بل مجرّد وهم من أوهام الإنسان، وما أكثرها في هذه الأيام. فالموضوع، وخلافاً لما ظننت بدايةً، كان أعقد من التردّد المألوف وأشقّ منه. فكان عليّ نسيان ما كابدته، ولم يكن بقليل، والعودة إلى النقطة التي سبقت اعتزام الكتابة وربّما إلى ما قبلها. وأظنكِ تعرفين، أكثر مني، معنى المحاولة من جديد، وما يرافقها أو يتخلّلها من مصاعب سبق لنا تناولها في غير حديثٍ ومناسبة. فمرارة الإخفاق لا تطاق، وآثاره لا تُمحى بسهولة، وإن فعلت، فلا بد من أن تترك ما يُذكّر به. لكن، وحيث أن التحدّي لا يقابل إلا بتحدٍّ لا بقلّ عنه بل يزيد، قرّرت، هذه المرّة، أيضاً، أن أعمل بهدي ما أخذته عنك من دروس الإصرار والمعاندة، لا لأكون عند حسن ظنك وحسب، وهذا هدفٌ دائم لا شكّ فيه، بل لأُريكِ حقيقة إضافاتك التي تسرّبت إلى طبقات الروح وتلافيف القلب وسكنت الأعماق والدواخل. وعليه، لم أجد بدّاً من قبول التحدّي واستئناف ما امتنع عليّ قبل قليل. وهنا، ومن جديد، برز تحدٍّ لا تقلّ صعوبته عن صعوبة التردّد وإنّما ضاهاه في الثقل والمشقّة: أأكتب لليليان أم عنها؟ وأيهما هو الأسهل؟ والسؤال هنا، ليس عن قدرة التعبير عما يجيش في الخاطر أو يعتمل في الوجدان، فهذا ممّا لا مشكلة فيه، وتدبّره من أسهل ما يكون. ففي الخاطر الكثير من المكنونات وأغلبها مما لم يُقل بعد، أما الوجدان فعامر وفيه من الحبّ وفائض المشاعر ما لا ينضب. بل عن تأثيرات الإجابة، هذا إن تيسّرت، على الروح المسكونة، والحنايا المزدحمة والشغاف العابقة. فآثار إقامتك ما زالت على حالها الذي خبرته، بل وراسخة رسوخ اللّقاء الأول الذي لم أزل، وبرغم مرور الوقت، أحرص على استعادته في كلّ آن وحين، خصوصاً حين تضيق بي الأحوال، وما أكثر ما صارت تضيق بي بعيداً عنك يا ليليان. وهو اللقاء الذي أوجب نفسه بالضد من «المسلّمات» البليدة، فضلاً عمّا ظهر لنا لاحقاً من حقيقة أن إمكانية تفاديه أو تجنّبه كانت مستحيلة لا لكثرة المشتركات وعمقها فحسب، بل لما هو أبعد من ذلك بكثير. صحيحٌ أن لقاءنا تأخر لكن المهم كان في أنه تمّ، وبتمامه في صباح «جونية» الخريفي ذاك، وعلى مقربةٍ من خليجها، أوقدت ناراً عاتية لا تخبو إلا لتتأجّج، ولا تشتعل إلا لتردّ الصّقيع اللّابث أو الزاحف.

> هذه المرّة، لن تشاركيني في احتفال ميلادك، أو في قطع قالب الحلوى المزيّن بصورتك

وهنا، أصارحك، أنّ صعوبة السؤال وامتناع الإجابة، لم يلبثا أن فرضا نفسهما وأجبراني، مرة جديدة، على... التراجع، والسقوط، مجدداً، في حبائل التردّد اللّعين إيّاه، ذاك الذي لا يتراجع إلّا ليتقدم والذي ما انفك، في خفية عنا، ينسج خيوطه الغليظة. أما المفاجأة التي لم أفكّر فيها ولم أتوقّعها، فكانت في اكتشاف بداهة وحقيقة أن الكتابة لك هي كتابة عنك. لكن المؤسف أن بداهة وبساطة الحقيقة هذه التي غابت عني، وخلافاً لما أملّت وتمنيت، لم تنسحب على المهمة، بل جاءت لتفاقم من صعوباتها. فلو كانت الكتابة لك حصراً لكان ذلك متيسراً، خصوصاً أنّ هناك، في سوابق الكتابة إليك أو عنك، ما يساعدني وينقذني. فضلاً عن يقيني المجرّب في أنك، وكما هي عادتك معي، ستتسامحين مع عجز الكلمة وفشل العبارة وإخفاق الجملة لا لسبب إلا لمعرفتك بصدق الرّغبة وحرارتها، وعظيم الحب ونُبله، وديمومة الشوق والاشتياق. أمّا الكتابة عنك، فهي الأخرى مما يمكن تدبّره، خصوصاً أن فائض رسوليتك وآثار حضورك في كل المساحات أو الفضاءات التي تسنى لها لقاءك أو ملاحظتك، توفّر ما لا ينضب من القول والتعبير. أمّا الكتابة عن الاثنين معاً، أي عنك ولك، فيرقى إلى مرتبة المُحال، ولا أظنّني بقادر على تحدي المحال. فلا القلم بقادر ولا الخيال بحاضر ولا القلب بمستعد. إنّها لمُعضلة فعلية ولا حلّ لها إلا بالتواضع وارتضاء المُتاح، وهو ما سأفعله آسفاً ومرغماً، مع وعد التعويض في أقرب فرصة ممكنة. لذلك، وأمام يقين العجز، وحتى لا أفوّت فرصة اللقاء ومناسبته، أجدني ملزماً بتكرار بعض ما تعرفينه، وبعض ما وصلك مني في غير مناسبة، فكأنني بالأيام لا تمضي. وكأني بك، كما كنت دائماً وأبداً، حاضرة بيننا ومعنا ولنا، حاضرة، بالحب الذي ميّزك، والغيريّة التي طبعتك، تنفخين الأمل في هذا الصديق، وتشحذين همّة تلك الصديقة، تكفكفين دموع من خانه الحظ أو كسرته الظروف، وتُواسين من عاكستها الموهبة وأتعبها الانتظار... ولا ترتاحين إلّا حين تنجحين في جعلنا كما تشتهين لنا أن نكون، سعداء، أقوياء، ممسكين بزمام أمورنا. وحينها فقط كان وجهك يضيء، بابتسامة لا تُنسى، فتنسحبين من غير أن ترفعي ناظريك عنّا لعلمك بحاجتنا المستمرة إلى حنوّ قلبك وعطف روحك، وهي حاجات لا غنى لصديق عنها. وكل ذلك بصمتٍ رسولي، يقتصر وجوده على ما وصلنا من سير الثوّار المؤكدة، أو أخبار القديسين المزعومة.

أعلم أنك هذه المرة أيضاً لن تشاركيني، ومعي الأصدقاء، في احتفال ميلادك، أو في قطع قالب الحلوى المزيّن بصورتك. وأعلم أيضاً أن ذريعتك هذه المرة ستكون أقوى مع تردّي أحوال البلد وفقدان البنزين وندرته، لكن من المهم أن تعلمي أن ذخائرك حاضرة ومنثورة هنا وهناك وهناك، في الشوارع والحانات، على النواصي وتقاطعات الطرق، في الروائح وغناء العصافير، في الأماكن التي عرفتك وتلك التي فاتها أن تعرفك... وهو ما نعيشه مع كل إشراقة شمس وولادة قمر وارتفاع نخب ولقاء عاشقين وتفتّح زهرة وابتسامة صبيّة ورفرفة جناحين في مستهل الطيران. يبقى أن أكرر القول إن مقعدك في الـ «كازابلانكا» ينتظرك وكذلك الحال مع كأس الفودكا الذي اشتاق إلى لثم شفاهك العذبة وتذوّق رحيق لعابك الطيّب. لذلك، أراكِ عائدةً لا محالة، وستجديني أنتظرك في المكان الذي رعى صداقتنا وحضن لقاءاتنا، وهو المكان الذي لن أغادره ما حييت. وهذه المرّة، أعدك أن أنتظر وأنتظر من غير تأفّف، بل وأعدك ألا أملّ من الانتظار... مهما طال.

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 1 ايلول 2021 العدد 4426

صورة وخبر

أُقيم أخيراً مهرجان Janmashtami الذي يحتفل به الهندوس حول العالم، تكريماً للإله «كريشنا». غصّت شوارع كالكوتا ومومباي وغيرهما من المدن بالمشاركين الذين ارتدوا ملابس زاهية. يشهد الحدث أنشطةً منوّعة وطقوساً خاصّة بالمناسبة، على رأسها العروض الراقصة والألعاب الحماسيّة. على الرّغم من كثرة الروايات المرتبطة بـ «كريشنا» في الهندوسية، لكنّ جميعها تتّفق على أنّه «أفتار» لـ «فيشنو» (الإله الأعلى). كما يُعتقد أنّه كانت له 16 ألف زوجة ومات عندما أصابه صيّاد عن طريق الخطأ في قدمه بسهمٍ مسموم (إندرانيل موخرجي ـ أف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

إسألوا الدموع!

ما دامَ الحنانُ كلُّه، والخوفُ كلّه، واليأسُ كلّه،
والأحلامُ كلّها، والدموعُ كلُّها وكلُّها طالعةً من
قلوبِ قائِليها
فإذنْ مَن يُفسّرُ لي
كيفَ أنّ أصعبَ ما في الأمور
معرفةُ: ما الذي يجعلُ من الدموعِ أنخاباً
ومِن الغصّاتِ موسيقى
ومنَ الكلماتِ الرخيصةِ شعراً؟...
: وحدها الدموعُ تَعرف.

طريق

للعثورِ على طريقٍ آمِن
كان لا بدّ لي مِن أن أُحطّمَ البوصلةَ، وأحرقَ
الخريطة، وَ أصيرَ أعمى.
على الخريطةِ إيّاها (على هذه الخريطةِ البالية)
ما من طريقٍ إلّا وتقودُ إلى مقبرة.

«تطاردني ذكرى ليست لي» عرضٌ في الهواء الطلق

تواصل «متروبوليس» تقديم أفلام في الهواء الطّلق في سنّ الفيل ضمن «ملاذ ـ واحة تشاركية لتجاوز الشقاء معاً». هكذا، سيكون الجمهور، غداً الخميس، على موعدٍ مع فيلم «تطاردني ذكرى ليست لي» (30 د) لبانوس أبراهاميان. الشريط أشبه بمقالة سينمائيةٍ تعتمد على التقاليد الشّفويةِ والتاريخ التأمّلي والخيال المناخي، في محاولةٍ لاستكشاف الصّدمات الماضيةِ والمستقبل المجهول في الأجساد والهياكل والأماكن التي ساعدت على إنشاء و/ أو السكن داخل وحول مرفأ بيروت ومنطقة الحجر الصحي في المدينة. من خلال سردٍ شبه روائي، يسلّط الفيلم الضوء على كيفية ترابط النمو الاقتصادي والتدهور البيئي وترسيخهما في الظلم الاجتماعي والبيئي.

غداً الخميس ـ س: 21:00 ـ سن الفيل ـ للاستعلام: www.togetherwetap.art

«ريف» 2021: أمل يزهر من عكّار

أعلنت إدارة مهرجان «ريف ـ أيام بيئية وسينمائية»، في بيان، إطلاق النسخة الثالثة من الحدث في القبيات بين 9 و13 أيلول (سبتمبر) الحالي، على أن تنقسم الأنشطة بين «معمل الحرير» و«طاحونة سماحة» وموقع «أفلامنا».

في ظل الظروف الاستثنائية التي تهزّ لبنان عموماً، جاءت حرائق الغابات في القبيات ووادي عودين وأكروم ووادي جهنم كصاعقة تقلب كلّ المعطيات، وصولاً إلى انفجار التليل. على الرغم من الظروف المأساوية، شعر القائمون على الحدث الأوّل من نوعه في لبنان والعالم العربي بمدى الحاجة إلى «ريف» كتظاهرة تؤكد «التزامنا الأخلاقي تجاه مجتمعنا ودورنا في المقاومة الثقافية والبيئية في لبنان».

يتميّز البرنامج بالغنى، فيما ستكون أزمة النفايات الموضوع البيئي المركزي للقاءات، وسيتم تناوله «بطريقة إبداعية من خلال رحلات تنظيف الغابات وورشة عمل للرسوم المتحرّكة ستُنتج فيلماً قصيراً مع شباب من المنطقة. وهناك أيضاً مسابقة أفلام قصيرة عن النفايات...». إلى جانب هذه المحطات، سيتخلل اللقاءات وعروض الأفلام، سوق المنتجات المحلية مع سهرة تذوّق الأطباق القديمة، يقدّمها الراقص ألكسندر بوليكيفيتش.

حصّة الموسيقى وافرة أيضاً، إذ ستُحيي الفنانة اللبنانية جاهدة وهبي (الصورة) حفلة الافتتاح، على أن يُختَتم الحدث بسهرة مع فرقة الموسيقيين الشباب «لامي كونسرفتوار».

تزامناً مع الأنشطة الحضورية، يقدّم «ريف» برنامج أفلام مدّته شهر على منصة «أفلامنا»، يتمحور حول الأساطير والمعتقدات في البيئة العربية الريفية، وفي «المجتمعات التقليدية التي تشبهنا مثل تركيا وإيران والمكسيك وبعض البلدان الأفريقية».

على خطٍّ موازٍ، ستُطلق مسابقة أفلام قصيرة عن موضوع النفايات للسماح بالتصويت العام على جائزة الجمهور. أما الجوائز الأخرى، فستُمنح خلال المهرجان من قبل لجنة التحكيم المكوّنة من مديرة «سينما متروبوليس» هانيا مروة، المخرج أمين درة والخبير البيئي زياد أبي شاكر.

«ريف، أيام بيئية وسينمائية»: من الخميس 9 إلى الإثنين 13 أيلول ـ «طاحونة سماحة» و«معمل الحرير» (القبيات ـ عكار/ شمال لبنان) وعبر موقع www.aflamuna.online

دعوة للتسكّع مع أنطوان بولاد

تحت عنوان «تسكّع في ذاكرة بيروت»، يقيم الشاعر اللبناني الفرنكفوني أنطوان بولاد (الصورة)، يوم الاثنين المقبل، لقاءً في مكتبة بلدية بيروت العامة في مونو (الأشرفية). وفيه، يدعو الراغبين إلى «اكتشاف الجانب الخفي» للحيّ الذي أمضى فيه طفولته، من خلال الحديث عن كتابه «طريق الشام» الصادر عن «دار الساقي» بالفرنسية في عام 2007. لطالما أصرّ أحد أبرز الشعراء اللبنانيين الذين كتبوا قصائدهم بلغة موليير على البقاء في بلده الأم، فيما ترك المكان أثراً بالغاً على مناخات روايته وشعره.

«تسكّع في ذاكرة بيروت»: الاثنين 6 أيلول (سبتمبر) الحالي ـ الساعة الرابعة بعد الظهر ـ مكتبة بلدية بيروت العامة في مونو (الأشرفية). للاستعلام: 76/758617